

بسم الله الرحمن الرحيم

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ٢٣/٥/٢٠٠١

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

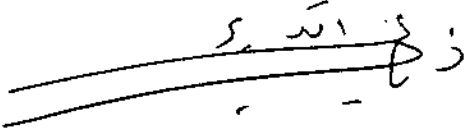
الأستاذ الدكتور ماجد أبو رحية / رئيساً



الأستاذ الدكتور علي الصوا / عضواً



الدكتور ذياب عقل / عضواً



الأستاذ الدكتور عبد الفتاح إدريس / عضواً



الإهداء

أهدي رسالتي

إلى روح جدي الطاهرة الأستاذ محمد المبارك

إلى والدي الذي رباني وأرشدني دراسة الشريعة الإسلامية

إلى شقيقي الذي علمني الوعي والسلوك السوي نور الدين قرة علي

إلى الشيخ شعيب الأرناؤوط الذي تعلمت عنده فقه الحديث

إلى كل أساتذتي الأفاضل

إلى أحبائي

شكر وتقدير

أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الجليل مشرف الرسالة الدكتور ماجد أبو رخية لما قدمه من نصح وتوجيه، ولأوقات الفجر التي وهبها إياي حباً وتقديراً

كما وأشكر زوجتي العزيزة التي سهرت الليالي في طباعة هذه الرسالة وأعاتني في إتمامها

فجزاكم الله خيراً

٥٤٣٤١٥

فهرس

ب	قرار المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
ح	ملخص الرسالة باللغة العربية.....
ج	المقدمة.....
١	الفصل الأول: المسلمون في أمريكا.....
٢	المبحث الأول: لمحة تاريخية للوجود الإسلامي في أمريكا.....
٧	المبحث الثاني: أعداد المسلمين في أمريكا.....
٩	المبحث الثالث: طبيعة وخصائص المسلمين في أمريكا.....
٩	المطلب الأول: الخصائص المميزة للمسلمين في أمريكا.....
١٠	المطلب الثاني: هوية المسلمين في أمريكا ومشاكلهم.....
١٣	المبحث الرابع: طبيعة ومميزات الأغلبية غير المسلمة وموقفها من المسلمين.....
١٣	المطلب الأول: الموقف القانوني من المسلمين.....
١٥	المطلب الثاني: الموقف الرسمي وطبيعته.....
١٧	المطلب الثالث: طبيعة الشعب الأمريكي وموقفه من المسلمين.....
٢٠	الفصل الثاني: مدخل إلى فقه الأقليات المسلمة والعادات الاجتماعية.....
٢١	المبحث الأول: فقه الأقليات المسلمة.....
٢١	المطلب الأول: شرح مصطلح الأقليات.....
٢٣	المطلب الثاني: مفهوم فقه الأقليات المسلمة وأهميته.....
٢٩	المطلب الثالث: نحو أصول لفقه الأقليات المسلمة.....
٤١	المبحث الثاني: العادات الاجتماعية وعلاقتها بالقيم.....

٤١	المطلب الأول: شرح مصطلح العادات الاجتماعية.....
٤٤	المطلب الثاني: أهمية العادات الاجتماعية في المجتمع المسلم.....
٤٤	المطلب الثالث: القيم وعلاقتها بالعادات الاجتماعية.....
٤٦	المطلب الرابع: ما هو دور مسلمي أمريكا في موضوع القيم؟.....
٤٩	الفصل الثالث: المبادئ والأسس العامة الناظمة للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين..
٥٠	تمهيد.....
٥١	المبحث الأول: الولاء والبراء.....
٥١	المطلب الأول: المعنى اللغوي والشرعي.....
٥٥	المطلب الثاني: مفهوم الولاء والبراء وحكهما.....
٦٨	المطلب الثالث: علاقة الولاء والبراء بالحب والود والبغض.....
٧١	المطلب الرابع: علاقة الولاء والبراء بالبر والقسط.....
٧٣	المطلب الخامس: العلاقة بين الولاء والبراء وبين الوفاء.....
٧٤	المبحث الثاني: أحكام التشبه.....
٧٥	المطلب الأول: معنى التشبه في اللغة والاصطلاح.....
٧٦	المطلب الثاني: النصوص الواردة في التشبه بالكفار.....
٨٠	المطلب الثالث: حقيقة التشبه المحرم.....
٨٣	المطلب الرابع: موقف الأقليات المسلمة من أحكام التشبه.....
٨٤	المبحث الثالث: أحكام المدارة.....
٨٤	المطلب الأول: معنى المدارة.....
٨٦	المطلب الثاني: مشروعية المدارة.....
٨٨	المطلب الثالث: حكم المدارة في واقع الأقليات.....
٨٩	المبحث الرابع: العرف ومكائنه في العلاقة مع غير المسلمين.....
٨٩	المطلب الأول: معنى العرف في اللغة والاصطلاح.....
٩١	المطلب الثاني: حجية العرف وشروطه ومجالاته في التشريع.....
٩٧	المطلب الثالث: نظرة في بعض الأعراف الأمريكية ومدى توافقها مع الشرع..
١٠١	المبحث الخامس: الجنسية وآثارها الاجتماعية.....
١٠١	المطلب الأول: مدلولات الجنسية في القانون الأمريكي.....

المطلب الثاني: أمور هامة تتعلق بالدستور الأمريكي.....	١٠٣
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للجنسية.....	١٠٤
الفصل الرابع: صور من العادات الاجتماعية وأحكامها.....	١٠٧
تمهيد: الأدلة العامة الواردة في بر وصلة غير المسلم.....	١٠٨
المبحث الأول: صور تطبيقية من البر والصلة وأحكامها الشرعية.....	١١٠
المطلب الأول: أحكام التحية بين المسلم وغيره.....	١١٠
المطلب الثاني: الإهداء للكفار وقبول هديتهم.....	١١٧
المطلب الثالث: عيادة مريض غير المسلمين.....	١٢٠
المطلب الرابع: التعزية والمواساة.....	١٢١
المطلب الخامس: شهود جناز غير المسلمين وزيارة قبورهم.....	١٢٥
المطلب السادس: زيارة غير المسلمين ومشاركتهم في المناسبات الدنيوية الخاصة	١٢٩
المطلب السابع: المشاركة والتهنئة بالأعياد الوطنية والدينية.....	١٣١
المبحث الثاني: الموانع الشرعية الواردة في بر وصلة غير المسلمين.....	١٣٧
المطلب الأول: وجود الخمر في مكان الاجتماع.....	١٣٧
المطلب الثاني: اختلاط النساء بالرجال.....	١٤٠
الخاتمة.....	١٥٣
قائمة المراجع.....	١٥٨
ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية.....	١٦٩

ملخص

الأحكام الشرعية الناظمة للعادات الاجتماعية للأقليات المسلمة في

أمريكا

إعداد

عمار منذر محمد قحف

المشرف

الأستاذ الدكتور ماجد أبو رحية

لقد تناولت هذه الرسالة موضوع فقه العادات الاجتماعية للأقليات المسلمة مع أخذ المسلمين في أمريكا نموذجاً، محاولة الوصول إلى المعادلة الصحيحة بين الانعزال وبين الذوبان في المجتمع المحيط. وقد جاءت الرسالة في أربعة فصول.

أما الفصل الأول فقد بحث في تاريخ وظروف وخصائص المسلمين في أمريكا وأهم مشاكلهم. كما وبحث طبيعة تعامل القانون والحكومة والشعب الأمريكي مع المسلمين وقضاياهم.

وفي الفصل الثاني كان الحديث في مبحثين. الأول كان مدخلاً لفقه الأقليات المسلمة: مفهومه وخصائصه ومجالاته والأسباب الداعية إليه والأهداف التي يسعى لتحقيقها وأصوله وقواعده. وأما المبحث الثاني فقد تناول شرح مفهوم العادات الاجتماعية وأهميتها في المجتمع المسلم، ثم علاقته بالقيم من خلال توضيح مفهوم ونشوء القيم، ثم دور مسلمي أمريكا في التعامل مع القيم والعادات الاجتماعية.

أما الفصل الثالث فقد تمحور حول تأسيس المبادئ والأسس الشرعية التي تحكم العادات الاجتماعية للأقليات المسلمة. وقد جاء هذا الفصل في تمهيد وخمسة مباحث. أما

التمهيد فتكلم عن الأساس الدعوي الذي تنطلق منه بقية الأسس. وأما المبحث الأول فقد حددت فيه مفهوم الولاء والبراء في القرآن والسنة وأحكام صورته المختلفة، ثم علاقته بالحب والبغض والبر والقسط والوفاء. وجاء المبحث الثاني ليوضح معنى التشبه ومفهومه الشرعي وأحكام صورته المختلفة وموقف الأقليات المسلمة منها. ثم أتى المبحث الثالث ليوضح خلق المداراة، وليؤكد أهميته للأقليات المسلمة في التعامل مع غيرهم. وجاء بعده المبحث الرابع متناولاً العرف ومكانته في التشريع من خلال توضيح حجته ومجال عمله وشروط اعتباره. كما وناقش المبحث صوراً من الأعراف الاجتماعية في أمريكا ومدى انسجامها مع الموقف الشرعي. وأما المبحث الخامس فقد ناقش مدلولات الجنسية والمواطنة في القانون الأمريكي والآثار الاجتماعية المترتبة على ذلك.

وقد كان الفصل الرابع والأخير تطبيقاً وتفريعاً للأصول التي بحثت في الفصول السابقة، فُبحث فيه صور واقعية لصلة وبر غير المسلم. وجاء في مبحثين: الأول كان بحثاً في أهم العادات الاجتماعية في واقع الأقليات المسلمة وبيان حكمها الشرعي. فناقش أحكام تحية غير المسلم، وتبادل الهدايا معه، وعبادته وتعزيتته وتشجيع جنائزه وزيارة قبره، ومشاركته أفراحه ومناسباته الخاصة، ثم مشاركته وتمننته بأعياده الدينية والوطنية. وقد اختيرت هذه العادات من خلال مدى تكرار ورودها على المفتين وعلى دور الفتوى وليس على سبيل الحصر. وأما المبحث الثاني فقد تناول أهم موانع مشاركة غير المسلم في مناسباته الاجتماعية، وهي الخمر واختلاط النساء بالرجال.

وقد توصلت الرسالة إلى نتائج عدة تدفع بالمسلمين نحو تفاعل سليم في المجال الاجتماعي مع غير المسلمين دون تنازل عن المبادئ الإسلامية.

المقدمة

الحمد لله الذي هدانا لشرعه الحنيف الصالح لكل زمان ومكان. الحمد لله حمداً على أن يسر لنا فرصة طلب العلم الشرعي لنسترشد به ما يحقق مصالح العباد في العاجل والآجل، وبعد.

إن بناء فقه خاص بالأقليات المسلمة بات من الضرورات التشريعية لهذه الفئة من المسلمين. فقد بلغ عدد المسلمين الذين يعيشون كأقليات في العالم أكثر من أربعمئة مليون مسلم أي ما يعادل ثلث مجموع المسلمين في العالم. وتعيش هذه الأعداد الكبيرة ظروفاً حياتية مختلفة تماماً عما يعيشه باقي المسلمين مما أوجد فراغاً فقهياً واسعاً في حياتهم. فهم يواجهون مسائل مستجدة كثيرة نشأت في واقع غير إسلامي لم يرد فيها اجتهاد سابق أو أن العمل بالأحكام الشرعية المطبقة في بلاد المسلمين لا يحقق المقصود الشرعي من تشريعها ابتداءً في واقع الأقليات المسلمة. ولذلك فإن فقه الأقليات المسلمة يهدف إلى دراسة أوضاع الأقليات المسلمة ثم إلى اجتهاد مقاصدي جديد يعالج أوضاعها الخاصة ويجلب المصالح الشرعية لها ويقربها من طاعة الله عز وجل.

في ضوء هذه الأهمية البالغة لبناء فقه الأقليات المسلمة يأتي بحشي ليحاول الإسهام فيه بشكل منهجي. فقد اخترت فيه دراسة أوضاع الأقليات المسلمة في أمريكا لتتميزها في ظروفها عن غيرها من الأقليات المسلمة في العالم ولصليتي القوية بها بحكمي فرداً منها. واخترت أن يكون البحث في مجال العادات الاجتماعية التي يعيشها المسلمون في أمريكا في علاقتهم مع غيرهم؛ لأن أحكام العادات الاجتماعية من أكثر المسائل المثيرة للجدل بين مسلمي أمريكا والتي تقف عشرة في طريق التفاعل السليم مع المجتمع الأمريكي. والسبب في ذلك أن المسلمين منقسمون إلى فريقين في التعامل مع المجتمع غير المسلم: فريق فضل العزلة عن المجتمع خوفاً من فقدان الهوية والذوبان فيه، وفريق فضل الاندماج الكامل في المجتمع دون التقيّد بالأحكام الشرعية.

لقد كان هدف الرسالة العام هو بناء فقه واضح للأقليات المسلمة مبني على روح النصوص الشرعية وليس على الاجتهادات الفقهية السائدة في البلدان الإسلامية. ولذلك فقد اعتمدت الرسالة على مقاصد الشريعة الكلية من حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض. أما الهدف الدقيق للرسالة فهو رسم معادلة أو خطة واضحة المعالم للحياة الاجتماعية للأقليات المسلمة توازن بين الانعزال التام عن المجتمع المحيط وبين الذوبان والانحلال فيه. وقد كان ذلك من خلال تأصيل المبادئ والأسس التي تحكم العادات الاجتماعية وإنزالها على واقع الأقليات، ثم التفريع عليها بالنظر إلى أهم العادات الاجتماعية التي تؤثر في الواقع.

أما عن المنهج الذي اتبعته في الدراسة فقد استنبطه من خلال المادة الفقهية التي تحصلت لدي في الموضوع. ذلك أن المادة الفقهية في مجال العادات الاجتماعية قليلة جداً، وهي في أغلبها لم تقطور كما تطورت بقية أبواب الفقه ولم تُبنَ على واقع يشابه واقع الأقليات المسلمة اليوم. وليس ذلك غضاً من قيمتها بل هو وصف لحالتها سببه أن الفقهاء لم يعرفوا وجود أقليات مسلمة يمثل ما هو موجود اليوم، فكان تصور المسلم الذي يسكن في بلاد الكفر مبنياً على أنه مضطهد ومحارب في دينه. لهذا السبب لم يكن منهجي في الدراسة على النحو السائد في الفقه المقارن من استعراض جميع الأقوال في المسألة ودليل كل فريق وأوجه الدلالة منها ثم مناقشتها والترجيح بينها. بل كان المنهج الذي رسمته واتبعته هو إيراد الأدلة العامة والخاصة التي تتصل بالمسألة المبحوثة، ثم استنباط الحكم منها مستعيناً بقواعد أصول الفقه. بعد ذلك رجعت إلى ما وقفت عليه من اجتهادات الفقهاء في المسألة لتأصيل الحكم الذي توصلت إليه وللنظر في ملحظهم في الأدلة التي أوردت. وهذا المنهج هو الذي رأيت مستفقا مع أهداف فقه الأقليات المسلمة المنشود. وقد حددت أصولاً لفقه الأقليات تضبطه وتوجهه في الترجيح الفقهي. وتنطلق هذه الأصول من مبدأ عالمية رسالة الإسلام ومقصدها الأعظم في جلب المصالح للناس ودرء المفاسد عنهم أينما كانوا. وهذا المبدأ الإسلامي الفريد هو الذي جعل الأمة الإسلامية وسطاً بين الأمم، ووسطاً بين التشريعات السماوية والوضعية؛ فابتعدت عن الإفراط والتفريط.

أما عن الجهود السابقة في الموضوع، فقد كتبت العديد من المقالات والبحوث التي تنادي بضرورة فقه الأقليات، كما وأسست العديد من الدورات الفقهية للبحث في الفتاوى الخاصة للأقليات المسلمة. فكان المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء في آيرلندا أول مجلس أوروبي، في مقابل مجالس الفتوى المختلفة في أمريكا وغيرها من بلدان الأقليات المسلمة. وقد كانت أول رسالة جامعية تبحث أحكاماً فقهية تمم الأقليات المسلمة هي رسالة (فقه الأقليات المسلمة) للشيخ خالد عبد القادر. وقد استفدت منها في الأبواب الفقهية المتعلقة ببحثي، إلا أنها لم تهدف نحو تأسيس مبادئ وأصول تحكم العلاقات الاجتماعية مع غير المسلمين وهو الجانب الذي أخذ حيزاً هاماً من رسالتي. وقد استفدت في جانب التأصيل الفقهي من بحثي فضيلة الأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور عبد المجيد النجار - الذي قدماه لاجتماع المجلس الأوروبي للبحوث والإفتاء.

ولست أدعي الكمال إذ أقول بأنه لم يسبقني أحد في دراسة الموضوع بنفس المنهجية والأهداف التي وضعتها، بالإضافة إلى تميزها بالبعد الواقعي والمعيشي للأقليات المسلمة. ويبدو أن أهم مشكلة واجهتني هي قلة البحوث المتخصصة في المجال. فلم يكن للأقليات المسلمة وجود كبير تحت سلطان الكفار في السابق مما جعل الكتب الفقهية تبني أحكامها في التعامل مع الكفار على عزة ومنعة دولة الإسلام وأقلية غير المسلمين فيها. ورغم أنني استفدت مما كتبه الفقهاء الأجلاء إلا أن ذلك تتطلب جهداً في ربط الأحكام بالواقع. وقد قسمت الرسالة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: المسلمون في أمريكا، وفيه المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة تاريخية للوجود الإسلامي في أمريكا

المبحث الثاني: أعداد المسلمين في أمريكا

المبحث الثالث: طبيعة وخصائص المسلمين في أمريكا

المبحث الرابع: طبيعة ومميزات الأغلبية غير المسلمة وموقفها من المسلمين

الفصل الثاني: مدخل إلى فقه الأقليات المسلمة والعادات الاجتماعية

المبحث الأول: فقه الأقليات المسلمة، مفهومه وخصائصه وأهدافه وأصوله

المبحث الثاني: العادات الاجتماعية وعلاقتها بالقيم

الفصل الثالث: المبادئ والأسس العامة الناظمة للعلاقة بين المسلمين وغير المسلمين

تمهيد: الأصل الدعوي

المبحث الأول: الولاء والبراء: مفهومه الشرعي، وعلاقته بالحب والبغض والبر والقسط والوفاء.

المبحث الثاني: أحكام التشبه: مفهومه الشرعي وموقف الأقليات منه.

المبحث الثالث: أحكام المداراة: معناها ومشروعيتها وحكمها في واقع الأقليات.

المبحث الرابع: العرف ومكانته في العلاقة مع غير المسلمين: ومعناه وحجته وشروط اعتباره، ثم بعض الأمثلة للأعراف الأمريكية.

المبحث الخامس: الجنسية وآثارها الاجتماعية: مدلولاتها في القانون والدستور الأمريكي والآثار الاجتماعية لها في الواقع.

الفصل الرابع: صور من العادات الاجتماعية وأحكامها

تمهيد: الأصل العام لبر وصلة غير المسلم

المبحث الأول: صور تطبيقية من البر والصلة وأحكامها الشرعية: أحكام التحية وتبادل الهدايا والعيادة والعزاء وشهود الجناز وتبادل الزيارات في المناسبات الخاصة والمشاركة والتهنئة بالأعياد الدينية والوطنية.

المبحث الثاني: الموانع الشرعية الواردة في بر وصلة غير المسلمين: وجود الخمر والاختلاط.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصل لها البحث.

هذا وأرجو من الله التوفيق والسداد والقبول....

الفصل الأول المسلمون في أمريكا

المبحث الأول

لمحة تاريخية للوجود الإسلامي في أمريكا

لقد جرى المؤرخون على تحديد أربع مراحل رئيسة للوجود الإسلامي في أمريكا.

المرحلة الأولى:

تمثل هذه المرحلة في الوجود الإسلامي في أمريكا قبل اكتشاف كولومبس لها في عام ١٤٩٢^(١)، وهي مرحلة لا تزال مثار بحث وجدل في الأوساط العلمية. والذي دعا المؤرخين إلى البحث في هذه المرحلة القديمة في التاريخ التي تعود إلى عام ١١٥٠م هو ظهور أدلة مادية كثيرة تشير إلى قدوم رحالة وتجار مسلمين إلى السواحل الأمريكية. وأكثر هذه الرحلات كانت تنطلق من سواحل الأندلس وشمال أفريقيا متجهة نحو "المنطقة المجهولة" في المحيط الأطلسي^(٢). ومن هذه الدلالات لتلك الحقبة ما يرويهِ كولومبس نفسه عند وصوله إلى أمريكا أنه شاهد مسجداً مبنياً على قمة جبل ومزخرفاً بطريقة أندلسية، وقد وجد علماء الآثار آثار مثل هذا الجامع في المكسيك وولايي تكساس ونيفاذا الأمريكيتين. كما ووجدوا آثاراً لمدارس إسلامية في بعض الولايات وكتابات قرآنية بل وهناك حوالي ٤٨٤ اسماً لولايات ومدن أمريكية مشتقة من اللغة العربية، مثل مدينة دمشق والإسكندرية ومكة والمدينة^(٣). وهذا التاريخ البعيد للوجود الإسلامي في أمريكا تؤكد كذلك كتب الرحالة

^(١) Nyang, Sulayman S., *Islam in the United States of America*, ABC International Group Inc, USA, 1999, pp. 12

^(٢) مروح، يوسف، المسلمون في الأمريكيتين قبل كولومبس، ترجمة قاسم الريسم، مجلة الأمة، عمان، العدد السادس، السنة الأولى، أيار ١٩٩٨، ص ٣٤.

عبد الحميد، كمال، أضواء على التربية والتعليم لدى الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي (الأقليات المسلمة في العالم)، المجلد الأول، الرياض، ١٩٨٦، ص ٨٣.

^(٣) Khan, Najeeb, *Islam in Pre-Columbus America*, Alkalima Newspaper, MSA at UCI, USA, Issue 3,

والمؤرخين العرب كما يذكر صاحب كتاب (العرب قبل كولومبس) نقلاً عن كتب المؤرخين الأندلسيين^(١). بيد أن البحث في إثبات الوجود الإسلامي في تلك الحقبة الزمنية ليس له علاقة ببحثنا هنا حيث لم يكن لتلك الحقبة أثر في الواقع المعاصر لمسلمي أمريكا. وذلك يعود إلى انقطاع الإسلام الموجود قبل كولومبس إثر الحروب الكثيرة والاستعمار الأوروبي لتلك البقاع لدرجة دعوة أحدهم إقامة محاكم تفتيش على غرار التي أقيمت في الأندلس^(٢).

وتمتد هذه المرحلة إلى عام ١٧١٧م حيث تذكر بعض المصادر أن ٣٨% من المهاجرين إلى أمريكا بعد كولومبس حتى عام ١٦٠٠م هم من أبناء الأندلس العرب الذين يُنسب إليهم الفضل في نقل كثير من الخبرات كزراعة السكر والقطن إلى أمريكا^(٣).

المرحلة الثانية:

وهذه المرحلة بدأت منذ بداية الاستعباد الأمريكي لأهل أفريقيا، حيث كانت عمليات الخطف والمهجرة القسرية لأهل غامبيا والسنغال والساحل الغربي الأفريقي. وهذه الفترة هي من أسوأ الفترات في التاريخ الأمريكي والتي لا تزال تعاني من آثارها حتى يومنا هذا. وكانت هذه العبودية عبوديةً تمنع العبيد من الحق في الحياة والاعتقاد والكرامة الإنسانية بل وحتى حرّموا من الحق في العلم والعبادة. وفي هذه الفترة يُذكر أن ما بين ١٤% و ٢٠% من العبيد كانوا من المسلمين وكان منهم من يتحدث العربية ويعلم غيره الدين الإسلامي^(٤). إلا أن عصر العبودية أجبرهم على التحلي عن اسمهم ولغتهم ودينهم وماضيهم، فكان هذا العصر عصراً لانحسار الإسلام عن أمريكا وضموره. بل لا يُذكر أن عائلة احتفظت بدينها في تلك الحقبة وبقيت عليه حتى الآن^(٥). ولا تزال هذه الحقبة في تاريخ وهوية المسلمين

(١) قاري، لطف الله، العرب قبل كولومبس، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٩٩م، ص ٥-٨.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٧.

(٤) موقع وزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت (الإسلام في أمريكا) <http://usinfo.state.gov/usa/islam/fact2.htm>

(٥) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 13

الأمريكيين من أصل أفريقي تُسيطر على همومهم وأحوالهم وظروفهم وتُلقي بظلالها على حياتهم اليومية بكونهم عانوا من التمييز العنصري. وقد كان من نتائج معاناتهم ظهور اتجاهات وجماعات منهم لرفع الظلم عن أنفسهم والمطالبة بحقوقهم كبشر لهم كرامة. ومن أبرز الجماعات جماعة (أمة الإسلام) التي أسسها أليجا محمد في عام ١٩٣٠^(١)، والتي سببت انشقاقاً بين المسلمين في أمريكا إلى مسلمين أفريقيين ومسلمين مهاجرين. ذلك أن الإسلام الذي دعت إليه (أمة الإسلام) يختلف بشكل جذري عن الإسلام الذي تعتقه الجماهير المسلمة في أمريكا، كالإيمان بنبوّة أليجا محمد والدعوات العنصرية المميزة ضد البيض (ولم تؤمن هذه الجماعة بالإسلام الصحيح إلا مؤخراً). إن هذا التاريخ المرير للاضطهاد والاستعباد يلقي بظلاله السوداء على شخصية وطبيعة هذه الفئة من المجتمع الأمريكي مثل تدني المستوى المعيشي وكثرة الجرائم بينها وحساسيتها المفرطة نحو أي أمر يُمارَس تجاهها من قِبَل الأغلبية البيضاء لاحتمال أن يكون نابعاً عن تمييز عنصري.

المرحلة الثالثة:

بدأت هذه المرحلة في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي ومع نهاية الحرب الأهلية في أمريكا ونهاية عصر العبودية عام ١٨٦٢، وإثر افتتاح قناة السويس. وقد كانت هذه مرحلة لهجرة المسلمين الجماعية من أنحاء الدولة العثمانية وغرب أوروبا هروباً من الاضطرابات السياسية والاقتصادية وللبحث عن الحلم الأمريكي الذي سمعوا به من جيرانهم النصارى الذين هاجروا فحققوا استقراراً وثروة طائلة^(٢). وقد تميزت هذه المرحلة بهجرة الأعداد الكبيرة ذوي الثقافة المحدودة كعمال في المصانع والمناجم خاصة في ولاية ميتشيغان الأمريكية. واتصفت هذه الفئات بقلة الوعي والاهتمام الديني فلم تلتفت إلى إقامة المساجد والمراكز والمدارس الإسلامية لأن كثيراً منهم لم يأت بنية البقاء في أمريكا، بل كان يحلم

^(١) Haddad, Yvonne Y., *A Century of Islam in America*. Occasional Paper No. 4 in (The Muslim World

Today), Islamic Affairs Program of the Middle East Institute, USA, 1986, pp. 10.

^(٢) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 47

Haddad, *A Century of Islam in America*, pp. 10

بالعودة إلى بلاده محققاً ثروة مالية. وكانت هذه المرحلة من الهجرة شاملة للعرب وغيرهم كالألبان ومسلمي جنوب شرق آسيا.

ويُذكر أن أول تجمع يسجله التاريخ لإقامة صلاة جماعية كان في عام ١٩٠٠م في ولاية نورث داكوتا^(١). وقد أُسسَ في هذه الفترة القليل من المساجد كان أولها مسجد هايلاند بارك في ولاية ميتشغان عام ١٩١٩م، ثم مسجد في ولاية نورث داكوتا عام ١٩٢٠م، ثم مسجد ديترويت عام ١٩٢٢م ثم مسجد بروكلين ١٩٢٣م ثم مسجد إنديانا عام ١٩٢٤م. وكان أول بناء يصمم خصيصاً كمسجد للمسلمين هو الذي بني في مدينة سيدار رابيدز بولاية آيوا عام ١٩٢٥م وسمي بالمسجد الأم^(٢). وقد سبقت الجمعيات والمنظمات الإسلامية المساجد في التأسيس فكان أولها الاتحاد الدولي الإسلامي الذي أُسسَ عام ١٨٨٥م كأول مؤسسة تهدف إلى تنظيم المسلمين في أمريكا^(٣).

المرحلة الرابعة:

بدأت هذه المرحلة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة التي كان لها الأثر في استقطاب الأعداد الكبيرة من الطلبة المسلمين إلى أمريكا عن طريق المنح والتسهيلات المقدمة لهم. وبدأت في هذه الفترة الاضطرابات السياسية في البلدان الإسلامية فكثرت هجرة المفكرين والإسلاميين هروباً من الدكتاتوريات في بلدانهم. لقد أدى ترسيم الحدود في العالم العربي ونشوء النزاعات والاضطهاد السياسي إلى قرار الاستقرار والتوطين في أمريكا لدى الفئة المهاجرة في الفترات السابقة ثم هجرة المزيد من المسلمين اللاجئين والمهاجرين وخاصة ذوي العقول الفكرية والعلمية، فهاجر الأطباء والمهندسون وعلماء الذرة والفيزياء والأغنياء والفقراء وغيرهم^(٤). وتميزت هذه الفترة كذلك بأن الهجرة لم تكن اختيارية - كما كان في السابق - بل إن الغالب قد هاجر مضطراً ليأمن على دينه وعرضه

^(١) Haddad, *A Century of Islam in America*, pp. 10

^(٢) عبد الحميد، أضواء على التربة والتعليم، ٨٧/١، Haddad, *A Century of Islam in America*, pp. 10

^(٣) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 48

^(٤) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 18

وماله وكرامته. وقد كانت نسبة المسلمين المهاجرين في هذه الفترة من مجموع المهاجرين إلى أمريكا أعلى بكثير من نسبتهم من المهاجرين في الفترات السابقة^(١).

وفي هذه الفترة التي أُتخذَ فيها قرار البقاء في أمريكا لدى المسلمين برزت أهمية بناء المساجد والمدارس والمراكز الإسلامية. فتزايدت أعداد المساجد بسرعة كبيرة من حوالي ٥٢ مسجد بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى ما يقرب من ألفي مسجد في أيامنا هذه بالإضافة لكثير من المراكز والمعاهد الإسلامية^(٢). كما وهناك خمس جامعات شرعية إسلامية، اثنتان منهما بالمراسلة والأخرى بنظام الدوام الكامل مما يعد تطوراً سريعاً للوجود الإسلامي في أمريكا^(٣).

أما على مستوى الاتحادات والجمعيات فقد تزايدت أعدادها في هذه المرحلة بشكل ملحوظ. ومن أبرزها على الساحة في هذه الأيام الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية (ISNA) ويضم في اتحاده جمعيات طيبة وعلمية واجتماعية إسلامية، وكذلك تجمع الإمام وارث الدين محمد^(٤) المسمى بالمفوضية الإسلامية الأمريكية (AMM) والذي يضم غالبية الأمريكيان المسلمين من أصل أفريقي. أيضاً فهناك التجمع الإسلامي لأمريكا الشمالية (IANA) ورابطة الشباب المسلم العربي (MAYA) وجمعية المجتمع الإسلامي الأمريكي (MAS).

^(١) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 60

^(٢) عدد ٢٠٠٠ مسجد هو الذي اعتمده موقع (الإسلام في أمريكا) على الإنترنت والتابع لوزارة الداخلية الأمريكية،

ومقابلة الموقع مع الباحثة د. إيفون حداد، <http://usinfo.state.gov/usa/islam/haddad.htm>

^(٣) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 28

^(٤) الإمام وارث الدين محمد هو ابن أليجا محمد (مؤسس جماعة أمة الإسلام)، وقد أسس المفوضية الإسلامية الأمريكية

بعد وفاة والده ليدعو المسلمين من أصل أفريقي إلى العودة إلى العقيدة السنية الصحيحة ونبتد ما كانوا يؤمنوا به من نبوة والده ونُحِبُّ العرق الأبيض. ويضم أعضاؤه اليوم ما يقرب من المليون ونصف مسلم. وهو عضو مجلس الشورى

للإتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية. انظر Nyang, *Islam in the United States*, pp. 51

المبحث الثاني

أعداد المسلمين في أمريكا

أما عند الحديث عن أعداد المسلمين في أمريكا فإن العلماء والمؤرخين مختلفون بشكل كبير في تحديد إحصائية دقيقة لهم. ويعود هذا الخلاف إلى أسباب عديدة أذكرها:

١- إن القانون الأمريكي يمنع إجراء أي إحصاء حكومي مبني على الانتماء الديني للناس خوفاً من نشوب الصراعات الدينية وتهمة محاباة دين على دين وهو ما يُجرّمه الدستور. فالولايات المتحدة تجري إحصاءً عاماً للسكان كل عشر سنوات كان آخرها إحصاء عام ٢٠٠٠م^(١). من هنا كانت كل المحاولات لتقدير عدد المسلمين إحصائيات تقديرية بنيت على عوامل كثيرة مثل الأسماء الإسلامية للمسلمين أو عدد مرتادي المساجد في الأعياد وغيرها.

٢- إن هناك أعداداً كبيرة من المسلمين لا يمارسون الدين الإسلامي ولا يُعرفون بأنفسهم على أنهم مسلمون ولا يرتادون المساجد ولا يشاركون المسلمين صلواتهم سوى في العيدين مما يزيد من صعوبة تقدير هذه الفئة الخفية.

٣- إن انتشار المسلمين الجغرافي في جميع المدن والقرى الأمريكية زاد عملية الإحصاء صعوبة. كما أن التنوع الكبير والاختلاف بين أعراق وخلفيات وفرق المسلمين يطرح إشكالية من يدخل في الإحصاء ومن لا يدخل. إضافة إلى ذلك فهناك إشكالات في تعداد المسلمين المقيمين في أمريكا دون أخذ الجنسية الأمريكية^(٢).

٤- إن جميع محاولات الإحصاء لعدد مسلمي أمريكا كان ولا يزال يخضع للتوجه السياسي لدى القائم به ولدى الجمهور العام. فالتوجه السياسي الكاره لنمو الوجود

^(١) Ba-Yunus, Ilyas and Siddiqui, M. Moin, *A Report On Muslim Population in the United States of America*, CAMRI, USA, 1st print, 1998, pp. 7

^(٢) Ba-Yunus and Siddiqui, *A Report on Muslim population*, pp. 8

الإسلامي في أمريكا يُقلص التقديرات بما لا يزيد عن عدد يهود أمريكا. وفي المقابل فالتوجه السياسي الراغب بدعم موقفه يميل إلى تضخيم أعداد مسلمي أمريكا^(١).

أحدث الدراسات الإحصائية لمسلمي أمريكا

إن أحدث وأشمل إحصائية أجريت كانت عام ١٩٩٧م برعاية مركز بحوث ومعلومات الأمريكي المسلم في واشنطن وجهود الباحثين إلياس بايونس ومعين صديقي. ولقد قدر الباحثان أن عدد مسلمي أمريكا عام ١٩٩٧م ستة ملايين ومائة ألف مسلم، متوقعان زيادة العدد إلى ستة ملايين وسبعمائة ألف بحلول عام ٢٠٠٠م وبمضاعفته عام ٢٠١٨م^(٢). ويذكر أن التزايد الكبير في أعداد مسلمي أمريكا قد حصل بين عام ١٩٦٥م وحتى هذه الأيام، وهذا عائد لعدة أسباب: منها التسهيل من قوانين الهجرة الأمريكية عام ١٩٦٥م، ومنها كثرة المشاكل والاضطرابات السياسية والاقتصادية في دول العالم، ومنها أن لدى غالب المسلمين المهاجرين معدل نمو مرتفع نسبياً عن معدل النمو الأمريكي، ومنها التزايد المستمر في أعداد الذين يعتقدون الدين الإسلامي حيث يشير الخبراء والصحفيون أن الإسلام هو أسرع الأديان انتشاراً في أمريكا^(٣).

ويبدو لي أن غالبية الخبراء والعلماء وقادة التجمعات الإسلامية في أمريكا تتفق على أن عدد المسلمين يتراوح بين ستة وثمانية ملايين مسلم^(٤) بينما يذهب البعض إلى رفع العدد حتى عشرة ملايين مسلم^(٥). ويرجح الباحث أن عدد المسلمين ثمانية ملايين على الأقل. وقد

Ba-Yunus and Siddiqui, *A Report on Muslim population*, pp. 9

Ba-Yunus and Siddiqui, *A Report on Muslim population*, pp. 24

^(١) أسرة التحرير، الإسلام ثاني أكبر ديانة في أمريكا، مجلة الأسرة، هولندا، عدد ٦٧، شوال ١٤١٩هـ، ص ٧٠

Blank, Jonah, *The Muslim Mainstream*, US news, USA, July 20th, 1998, www.usnews.com/usnews/issue/980720/20isla.htm

^(٢) المرجع السابق، 35، pp. 16th, 1998, Newsweek Magazine, USA, March 16th, 1998, Carla, *The New Islam*, Power,

بالإضافة إلى محاضرات حضرتها في المؤتمر السادس والثلاثين للاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية، شيكاغو، ٤-٩/٥/١٩٩٩، مثل كلمة ذ. مزمل صديقي وسيد محمد سعيد وعبد الرحمن العامودي ونهاد عوض.

^(٣) أسرة التحرير، داعية إسلامي: تطبيق الشريعة في أمريكا صار ممكناً، مجلة المجتمع، الكويت، عدد ١٣٨٨، ١١/١١

١٤٢٠هـ، ص ١٥.

اعتمد موقع "الإسلام في أمريكا" التابع لوزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت والذي افتُتح بداية عام ٢٠٠١م عدد "ستة ملايين" مسلم^(١). واعتماداً على هذا العدد شبه الرسمي فإن الأقلية المسلمة تفوق في عددها جميع الأقليات الأخرى في أمريكا بما فيهم اليهود لتعطي منزلة ثاني أكبر دين في أمريكا. فقد جاء في موسوعة الإنترنت البريطانية أن عدد اليهود عام ٢٠٠٠م يقدر بحوالي خمسة ملايين وستمائة ألف يهودي^(٢). إن هذه المرتبة لمسلمي أمريكا تجعلهم في موقع حيوي على الخريطة الدينية الأمريكية ملفتين الأنظار إليهم وإلى أهميتهم في بناء مجتمع أمريكي أفضل.

المبحث الثالث

طبيعة وخصائص المسلمين في أمريكا

ما الفائدة من معرفة طبيعة مسلمي أمريكا؟ سؤال قد يسأله القارئ. فأجيب بأن الحكم الشرعي من أركانه معرفة حال المكلفين الذين هم محل تطبيق الحكم، لأن الحكم له مقصد شرعي شرع لأجله وهو جلب مصلحة المكلف ودرء المفسدة عنه فلا بد من التأكد من تحقيقه. ولذلك سنتكلم في هذا المبحث عن الخصائص المميزة للمسلمين في أمريكا ثم على طبيعة هويتهم ومشاكلهم.

الطلب الأول: الخصائص المميزة للمسلمين في أمريكا

إن أهم ما يميز المسلمين في أمريكا هو تعدد أعراقهم ولغاتهم وثقافتهم وعاداتهم؛ فهناك المسلم الأكراني والروسي والياباني والفرنسي والعربي والأفريقي والآسيوي والباكستاني والألباني بالإضافة إلى المسلمين الأمريكان. فليس بعيداً إذن قول البعض أن

^(١) موقع وزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت (الإسلام في أمريكا).

^(٢) www.britanica.com/bcom/eb/article/single_table/0,5716,367840,00.html

المسلمين في أمريكا هم صورة مصغرة عن الأمة الإسلامية بكاملها^(١). وقد توصل آخر إحصاء لمسلمي أمريكا إلى النسب التالية من العرقيات لدى مسلمي أمريكا: الأمريكيان (غالبهم من السود) ٢٩,٥%، العرب ٣٢,٧%، جنوب آسيا (الباكستان، الهند، بنجلادش، سريلانكا وغيرهم) ٢٩,٣%، الأتراك ٥,٣%، أهل فارس- إيران ٢,٧%، أعراق أخرى (أكراد، ألبان، وأهل أمريكا الجنوبية ٠,٥%^(٢).

كما ويتميز المسلمون بوجه عام بأنهم أصحاب ثقافة عالية، حيث يزيد معدل التعليم لدى مسلمي أمريكا عن المعدل العام لسكان أمريكا بحوالي الضعف. وتتوزع أعمال ومهن المسلمين حسب الإحصاء على التالي: الهندسة وعلم الحاسوب ٤٩,٤%، المجالات الطبية ١١,٦%، إدارة الأعمال والاستثمار والبنوك ١٠,٥%، التدريس الجامعي ٨%، دائرة الإصلاح ودائرة العدل (الإرشاد في السجون) ٥,٥%، الوظائف القانونية والدينية ٣%، العاطلون عن العمل أو غير محدد المهنة ٢% وهي نسبة أقل من معدل البطالة الوطنية^(٣).

نخلص من هذا إلى أن غالب مسلمي أمريكا يشكلون طبقة عالية من المفكرين والخبراء العلميين والمهنيين. ولا عجب في ذلك فكثير من المهاجرين في النصف الأخير من القرن العشرين هم من أرباب الشهادات العالية ومن العقول الجبارة التي لم تلاق تقديراً في بلادها بل لم تُعْطَ حتى الحق في الحياة بكرامة وشرف.

المطلب الثاني: هوية المسلمين في أمريكا ومشاكلهم

بالرغم من أن تنوع خلفيات المسلمين في أمريكا ينبغي أن يكون دافعاً للتوحد عاملاً للقوة فإنه -للأسف- يُكوّن في الواقع مجتمعاً غير متجانس وغير متّحد على كلمة واحدة. والسبب أن كل فئة جاءت من بلدها حاملة الأمراض غير الإسلامية كالعصبية والقومية ولم تقرر التخلي عنها بل كرستها من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية مع أهل

^(١) Nyang, *Islam in the United States*, pp. 37

^(٢) Ba-Yunus and Siddiqui, *A Report on Muslim population*, pp. 32

^(٣) Ba-Yunus and Siddiqui, *A Report on Muslim population*, pp. 33

بلدهم الأصلي. بالإضافة إلى ذلك فهم يعيشون بعيداً عن المسلمين من أهل أمريكا الأصليين - وخاصة السود منهم - مما أوجد انقساماً آخراً بينهم إلى مسلم مهاجر ومسلم مواطن^(١).

إن هذا الانقسام والشرح بين مسلمي أمريكا دعا القادة والمفكرين المسلمين إلى المناداة بضرورة تكوين هوية جديدة لمسلمي أمريكا هي (المسلم الأمريكي) وحذف بلد الأصل من تلك الهوية^(٢). وهذا لا يعني قطع الصلة بالأمة الإسلامية بل يعني أن يكون الانتماء الأول للمسلم نحو الأمة المسلمة دون تحديد لبلد دون آخر ثم الانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه المسلمون. وهذا سيمكّن المسلمين من التوحد ورسم استراتيجية عمل وفق فقه الأولويات، بوضع المحافظة على الهوية الإسلامية في المرتبة الأولى قبل المحافظة على بقاء الهوية القومية للبلد الأم^(٣). وقد بدأت بالفعل بوادر لبناء جانب من هذه الهوية الإسلامية الموحدة من خلال رسم أولويات العمل السياسي كما حصل في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

أما على الجانب الاجتماعي وهو موضوع بحثنا، فالمسلمون في أمريكا يعانون من عدة مشاكل أهمها صعوبة المحافظة على الهوية الإيمانية والخوف من الذوبان في المجتمع. فقد ذكر في دراسة إحصائية أن نسبة المسلمين الذين يرتادون المساجد لا تزيد عن خمسة في المائة ويبقى البقية خارج النطاق^(٤).

وقد لحّص الدكتور حسان حتوت أولويات الوجود الإسلامي في أمريكا بقوله (أن أكون مسلماً وأن ترث ذريتي إسلامي ثم اقتحام المواقع المؤثرة والموجهة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية)^(٥).

Khan, M.A. Muqtedar, *American Muslims: Global or tribal?*, www.islamonline.net, Washington D.C, (١)
pp. 1-2

Islam Online, Conference Report: *The Growth And Development Of Islam In America*, Harvard University, USA, www.islamonline.net, March 3-4, 2000

Hoffman, Murad, *Muslims As Co-citizens of the West*, www.islamonline.net, pp. 1-2

Hatout, Maher, Interview, *The Muslim Observer*, USA, Vol. 1, Issue 36, Sep 10-16 1999, pp. 3 (٢)

Khan, M.A. Muqtedar, *Islamic Identity and the Two faces of the West*, The Washington Report on Middle East Affairs, Vol. XIX, No. 7, Washington D.C, Aug-Sep 2000, pp. 71

(٣) أسرة التحرير، حوار مع الدكتور حسان حتوت، مجلة الرشد، مركز دراسات الثقافة والحضارة، أمريكا، السنة

الرابعة، العدد ٧، مايو ١٩٩٩م، على موقع المجلة: www.alrashad.org

(٤) المرجع السابق.

أما عن التوجهات الموجودة لدى المسلمين في التعامل مع المجتمع من حولهم فتختلف بحسب إرادة ونية الخير للجميع وحسب الثقة بالهوية الإسلامية، فانقسمت بذلك إلى أربع توجهات:^(١)

- ١- الخضوع: وهو موجود عند الفئة التي هاجرت أوائل القرن العشرين ويحمل غالبهم ثقةً ضعيفةً في هويتهم وانتمائهم الإسلامي مع رؤية ضيقة في الامتداد نحو الآخر ونية الخير للغير. هذه الفئة انتهى المطاف بها إلى الخضوع التام للثقافة الغالبة في أمريكا.
- ٢- الانحلال: وهو حاصل عند ترافق ضعف الثقة بالهوية الثقافية والإسلامية مع نية الخير الواسعة للجميع والانفتاح الأخلاقي نحو الآخر مما يؤدي إلى الانحلال التام مع التبري والانسحاب التام من المجموعة التي ينتمي لها الفرد لأنه لا يشعر أن عنده ما يعطيه رغم الرغبة في ذلك. فالفئة المتصفة بذلك انسلخت من ذاتها ولكن دون الخضوع والاستسلام والذل التام كالفئة الأولى.
- ٣- الانفصال والانعزال: وهو توجه سائد لدى فئات كبيرة توفرت لديها ثقة قوية بالهوية الثقافية الإسلامية مترافقة مع انغلاق وتمحور نحو الذات وضيق نية الخير للآخر. وهؤلاء اتخذوا من الأساليب والمؤسسات ما يجعل ميدان عملهم هو بين أنفسهم ونحو أنفسهم من أجل المحافظة على الهوية وخوفاً من الضياع والدوبان الذي شاهده من الفئتين السابقتين.
- ٤- التكامل: وهذا توجه فئة تتزايد أعدادها مؤخراً، يتميزون بثقة عالية بالهوية الإسلامية مع نية الخير الواسعة تمثلاً لقول الله تعالى {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}^(٢). وهذه الفئة تميل إلى التكامل والتعاون مع المجتمع في كل مجالات الخير مع المحافظة على الشخصية المتميزة وانطلاقاً من عالمية الإسلام وصلاحيته لتحقيق الصالح العام للمسلمين وغير المسلمين أينما كانوا.

^(١) هاشم، مازن، الوجود المسلم في الغرب والعلاقات الإنثنية، مجلة المرشاد، مركز دراسات الثقافة والحضارة، أمريكا،

السنة الرابعة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٩م، على موقع المجلة: www.alrashad.org

^(٢) سورة الأنبياء: ١٠٧

إن النموذج الرابع من التوجهات المسلمة هو الأقرب لروح الإسلام وهو الذي يريده المثقفون الواعون من مسلمي أمريكا عندما ينادون بضرورة تكوين ما يسمى بالأمريكي المسلم^(١). وهذا البحث يتبنى هذا التوجه ويبني عليه مباحثه لأنه المتفق مع مقاصد الإسلام الخالدة في تحقيق مصالح المسلمين وغيرهم ودرء المفسد عنهم أينما كانوا. وتتلخص المشاكل الاجتماعية لدى المسلمين في هذا المضمار بعدم وضوح الرؤية الشرعية للعلاقات الاجتماعية مع المجتمع المحلي لاختلاط العادات والتقاليد بالتوجهات الشرعية، وعدم وضوح الفقه المقاصدي للأحكام الشرعية، وهو ما يتطلب اجتهاداً جديداً يأخذ بعين الاعتبار كل ذلك.

المبحث الرابع

طبيعة ومميزات الأغلبية غير المسلمة وموقفها من المسلمين

المطلب الأول: الموقف القانوني من المسلمين

- ❖ ورد في مقدمة الدستور الأمريكي ما نصه (نحن شعب الولايات المتحدة: من أجل تكوين اتحادٍ أكثرَ كمالاً ومثالية وترسيخ العدالة وتأمين استقرار وطني، والنهوض بأعباء الدفاع المشترك والرقي بالصالح العام وحماية بركات ونعم الحرية لنا ولأجيالنا القادمة - نقيم ونؤسس هذا الدستور للولايات المتحدة الأمريكية)^(٢)
- ❖ ورد في شروط عضوية مجلس الشيوخ والنواب ما نصه (لكنه لا يجوز مطلقاً اشتراط المرور باختبار ديني للتأهل لعضوية أي منصب عام في الولايات المتحدة)^(٣)

(١) هاشم، الوجود المسلم في الغرب، مجلة الرشد.

(٢) بترجمة الباحث من الدستور: *The Constitution of the United States of America and the Constitution of the*

State of California. California State Senate, 1993-94, USA, pp. 35

(٣) بترجمة الباحث من المادة السادسة من الدستور: *The Constitution of the United States of America*, pp. 51

❖ ورد في النصوص المضافة/المعدلة على أصل الدستور في المادة الأولى ما نصه (لا يحق للهيئة التشريعية إصدار أي قانون من صفته محاباة أي منشأة دينية أو أي تقييد لحرية الممارسة الدينية. كذلك فلا يحق لها تحريم حرية الخطابة والصحافة، أو تقييد حق أي مجموعة من التجمعات السلمية في تقديم عريضة مطالبهم للحكومة لتقويم وإصلاح المظالم)^(١)

❖ كما وأصدر قانون الحقوق المدنية عام ١٩٦٤م مصنفاً التمييز العنصري في الأماكن العامة كالمطاعم والفنادق ودور السينما على انه عمل غير قانوني. وألزم أرباب الأعمال بتوفير فرص عمل متساوية للجميع دون تمييز على أساس لون البشرة أو العرق أو البلد الأصلي إضافة إلى ذلك فقد ألزم أرباب الأعمال بتوفير الظروف الملائمة للمتطلبات الدينية لدى العامل إلا إذا ثبت للقضاء أن توفير ذلك يؤدي إلى ضرر غير محتمل لدى رب العمل^(٢).

❖ وهناك قوانين متنوعة في مختلف الولايات تحرم التمييز في التعاملات على أساس اللون أو العرق أو الدين أو الجنس. وقد قامت الشركات الخاصة بتعديل لوائحها الداخلية لتواءم أكثر مع متطلبات المسلمين كالحجاب واللحية وأداء الصلوات والذهاب لصلاة الجمعة والأعياد^(٣).

ولست بحاجة إلى شرح المواد الدستورية والقانونية التي ترفض المحاباة والاعتراف بأي دين على الإطلاق محرمة كل أشكال التمييز سواء على أساس الدين أو غيره، وممانعة أي سلطة تشريعية أو قضائية من تقييد عبادات وأفعال أي مجموعة دينية. إذن فالقانون ليس له هوية أو صفة دينية بل هدفه تنظيم العلاقات بين الناس وتوفير الحرية والعدالة والحقوق المتساوية لجميع المواطنين. والمسلمون يرتكزون على هذا الأساس القانوني الرحب في المطالبة بجميع حقوقهم الدينية والمدنية^(٤).

(١) المادة الأولى من التعديلات الدستورية التي أقرت عام ١٧٩١م، مطبوع مع الدستور ص ٥٤.

(٢) CAIR, *An Employer's Guide to Islamic Religious Practices*, USA, 1997, pp. 4

(٣) المرجع السابق.

(٤) المرجع السابق.

إن من الواجب في هذه النقطة أن نذكر الفرق الجوهرية الذي يميز الوضع القانوني لمسلمي أمريكا على مسلمي أوروبا. ذلك أن معظم دول أوروبا تقوم على أساس ديني فلا يحصل المسلمون على أدنى حقوقهم الدينية والمدنية إلا بعد الاعتراف الرسمي للدولة بالإسلام. وهو مالا يحدث ولن يحدث في أمريكا لأن دستورها كفل جميع الحقوق بغض النظر عن الانتماء الديني.

المطلب الثاني: الموقف الرسمي وطبيعته

وأعني هنا بالموقف الرسمي واقع المعاملة الرسمية التي يلقاها المسلمون من جهة الدولة وأعضائها. فالموقف الرسمي أخذ يتحسن بشكل واضح في السنوات الأخيرة. فقد شهد عام ٢٠٠١م افتتاح موقع حكومي عن الإسلام في أمريكا، وضم الموقع معلومات كثيرة عن الإسلام والمسلمين في أمريكا كالأحصائيات والمقالات المشهورة المنصفة للإسلام ولم يحتو الموقع على معلومات مضللة^(١). كما وأصدر البريد الحكومي طابعاً بريدياً بمناسبة عيد الأضحى من هذا العام ١٤٢١هـ وعليه عبارة "عيد مبارك" باللغة العربية. وقد حظي المسلمون منذ تسلّم الرئيس كلنتون السلطة وحتى آخر أيامه بخطاب رئاسي يهنئهم فيه بقدوم شهر رمضان المبارك وعيدي الفطر والأضحى. وأقام الكونغرس الكثير من مواعيد الإفطار الجماعية في أيام رمضان. واحتفل المسلمون بالعيدين احتفالاً رسمياً برعاية زوجة الرئيس كلنتون في البيت الأبيض وصُلِّت فيه صلاة العيد لأول مرة عام ١٩٩٧م. كما افتتح السيد وارث الدين محمد جلسة من جلسات المؤتمر الحزبي بآيات من القرآن الكريم^(٢). إضافة إلى هذا فقد زاد الاعتراف الرسمي بالمساجد كمؤسسات دينية كما ورد في خطاب الرئيس الجديد جورج بوش الابن وورد كذلك على لسان الرئيس ريغان في

(١) موقع وزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت (الإسلام في أمريكا).

(٢) مقابلة الدكتورة إيغون حداد على موقع وزارة الداخلية. وأسرة التحرير، مقابلة مع الدكتور علي المزروعى -عضو المجلس الإسلامي الأمريكي، مجلة المجتمع، الكويت، عدد ١٣٨٩، ٢٢/٢/٢٠٠٠م.

السبعينات^(١). وقد عيّن أول سفير أمريكي مسلم من أصل بنجلاديشي في آب ١٩٩٩م لجزر الفيجي والناورو والتونغا والتوفالو^(٢). كما وعيّن حتى الآن ثلاث أئمة مسلمين في الجيش الأمريكي وإمام في السلاح الجوي وآخر في القوات المسلحة^(٣)، وهو دلالة على ازدياد عدد المسلمين المنخرطين في الجيش الأمريكي والقوات المسلحة والذي يزيد عن عشرة آلاف مسلم بمختلف الرتب والمناصب^(٤). وفي عام ١٩٩٨م قدم النائب العربي إبراهيم سبنسر مشروع قرار في الكونجرس، يدعو فيه الكونجرس إدانة التمييز ضد المسلمين وإدانة عدم التفاهم معهم، والاعتراف بالخدمات الجليلة التي يقدمها المسلمون في أمريكا لمجتمعهم^(٥).

ولم يكن الموقف الرسمي دائماً علي هذا الشكل فقد وجدت شخصيات سياسية وإعلامية تصرح تصريحاً معادياً للإسلام والمسلمين. كما وواجه المسلمون بعض القوانين الجائرة بحقهم كقانون الإرهاب لعام ١٩٩٦م^(٦)، وقانون المطارات والتفتيش^(٧) إلا أنه لا تزال هناك مفاوضات بين الجانبين لتعديل مثل تلك القوانين.

(١) من مقابلة د. إيفون حداد على موقع وزارة الداخلية الأمريكية.

(٢) American Muslim Council, *The AMC Report-Quarterly newsletter*, Vol. 9, No. 1, Fall 1999, Washington D.C, pp. 5

(٣) American Muslim Council, *The American Muslim Council Annual Report 1997*, American Muslims: Politics New Reality, Washington D.C, 1998, pp. 20

(٤) صالح، محمد علي، الماريتز في المشاعر المقدسة، في مجلة المجلة، لندن، العدد ١٠٩٩، ٤-١٠/٣/٢٠٠١م، ص ٤

(٥) American Muslim Council, *The AMC Report-Quarterly Newsletter*, Vol. 8, No. 3, May-June 1998, pp.2

(٦) قانون الإرهاب لعام ١٩٩٦م يُحوّل دائرة الهجرة والتجنس اعتقال أي شخص لمدة غير محدودة ثم ترحيله من البلاد إذا كان يشكل خطراً على الأمن القومي. وهذا القانون يحرم المتهم ومحاميه من حق الاطلاع على الأدلة التي تدنيه فضلاً عن مناقشتها. وقد كان غالب المعتقلين باسم هذا القانون من المسلمين. والكونجرس يقوم الآن بتعديل هذا القانون بعد إصرار المسلمين وجميعيات حقوق الإنسان على ذلك. انظر: *AMC Annual Report 1997*, pp. 8

(٧) قانون المطارات والتفتيش سمح للسلطات أن ترسم مواصفات لمظهر الشخص الذي يُشكّل خطراً أمنياً على المطارات فيخضع كل من يطابق المواصفات إلى فحص طويل ومُعقّد دون سبب سوى مظهره. وقد تبين بعد تطبيق القانون بأن المسلمين ذوي المظهر العربي إضافة إلى المسلمات المحجبات هم أكثر الفئات خضوعاً للتفتيش الخاص.

انظر: *AMC Annual Report 1997*, pp. 6-7

المطلب الثالث: طبيعة الشعب الأمريكي وموقفه من المسلمين

إن أهم ما يميز الشعب الأمريكي عن باقي شعوب العالم هو تنوعه الكبير واحتواؤه على جميع العرقيات والأديان والأجناس الموجودة في العالم^(١). ونشوء الشعب الأمريكي ليس له تاريخ بعيد، فالولايات المتحدة الأمريكية نالت الاستقلال عام ١٧٧٦م بعد أن كانت مستعمرة بريطانية تحوي جميع العرقيات الأوروبية كما حوت من قبل الهنود الحمر^(٢). إذن فليس بعيداً من الواقع إن قلنا بأنه لا توجد هوية تاريخية قومية أو عرقية أمريكية.

فبالنسبة للأديان تذكر الموسوعة البريطانية وجود أكثر من ١٢٠٠ مجموعة دينية في أمريكا، منها ما نشأ داخل أمريكا ومنها ما دخل من العالم الآخر^(٣). وتذكر الموسوعة في إحصائية عام ٢٠٠٠م أن ٨٤,٧% من السكان هم نصارى (٢٠,٨% كاثوليك - ٣١,٩% بروتستانت - ١٣% غير محدد المذهب - والباقي فرق نصرانية أخرى)، و ٢,٠% من اليهود، و ١,٥% من المسلمين (مع ملاحظة تقديرها لهم بأربعة ملايين وهو أقل من الواقع)، وغير المتدينين بدين معين ٩%، وأديان أخرى ٢,٨%^(٤).

أما أحدث إحصائية حكومية للسكان في أمريكا والتي أجريت عام ٢٠٠٠م فقد دلت أن عدد سكان أمريكا بلغ ٢٨١,٤٢١,٩٠٦ نسمة، أي بزيادة ١٣,٢% عن عام ١٩٩٠م^(٥). وأشارت الإحصائية الرسمية كذلك أن العرقيات التي تُكوّن المجتمع الأمريكي باتت أكثر تنوعاً من السابق، حيث بلغت نسبة البيض ٧٥,١% والسود ١٢,٣% والهنود

^(١) الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت:

www.britanica.com/bcom/eb/article/6/0,5716,121244+1,00.htm

وثيقة إعلان الاستقلال، مطبوع مع الدستور الأمريكي، ص ٢٠

^(٢) الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت:

www.britanica.com/bcom/eb/article/6/0,5716,121246+6+111233.html

^(٣) جدول (الأديان في أمريكا) في الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت:

www.britanica.com/bcom/eb/article/single_table/0,5716,367840,00.html

^(٤) البيان الحكومي حول إحصائيات عام ٢٠٠٠م على موقع إنترنت دائرة الإحصاءات السكانية الأمريكية:

www.census.gov/Press-Release/www/2000/cb00cn64.html

الأمريكان وسكان ألاسكا الأصليين ٠,٩% والآسيويين ٣,٦% وسكان هاواي وجزر المحيط الهادي الأصليين ٠,١% وأعراق أخرى ٥,٥%^(١).

إن المجتمع الأمريكي لا يحمل إذن تاريخياً ثقافياً طويلاً، وإنما هو مجموعة من المهاجرين الأوروبيين والأفريقيين والآسيويين اجتمعوا قبل مائتي عام واتفقوا على إنشاء دولة ذات دستور يوحدتها ويكفل لها العيش الكريم. وكما أن كل عرق وجنس من المهاجرين الأول يحمل في ثقافته بقايا من الكراهية والتمييز العنصري نحو عرق معين فإن ذلك انتقل معه إلى البلد الجديد. فكان الألماني يحتقر البريطاني والفرنسي ويقابله الآخر بنفس الشعور. كما ومُورس ضد اليابانيين في أمريكا شتى أنواع التمييز العنصري بما فيها مخيمات الاعتقال أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم جاء المسلم فميزَّه في البداية لنفس الأسباب العرقية المذكورة ولكنه سرعان ما تحولت عادات المجتمع بقوة الدستور وبالإرادة المشتركة لتبادل المصالح والدفاع عن العدو الخارجي^(٢). ومما ساعد المسلم في أمريكا على قلة حالات التمييز ضده عدم وجود تاريخ استعماري أو صراعي بين بلده الأصلي وبين أمريكا، بخلاف دول أوروبا التي لا تزال تُظهر فيها رواسب الحروب الصليبية في تصرفاتها تجاه المسلمين كما في فرنسا.

إن مما يتفق عليه الخبراء والأئمة في أمريكا أن وضع المسلمين الآن خير مما كان عليه قبل خمسين عام. وهذا لا يعني أن وضعهم في أحسن حال بل لا يزالون يتعرضون لجرائم الاعتداء والتمييز العنصري والديني والاقحام بالإرهاب والذي بلغ عددها التقديري حسب تقرير مجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية لعام ١٩٩٨م (٢٨٤) حالة، إلا أنها تُحلُّ غالباً إما ودياً وإما بقوة القانون^(٣). وتعود أغلب المشاكل والصدمات - حسب التقرير - إلى الجهل الكبير والمعلومات الضيقة التي يحملها المواطن الأمريكي حول الإسلام والمسلمين،

^(١) البيان الحكومي حول التنوع العرقي في إحصائية عام ٢٠٠٠م على موقع إنترنت دائرة الإحصاءات السكانية الأمريكية: www.census.gov/Press-Release/www/2001/cb01cn61.html

^(٢) من مقابلة مع د. إيفون حداد على موقع وزارة الداخلية الأمريكية.

^(٣) CAIR Research Center, *The Status of Muslim Civil Rights in the United States 1998: Patterns of Discrimination*, CAIR, Washington D.C, 1998, pp. VII

وزيده جهلاً ربط الإعلام بين الإرهاب والمسلمين^(١). وقد توصل الاستفتاء العام الذي أجرته مجموعة الزغبي الدولية في نيويورك حول معلومات المواطن العادي عن الإسلام إلى وجود جهل كبير لدى فئات كبيرة من الشعب حول هذا الدين فلم يكن للغالبية موقف محدد منه^(٢). لذلك فإنني أرى أن العمل على التوعية الإيجابية ونشر حقائق الإسلام الصحيحة هو الكفيل لاختفاء مشاكل التمييز ضد المسلمين. وهذه الرؤية هي موقف الكثير من الجمعيات المدافعة عن الإسلام في أمريكا، وأبرزها مجلس العلاقات الأمريكية-الإسلامية الذي يعمل بسياسة إيجابية تجاه أي حدث يمس المسلمين في أمريكا^(٣).

إذن فالمسلمون يعيشون أجواء يمكن وصفها بأنها جيدة مع الأغلبية غير المسلمة. فليس هناك ضغط كبير وشديد أو ما يسمى (بوتقة الصهر) لصهر المسلمين في المجتمع كما هو الحال في ألمانيا وفرنسا مثلاً^(٤). لكن مسلمي أمريكا يتعرضون لنوع آخر من الضغوط لدفعهم للاندماج في المجتمع الأمريكي والتخلي عن القيم الإسلامية بواسطة وسائل الإعلام. وهم متأخرون أيضاً في مجال التأثير السياسي والاقتصادي مع أن عددهم يفوق عدد اليهود. أما الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني فهي تتصف بسهولة ومرونة أكثر لقبول أعراق وديانات جديدة فيها بحيث يتفاعل ويتلاءم معها دون حساسيات بالغة، مما فتح مجالاً لمسلمي أمريكا لممارسة دور فاعل في الإصلاح الاجتماعي والسياسي والاقتصادي من خلال المساهمة -مثلاً- في الخدمات الاجتماعية والعمل التطوعي. في المقابل لا يزال مسلمو أوروبا يطالبون بالاعتراف الرسمي بالإسلام وبممارسة أساسيات الدين.

CAIR, *The Status of Muslim Civil Rights in the US 1998*, pp. 19

(١) Hashem, Mazen, American Attitudes towards Islam: A National Poll, *The American Journal of Islamic Social Sciences*, Vol. 10, No. 3, Fall 1993, USA, pp. 405

(٢) مقابلة السيد همداد عوض -رئيس المجلس، في حلقة (فيلم الحصار) من برنامج الشريعة والحياة على قناة الجزيرة الفضائية، قطر، بتاريخ ١١/٢٢/١٩٩٨م، مطبوع على موقع القرضاوي على الإنترنت: www.qaradawi.net

(٣) لدراسة عن مشاكل مسلمي أوروبا: الجاليات الإسلامية في الغرب، خالد محمد الأصور، دار الاعتصام، القاهرة، ١٩٩٨م.

الفصل الثاني

مدخل إلى فقه الأقليات المسلمة

والعادات الاجتماعية

المبحث الأول

فقه الأقليات المسلمة

المطلب الأول: شرح مصطلح الأقليات

- ١- لغة: والأقليات في اللغة جمع أقلية، وهي مشتقة من القلة وهو ما كان خلاف الكثرة^(١).
- ٢- اصطلاحاً: ليس لمصطلح الأقليات تاريخ إسلامي، فلم تدخل هذه الكلمة قاموس المسلمين إلا عند بداية الصراع بين الدولة العثمانية وأوروبا حينما لجأت أوروبا إلى إثارة نزعات الأقليات غير المسلمة في المجتمعات الإسلامية لمحاولة هدم تماسك المجتمع الإسلامي^(٢). وعرف علماء السياسة والقانون الأقلية بأنها (جماعة من السكان من شعب معين عددهم أقل من بقية السكان، لهم ثقافتهم ودينهم ولغتهم ويطالبون بالمحافظة على شخصيتهم وثقافتهم على أساس نظام معين)^(٣). وقريب منه تعريف الأقليات بـ (مجموعة من سكان قطر أو إقليم أو دولة ما تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي أو اللغوي أو الديني دون أن يعني ذلك بالضرورة موقفاً سياسياً وطبقياً متميزاً)^(٤). وأضيف: ودون أن يعني ذلك وجود صراع أو حرمان من حقوق تلك الأقلية من قبل الأغلبية. وهذا أراه تعريفاً شاملاً لكل حالات وأوصاف الأقليات في العالم، ذلك أن التعريف الأول ألزم كون الأقلية لها ثقافة ولغة ودين مختلف بينما

^(١) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٩٩٣/٣، ٢٨٧/١١، مادة (قل).

^(٢) حبيب، كمال السعيد، نحو بناء إسلامي لمصطلح الأقلية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، السنة ١٠، عدد ٩٠، يوليو ١٩٩٥م، ص ٩٧.

^(٣) العمري، أحمد، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥م، ص ٢٨.

^(٤) الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط ١٩٧٩/١، ٢٤٤/١

الثاني ذكرها بحرف (أو) وهو للتخيير. فقد يكون للأقلية لغة مختلفة وقد لا يكون، فليس للأقلية من ذوي البشرة السوداء في أمريكا -مثلاً- لغة ولا ثقافة مختلفة وإنما اختلفوا في لون البشرة فقط. وغالب الباحثين يعتمد في إطلاق مصطلح الأقلية على أساس النسبة العددية وتوزيع القوى بين السكان^(١).

ومما هو معلوم أن هذا المصطلح له دلالاته وتاريخه في الحضارة الغربية كارتباطه بالاضطهاد والتمييز والتفرقة العنصرية بخلاف ما هو موجود في الحضارة الإسلامية. وهذا يعود إلى أن القلة العددية في المجتمع المسلم لم تكن دالة بأي حال على انعدام حقوق تلك الفئة بل على العكس تماماً فقد كان الإسلام سبباً إلى إقامة نظام يستوعب جميع فئات المجتمع. وهذا هو سبب تأخر وصول هذا المصطلح إلى البلاد الإسلامية^(٢).

والأقلية فئة من سكان بلد من البلدان يُشكّلون فيها نسبة من مجموع السكان أقل مما تشكله بقية الفئات. والأغلبية فئة تُشكّل أعلى نسبة من مجموع السكان مقارنة بغيرها فليست بالضرورة الفئة التي تشكل أكثر من ٥٠% من مجموع السكان. فمثلاً مرّ معنا أن البروتستانت في أمريكا يُشكّلون ٣١,٩% من مجموع السكان ويطلق عليهم الأغلبية. والأقليات المسلمة مصطلح يطلق على المسلمين الذين يعيشون في بلاد يشكلون نسبة من مجموع السكان أقل مما تشكله باقي الفئات. ويعود نشوء الأقليات المسلمة إلى أربعة أسباب^(٣):

- ١- الهجرة للمسلمين إلى بلاد الله الواسعة.
- ٢- اعتناق الإسلام من أهل بلد من البلدان .
- ٣- زوال الحكم الإسلامي عن رقعة من البلدان الإسلامية كالأندلس والبوسنة والمهرسك والجيل الأسود وألبانيا.

(١) باقادر، أبو بكر، الأقليات المسلمة وحقوق الإنسان، المسلم المعاصر، بيروت، عدد ٣٠، إبريل ١٩٨٢م، ص ٤٠

(٢) حبيب، نحو بناء إسلامي لمصطلح الأقلية، مجلة البيان، ص ٩٥.

(٣) توبولياك، سليمان محمد، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط ١/

٤ - وقد يشكل الأسباب الثلاثة مجتمعة سبباً رابعاً.

هذا ويبلغ عدد المسلمين من الذين يعيشون كأقليات في العالم حوالي ٤٠٠ مليون وهو يُشكّل ثلث عدد المسلمين في العالم مما يزيد من أهمية دراسة أوضاعهم^(١).

المطلب الثاني: مفهوم فقه الأقليات المسلمة وأهميته

أولاً: معنى الفقه

● الفقه في اللغة العلم بالشيء والفهم له وهو عام في أصل الوضع اللغوي ثم نُحَصَّ عُرْفاً بالعلم والفهم الشرعي^(٢).

● أما في الاصطلاح فالفقه هو (العلم بالأحكام الشرعية الثابتة لأفعال المكلفين خاصة)^(٣)، أو (العلم بالأحكام الشرعية عن أدلته التفصيلية بالاستدلال)^(٤). فعلم الفقه بهذا التعريف الشامل يدخل في مجاله كل جوانب حياة المسلم من سلوك وعبادة وعادة وقانون مدني وأحوال شخصية ونظم عقوبات وغيرها^(٥).

وليس للفقه قدسية كقدسية الشريعة الإلهية لأنه الفهم البشري لها فيخضع لكل ما يخضع له العقل البشري من القصور والغفلة. والفقه للنصوص يهدف إلى معالجة واقع معين وإرشاده لما فيه صلاحه في الدنيا والآخرة. لذلك فالفقه يمكن تقسيمه بحسب مجال إصلاحه إلى فقه العبادات وفقه العادات وفقه السياسة الشرعية وغيرها. كما ويمكن تقسيمه بحسب مكان تطبيقه إلى فقه عام لكل البلدان وفقه خاص لبلد معين لأن الفقه يختلف في المعالجة

^(١) هذا التقدير ورد في حلقة (فقه الأقليات) على برنامج الشريعة والحياة في قناة الجزيرة الفضائية، قطر، ١٤/٩/١٩٩٧م، مطبوع على موقع: www.qaradawi.net

^(٢) ابن منظور، لسان العرب، ١٠/٣٠٥، مادة (فقه).

^(٣) الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ط١/١٩٣٧، ٣/١.

^(٤) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان، إندونيسيا، ط١، ص ٣.

^(٥) القرضاوي، يوسف عبد الله، تيسير الفقه للمسلم المعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/٢٠٠٠م، ص ٣.

بحسب الواقع المراد إصلاحه. ومن الضروري الإشارة إلى أن الفقه لا يختلف ولا يتغير في الأجزاء التي وردت فيها نصوص قطعية غير معقدة، فحكمها الشرعي ثابت بثبات دليلها. ثانياً: مفهوم فقه الأقليات المسلمة وخصائصه ومجالاته

إن فقه الأقليات المسلمة هو الفهم الشرعي للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والمُوجَّه نحو معالجة الظروف الخاصة للأقليات المسلمة. فهو فقه يأخذ بعين الاعتبار حال المكلف وظروفه ويعالجها بناءً على ذلك. وهو فقه (نوعي يراعي ارتباط الحكم الشرعي بظروف الجماعة وبالمكان الذي تعيش فيه فهو فقه جماعة محصورة لها ظروف خاصة يصلح لها ما لا يصلح لغيرها)^(١). والفقه المراد هنا أيضاً كما يقول الدكتور القرضاوي (لا يخرج عن كونه جزءاً من الفقه العام ولكنه فقه له خصوصيته وموضوعيته ومشكلاته المتميزة وإن لم يعرفه فقهاؤنا السابقون بعنوان يميزه ... كما أن لدينا الآن فقه طبي وفقه سياسي)^(٢).

ويرى د. طه جابر العلواني أنه لا يمكن إدراج فقه الأقليات في مدلول الفقه الشائع بمعنى فقه الفروع بل الأولى أن يُدرَج ضمن المعنى العام للفقه والذي يشمل كل الجوانب الشرعية من العقيدة وأصول الفقه والعبادات والعادات وغيرها^(٣). ولكنني أرى أن هذا التعميم يخلو من الدقة، فلننا بحاجة لاجتهاد جديد في كثير من المجالات التي استقر عليها الفقه لأنها مازالت صالحة لمجتمعات الأقليات وغيرها. لكن الذي يناقشه فقه الأقليات هو المشاكل المستجدة التي لا حكم لها والمشاكل القديمة التي لم يعد حكمها الفقهي محققاً لمقاصد التشريع الكلية والصياغة الشاملة لجميع جوانب الشرع من العقيدة والسلوك والعمل لتتواءم مع أولويات الأقليات المسلمة. ويتابع د. العلواني موضحاً بأن (المطلوب تبني موقف علمي يبحث في خلفية السؤال والسائل والعوامل الاجتماعية التي ولدت السؤال وأبرزت الإشكالات وهل هو سؤال مقبول بصيغته المطروحة ... ثم معالجته في ضوء رؤية شاملة

(١) العلواني، طه جابر، مدخل إلى فقه الأقليات، إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، السنة

الخامسة، العدد ١٩٩٩، شتاء ١٩٩٩، ص ١١.

(٢) القرضاوي، يوسف، الإشكاليات الفقهية للأقليات المسلمة في المغرب، بحث غير منشور مقدم للمجلس الأوروبي

للبحوث والإفتاء، أكتوبر ٢٠٠٠م، ص ٢٢.

(٣) العلواني، مدخل إلى فقه الأقليات، إسلامية المعرفة، ص ١٠.

تستصحب القواعد الشرعية الكلية..^(١) وهذا التوضيح أراه عميقاً في المسألة، وأضيف أننا بحاجة إلى اجتهاد في فهم النص ثم في تحقيق المناط بالتأكد من مطابقة الواقعة للحكم الشرعي. وهذه الأخيرة تبرز بشكل كبير في فقه الأقليات أكثر من الفهم المجرد للنصوص الشرعية. وهذا الفقه يتطلب علماً بالجوانب التاريخية والاجتماعية للأقلية المسلمة.

ومن خصائص فقه الأقليات أنه فقه يراعي سنة التدرج في الأحكام وفق الأصول الشرعية ولا يسعى إلى (تأسيس اختراعي لقواعد جديدة تُستحدث به استحداثاً بعد أن لم تكن موجودة في المدونة التراثية لعلم أصول الفقه بفروعه المختلفة بقدر ما يقصد منه تأسيسٌ يُستثمر فيه ما جاء في تلك المدونة من ثراء في قواعدها وضوابطها، لتُستخلص جملةٌ منها تُؤلف في بناء جديد، وتوجّه توجيهها جديداً، بحيث يتكوّن منها منهج أصولي متكامل يُوصّل لفقه الأقليات، ويوجّهه ليثمر ثماره في التمكين للإسلام)^(٢).

أما مجالات فقه الأقليات فهو التأكيد أولاً على ثبات أصول الأحكام الشرعية واستمرارها وشمولها لكل زمان ومكان. فعلاقة المسلم بغيره مثلاً لا تختلف في ذاتها من زمن لآخر أو من مكان لمكان، وإنما يعود أيُّ اختلاف فيها إلى أحوال المسلمين أو اختلاف مواقف غيرهم منهم^(٣). فأحكام الإسلام وجدت لكل الناس ولنشر الهداية والرحمة للعالمين تحقيقاً لقوله تعالى {وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً}^(٤) وقوله تعالى {وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين}^(٥).

^(١) المرجع السابق، ص ١١.

^(٢) النجار، عبد المجيد، ٢٠٠١م، نحو منهج أصولي لفقه الأقليات، بحث غير منشور مقدم للمجلس الأوربي للبحوث الإفتاء، ص ١٣.

^(٣) البيانوني، محمد أبو الفتح، الأصول الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات غير المسلمة، مجلة جامعة

الإمام محمد بن سعود، الرياض، عدد ٦، يوليو ١٩٩٢، ص ٨٠.

والحكيمي، علي بن عباس، أصول الفتوى وتطبيق الأحكام الشرعية في بلاد غير المسلمين، مؤسسة الريان-بيروت والكتبة المكية-مكة، ط ١/١٩٩٩، ص ٨٠.

^(٤) سورة سبأ: ٢٨.

^(٥) سورة الأنبياء: ١٠٧.

بمقابل ما ذكر من الثواب هناك بعض الأحكام بنيت على مصلحة أو عرف زماني أو مكاني أو ظروف دولية معينة لم تعد تحقق المقصود من تشريعها ابتداء لأسباب عديدة، فهذه الأحكام محل بحث فقه الأقليات المسلمة بالإضافة إلى البحث في الوقائع المستحقة التي لم توجد في السابق. كما ويطلب من فقه الأقليات إعادة ترتيب الأحكام الشرعية وعرضها على الأقليات المسلمة بحسب الأولويات التي تتطلبها حياتهم أو كما يسميها الدكتور عبد المجيد النجار بـ "فقه الصياغة" حيث يقول: (وإذا كانت أحكام الدين المجردة ترشد إلى تقويم الوجود الإنساني في أسسه المشتركة المتعلقة بمطلق الوجود بصفة أصلية مباشرة، فإن ما تنفرد به الأوضاع من خصوصيات زائدة عن الأسس المشتركة تستلزم نظراً اجتهادياً في الأحكام المجردة، بعدما استقامت في الأفهام بالنظر الاجتهادي للفهم، ليُصاغ منها ما يغطي بالمعالجة تلك الفوارق بين الأوضاع وينشأ من ذلك لكل وضع مُشخَّص حل شرعي معين يناسبه ويرتقي به إلى التدوين المطلوب. ويكون هذا الحل الشرعي مشتقاً من الحكم المجرد ولكنه مصوغ حسب ما تتطلبه الملابس الواقعية لكل صورة من صور الحياة الواقعة)^(١).

ويرى الدكتور القرضاوي أن يُسمَّى هذا الفقه "فقه الغربة" أو "الاغتراب" لأنه خاص بمن يكون خارج ديار الإسلام بحالة الاغتراب^(٢). وقد جرى آية الله السيد علي الحسيني السيستاني على هذا المصطلح فأسمى كتابه الجامع (الفقه للمغتربين) في محاولة منه لبناء فقه متكامل في كل الأبواب على المذهب الشيعي^(٣).

ثالثاً: الأسباب الداعية لإنشاء فقه الأقليات المسلمة

أما عن الأسباب الداعية لإنشاء فقه خاص بالأقليات المسلمة فتكمن في الحاجة الماسّة إلى منهج علمي متكامل لحياتهم وليس إلى فتاوى ورخص فردية. أيضاً فالكثير من الأحكام

(١) النجار، عبد المجيد، فقه التدوين فهماً وتديلاً، كتاب الأمة رقم ٢٣، وزارة الأوقاف، قطر، جمادى الأولى، ١٤١٠ هـ، ٦٣/٢.

(٢) القرضاوي، حلقة (فقه الأقليات) في برنامج الشريعة والحياة.

(٣) السيستاني، السيد علي الحسيني، الفقه للمغتربين، إعداد عبد الهادي الحكيم، مؤسسة الإمام علي، لندن، ط ٣/

الفقهية المذهبية تأثرت بشكل أو بآخر بالأعراف السائدة في زمانهم أو بطبيعة العلاقة القائمة على الصراع بين المسلمين وغيرهم. كما وأن كثيراً من الأحكام الفقهية المعللة والمبنية على مقاصد الشريعة لم تعد تحقق مقصودها ولم تعد ذات ارتباط بمناطها، فلزم على المجتهدين دراسة هذه الحالات من جديد ووضعها في فقه متكامل يضمن أن تحقق مراد الله تعالى من أحكامه. وفي هذا السياق يذكر د. طه العلواني أسباباً تتعلق بتحقيق المناط - أي في تطبيق الأحكام على الواقع أدت إلى ضرورة بناء فقه للأقليات من أبرزها: ^(١)

١- لقد كانت بلاد الإسلام في السابق بلاد عزٍ وقوة ومنعة، فلم يحتاج المسلمون في يوم من الأيام (سوى هجرة الحبشة) أن يلجأوا إلى بلد غير مسلم طلباً لخلق مهدر أو سعياً نحو حرية الممارسة الدينية ونحو الحصول على الحقوق الإنسانية الأصلية. وكان العالم غير مرسوم الحدود فإن حصل ضيق بالمسلم في مكان حمل متاعه وذهب إلى أرض إسلامية أخرى دون غربة أو عذاب، وليس الحال كذلك في أيامنا.

٢- عدم نضوج فكرة المواطنة بالمفهوم المعاصر عند الفقهاء المتقدمين؛ فلم تكن ذات معايير ثابتة كبلد الميلاد وبلد السكنى أو بلد الزوج بل كانت تعتمد على الانتماء العقائدي. ومن آثار ذلك على بعض الفتاوى تصوّر بعضهم أن الإنسان بمجرد سكنه خارج أرض الإسلام فهو مُحارَبٌ ومُضْطَهَدٌ دينياً ولا يستطيع ممارسة دينه بحرية، وهذا إن كان صحيحاً في السابق فهو غير صحيح اليوم.

بالإضافة إلى ذلك فإن استنباط كثير من الأحكام الشرعية استند إلى الواقع الذي يستطبق فيه بالإضافة إلى علم أصول الفقه وعلم الدلالات. فقد كان لحالة الحرب أو السلم - مثلاً - أثر في أحكام الصلح والأمان والتبادل التجاري ببعض السلع وطبيعة العلاقات الاجتماعية. كما وكان الفقهاء يستنبطون الأحكام من الأدلة مع النظر إلى مدى تحقيقها للمقاصد الشرعية في بلاد المسلمين دون أن يحظر ببالهم وجود فئة كبيرة من الأقليات المسلمة في وقت لاحق ممن لا تتحقق في واقعهم مقاصد الشريعة الكلية عند تطبيق نفس

^(١) العلواني، مدخل إلى فقه الأقليات، إسلامية المعرفة، ص ١٣.

تلك الأحكام. وهذا الأمر تتطلب من المعاصرين إنشاء فقه للأقليات يعالج مشاكلهم ويخاطب واقعهم.

رابعاً: أهداف فقه الأقليات

إن أهم الأهداف التي يرمي فقه الأقليات تحقيقها ما يلي:^(١)

- ١- التأكيد على عالمية الخطاب القرآني وصلاحه لكل زمان ومكان، وعلى أن الشريعة الإسلامية لها صفة الدوام والشمول، وأن هدفها تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، لأنها جاءت رحمة للعالمين وليس فقط للمسلمين. ومما يندرج مع هذا الهدف أن فقه الأقليات يسعى نحو تأكيد عالمية الحلول الإسلامية لمشكلات جميع شعوب العالم وفي كل المجالات. إن هذا الهدف السامي لشريعة الإسلام سيكون له الأثر الإيجابي الكبير في تدين المسلمين التدين السليم وجذب غير المسلمين إلى الإسلام.
- ٢- رسم منهج واضح يُمكن الأقليات المسلمة من أن تحيا حياة إسلامية وأن تحافظ على جوهر الهوية الإسلامية المتميزة بالعالمية في جميع جوانب الحياة العقدية والروحية والتشريعية. والهدف من فقه الأقليات هو تحقيق مقاصد الشريعة من حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض لهم وبخاصة في مجتمع بعيد عن الدين والقيم والأخلاق السامية.
- ٣- إقامة فقه جماعي يعالج مشاكلهم وهمومهم يُراعى فيه ما يحقق فلاح وصلاح الجماعة ككيان مسلم في العاجل والآجل خلافاً لما تقدمه الفتاوى الفردية والرخص الخاصة. إن هذا الفقه يسعى إلى توحيد أجزاء الجماعة المسلمة بناءً على فقه جماعي يسعى للتوحيد لا للتفريق.
- ٤- تأسيس فقه حضاري شامل يقدم للمسلمين نموذجاً للسلوك والحياة الإسلامية ليكون الأسلوب الأول في الدعوة إلى الله بالقُدوة الحسنة والممارسة الحقة.

(١) النجار، نحو منهج أصولي لفقه الأقليات، ص ١١. والقرضاوي، الإشكاليات الفقهية للأقليات المسلمة، ص ٢٤-

المطلب الثالث: نحو أصول لفقه الأقليات المسلمة

إن من المهم التأكيد بأننا لا نسعى إلى اختراع أصول وقواعد فقهية جديدة، لأن الثروة الفقهية الكبيرة لعلمائنا الأفاضل رحمهم الله قد شكلت إطاراً مرناً يمكن فيه إعادة صياغة بعض القواعد أو التلفيق بين بعضها أو التوصل من خلالها إلى قاعدة ضابطة جديدة خاصة بالواقعة المراد بحثها. لذا فسأورد هنا أهم الأصول والقواعد التي ينبغي أن تكون أصولاً في بناء فقه الأقليات المسلمة، لتنضبط جوانبه المتعددة من الناحية الأصولية فيحقق بذلك أهدافه. وهذه الأصول ستكون أيضاً أصولاً في الترجيح الفقهي لهذا الفقه.

الأصل الأول: الالتزام بالقانون فيما لا يخالف الشرع

إن المسلمين المهاجرين دخلوا تلك البلاد على أساس تأشيرة دخول التزموا فيها بالخضوع للقانون وعدم مخالفته. كما وأتم عند منحهم الجنسية يؤدون قسماً بالالتزام بالقانون وعدم الخيانة، وهو أصل ينتج عنه حقوق وواجبات بين الأقليات المسلمة والمجتمع المحيط. أما المسلمون الأصليون في الغرب فهم وإن لم يخضعوا إلى ذلك القسَم لفظاً فهم داخلون فيه من حيث نتائجه بمجرد حصولهم على هوية وطنية أو جواز سفر أو حتى عند دفعهم للضرائب وغيرها من الصور التي تجعلهم في حالة ارتباط قانوني مع البلد الذي ينتمون إليه. إن هذا الأصل سيلغى النقاش الدائر حول تعريف مصطلحات دار الحرب ودار الإسلام ودار الأمان والعهد. ذلك أنه مهما كان تقسيم المذهب الحنفي أو غيره للعالم ومهما كانت تعريفات الفقهاء المختلفة لكل من دار الإسلام ودار الحرب، فإنه لا يختلف اثنان في كون الأقليات المسلمة في أمريكا - وفي الغرب عموماً - تعيش حالة عهد وأمان مؤدين لقسم احترام القانون فيما لا يخالف الأحكام الشرعية^(١). وهذا التوجه هو توجه فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي والدكتور فيصل مولوي وهو قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث

(١) لا بد من الإشارة إلى أن هذا لا يلغي المصطلحات، فهو حكم مرحلي بحسب الظروف الحالية. فلو أقيمت دولة تحكم بالشريعة الإسلامية فالوضع عندها يختلف.

والاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية وغيرهم من العلماء في الغرب والشرق بل لقد خفتت كل الآراء الأخرى المخالفة بعد وضوح الحكم الشرعي^(١).

وقد نصت توصية المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث على حثها المسلمين (بالالتزام بما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة وبما أجمع عليه فقهاء الإسلام من وجوب الوفاء بمقتضيات عهد الأمان وشروط الإقامة والمواطنة ... ومن أهم ما يجب عليهم الوفاء به: أن يعتقدوا أن أرواح وأموال وأعراض غير المسلمين معصومة بمقتضى ذلك العهد الذي دخلوا به هذه البلاد، وأن يحترموا قوانين هذه البلاد التي آوتهم وحمتهم ومكثتهم من التمتع بكل ضمانات العيش الكريم)^(٢).

والمقصود بكون الجنسية أو غيرها من الصور أصلاً لفقهاء الأقليات هو أن تكون الأحكام الشرعية لهذا الفقه مبنية على فقه العهد وليس على فقه الحرب. فلا ينبغي مثلاً أن يجيز هذا الفقه سرقة أموال الناس واختلاسها أو الربا أو التهرب الضريبي بحجة أن أموال دار الحرب مباحة فيجوز أخذها بكل وسيلة متاحة. فهذه الأحكام وضعت في حال الحرب وليس في حال العهد والأمان وحال حيازة جنسية البلد التي توجب حقوقاً وواجبات.

الأصل الثاني: الاندراج ضمن إطار مقاصد الشريعة في الحال والمآل

ينبغي على فقه الأقليات المسلمة أن يكون مبنياً على مقاصد الشريعة ومُحققاً لها في المآل بعد تجربته وتحليل آثاره العملية. ومقاصد الشريعة العامة هي تلك (المعاني والحكم الملحوظة للشارع في جميع أحوال التشريع أو معظمها بحيث لا تختص ملاحظتها بالكون في

^(١) مقابلة مع الشيخ فيصل مولوي - المستشار الشرعي لاتحاد المنظمات الإسلامية في - باريس، مجلة المجتمع، الكويت، بتاريخ ١٩٩٩/٣/٢م، عدد ٢٣٤٠، ص ٣٤-٣٥. والقضاري، يوسف، حلقة (فقه الجاليات الإسلامية في الغرب - ج ١)، برنامج الشريعة والحياة - قناة الجزيرة الفضائية - قطر - ١٩٩٩/٥/٢م، مطبوع: www.qaradawi.net. ومقابلة شخصية مع د. مزمل صديقي، رئيس الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية، أمريكا، ٢٥/٩/٢٠٠٠م. والتوصية رقم ٢، الدورة العادية الثانية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ومقره دبلن، أيرلندا، ٩-١١/١٠/١٩٩٨م - المصدر موقع

^(٢) التوصية الثانية من الدورة الثانية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، دبلن.

نوع خاص من أحكام الشريعة^(١). وهذا مستند إلى أن الغاية من الشرع هو حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض في الحال والمآل عن طريق جلب المصالح ودرء المفاسد عن العباد^(٢). وقد كان للعلماء جهد كبير في استنباط ووضع القواعد الأصولية والمقاصدية التي تحقق هذه الغاية. واكتسبت هذه القواعد أهمية كبيرة في معالجة الواقع الذي اختلطت فيه المصالح والمفاسد بشكل يصعب فصلها حتى بات وجود مصلحة أو مفسدة محضة أمراً نادراً. وأهم هذه القواعد ما يلي:

- ١- درء المفاسد أولى من جلب المصالح: وهي قاعدة واردة عندما تكون المفسدة الواقعة أو المترتبة على أمر ما أعظم من المصلحة المرجوة منه ولم يُمكن جلب المصلحة ودرء المفسدة في آن واحد فتُدراً المفسدة وتُترك المصلحة^(٣). وهذه القاعدة مستنبطة من قوله تعالى {يسألونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما}^(٤).
- ٢- الضرر لا يُزال بمثله: ومعناها أن المفسدة أو الضرر الموجود أو المترتب على أمر ما لا يجوز إزالته -مع أنه الضرر واجب الإزالة- إذا ترتب على إزالته ضرر آخر مثله أو أعظم منه^(٥).
- ٣- إذا تعارضت المصلحة والمفسدة في أمر ما ولم يمكن جلب المصلحة ودرء المفسدة وكانت المصلحة المرجوة أعظم من المفسدة الواقعة فإن الفقه يقتضي جلب المصلحة وتحمل المفسدة الواقعة^(٦).

(١) ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر المساري، دار الفجر ودار النفائس، عمان، ط ١٩٩٩/١م، ص ١٨٣.

(٢) العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبط عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٩/١م، ٣٢٢-٣٣٣.

(٣) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ٨٦/١. وابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٩٠.

(٤) سورة البقرة: ٢١٩.

(٥) شبير، محمد عثمان، القواعد الكلية والضوابط الفقهية، دار الفرقان، عمان، ط ٢٠٠٠/١م، ص ١٨٤-١٨٥.

(٦) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ٦٨/١.

٤ - إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أحفهما: وتطبيق القاعد يكون عندما يكون الإنسان مُخيراً بين مفسدتين وليس بإمكانه تركهما جميعاً فإنه يرتكب ما فيه مفسدة أخف وأقل من أجل اجتناب المفسدة الأعظم^(١).

ومن المقاصد الشرعية التي يقوم عليها فقه الأقليات مراعاة سنة التدرج في تطبيق وعرض الأحكام الشرعية على غير المسلمين وعلى المسلمين الجدد^(٢). فتطهير النفوس والعقول من أدران الشرك والضلال يستلزم مدة من الزمن ولا يتم في وقت إسلام الشخص. ومن هنا كان من الخطأ تعليم المسلمين الجدد الفقه قبل أصول العقائد والأخلاق، والفقه قبل مقاصد الشريعة، والمختلف فيه من المسائل الفقهية قبل المتفق عليه. وليس معنى ذلك إنكار الأحكام الشرعية أو تأجيل العمل بها لوقت غير معلوم، كما ولا يعني ذلك ما يشتهر من انتظار المرء حتى يقتنع بكل شيء حتى يطبق الأحكام الشرعية. إنما المقصود هو اتباع سنة التدرج من حيث تطبيق أو عرض الأحكام الشرعية مع اتخاذ الوسائل الإقناعية المناسبة لذلك.

الأصل الثالث: اعتماد منهج التيسير

واعتماد منهج التيسير في فقه الأقليات يكون بالبعد عن الشدة والغلظة والمشقة غير المحتملة في ميزان الشرع. والمقصود بالتيسير ليس هو الإتيان بشرع جديد تُسَقَطُ فيه التكاليف المُحكِّمة المتفق عليها أو تُلَوَّى فيه أعناق النصوص لتوافق أهواء العصر فإن هذا تزييف وانحراف لا تيسير. إن التيسير المراد هو أولاً تيسير فهم الفقه الشرعي وتقريبه إلى فهم الناس من خلال استخدام الأساليب الحديثة المبسطة لعرض الفقه الإسلامي، ثم بالتيسير في الأحكام الشرعية نفسها لتكون صالحة للتطبيق بعيدة عن التشديد^(٣). إن منهج التيسير لا يعني تَمَيُّع الأحكام الشرعية بل يعني جعل السهولة واليسر في الحكم مُرَجِّحاً فقهيّاً له لما

(١) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٨٩. وشبير، القواعد الكلية، ص ١٨٣.

(٢) القرضاوي، الإشكاليات الفقهية للأقليات المسلمة، ص ٤٤.

(٣) القرضاوي، تيسير الفقه، ص ١٧-١٨.

تبين بالاستقراء أن التيسير ورفع الحرج مطلوب شرعاً من أجل ديمومة الأحكام الشرعية وعدم طروء الضرر أو الملل عند المكلف^(١) . .

إن مستند بناء الشرع على أصل التيسير ورفع الحرج هو الاستقراء القطعي لآيات الكتاب وأحاديث السنة الصحيحة^(٢) . ومثال ذلك ما يلي:

- ١- قوله تعالى {ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم}^(٣)
- ٢- قوله تعالى {يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر}^(٤)
- ٣- قوله تعالى {وما جعل عليكم في الدين من حرج}^(٥)
- ٤- قوله تعالى {يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً}^(٦)
- ٥- قول الرسول ﷺ فيما يرويه أنس بن مالك (يسرّوا ولا تُعسرّوا وسكنّوا ولا تُتفروا)^(٧) . وهذا الحديث فيه دلالة أن العسرة والشدة والمشقة من شأنها أن تنفر المؤمن عن دينه وتنفر غير المؤمن عن البحث عن الإسلام وكل ما ينفر عن الدين فهو غير مطلوب شرعاً.
- ٦- حديث السيدة عائشة رضي الله عنها، قالت (ما خير رسول الله ﷺ بين أمرين قطّ إلا أخذ أيسرهما ما لم يكن إثماً فإن كان إثماً كان أبعد الناس عنه..)^(٨) . وهو يدل على أن يُسرّ وسُهولة الحكم الشرعي يُعتَبَر مَرَجِحاً معتبراً لصحته إذا لم يكن فيه

^(١) الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، عناية إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط ١٩٩٧/٣، ٤٤٠-٤٤٦.

^(٢) الشاطبي، الموافقات، ٣٠٢/١.

^(٣) سورة الأعراف: ١٥٧.

^(٤) سورة البقرة: ١٨٥.

^(٥) سورة الحج: ٧٨.

^(٦) سورة النساء: ٢٨.

^(٧) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦١٢٥: البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري لابن حجر العسقلاني، مكتبة دار السلام-الرياض، ومكتبة دار الفيحاء-دمشق، ط ١٩٩٧/١، ج ١٠/ص ٦٤٤.

^(٨) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦١٢٦، ١٠/٦٤٤.

مخالفة شرعية. فلو خَيْرْنَا بين حُكْمَيْنِ مُسْتَدِينٍ إلى دليل صحيح في الفهم والاستدلال فإن ترجيح الحكم الأيسر هو المأمور به شرعاً^(١).

إن هذا المبدأ الشرعي للتيسير يقودنا إلى مسألة تقابل التيسير في الترجيح بين حكيمين وهي الاحتياط والورع في الأحكام الشرعية. والاحتياط من أكثر المرجحات التي يستند إليها جمهور من فقهاء عصرنا وَمَنْ قَبَلْنَا إذا أعوزهم الدليل الصحيح الخالي من الاعتراضات في مسألة معينة. ويستخدم البعض ألفاظاً لا ضابط لها في الشرع من باب الاحتياط والورع مثل "فساد الزمان" و "شروع الفتن" مما حدا بالفتاوى أن تبعد شيئاً فشيئاً مع تراكمات الزمن عن روح ومقاصد الشريعة^(٢). إن المطلوب من فقه الأقليات خصوصاً أن يعتمد منهج التيسير لا منهج التشديد والاحتياط وأن يفتي بالرخص الميسرة في الفتاوى العامة تطبيقاً لقول الرسول ﷺ (إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه)^(٣). إن التيسير في مثل حال الأقليات سيساعد في تخفيف المشاق عنهم وفي جذبهم إلى تطبيق الشرع الحكيم في كل أمورهم ثم في دخول غيرهم في الإسلام. وهذا لا يعني إلغاء باب الاحتياط، بل يعني أن يبقى ذلك محصوراً في باب الورع الشخصي والفردي دون الأحكام العامة كما هو نهج الصحابة والتابعين^(٤).

إن منهج التيسير يتمثل كذلك في اعتبار الشارع ورعايته للضرورات والمشقات والأعدار الخاصة والعامة، ومن ذلك استنبط الفقهاء قواعد فقهية كلية منها:

١ - المشقة تجلب التيسير: وشرح هذه القاعدة هو مضمون ما أوردته في مفهوم التيسير. والمقصود بالمشقة الجالبة للتيسير المشقة الخارجة عن المعتاد دون المشقة المحتملة الملازمة

(١) القرضاوي، تيسر الفقه، ص ٣٢.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٣، ويعبر عنه بالأحوطيات وبأنه هو الأغلال والإصر التي أتى الشرع ليضعها عن الناس.

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه عن ابن عباس برقم ٣٥٤، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح، الإحسان في تقريب

صحيح ابن حبان، علي بن بليان الفارسي، تحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/

١٩٨٨، ٦٩/٢.

(٤) القرضاوي، تيسر الفقه، ص ٣٢.

لغالب الأحكام. ويتمثل التيسير في تشريع الرخص الشرعية المختلفة من أجل استمرار سريان الأحكام الشرعية وعدم انقطاعها، مثل رخصة جمع الصلاة لعذر السفر أو المرض أو المطر^(١).

٢- الصُّرورات تبيح المحظورات، والحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة، وما أبيع للضرورة يُقَدَّر بِقَدَرِهَا: والمعنى أن حالات الضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة تبيح ارتكاب المحظور شريطة أن لا يُزاد فيه على مقدار الضرورة، وهو تيسير ورفع للحرج والضيق عن الأمة^(٢). ومثل الحاجة العامة التي تبيح بعض المحظورات، الحاجة إلى الربا من أجل الحصول على مسكن لائق، حيث لا يسمح للمسلم صاحب العائلة الكبيرة بالاستئجار وإنما عليه البحث عن امتلاك سكن له. وهذا هو المستند للفتاوى التي تجيز الاقتراض الربوي للأقليات المسلمة لامتلاك السكن اللائق عند عدم توفر البديل، مع التأكيد على ضرورة العمل على إيجاد البدائل المباحة^(٣).

٣- عُموم البلوى سبب للتيسير: وعموم البلوى هي (حالٌ تَعُمُّ أَكْثَرَ الْمُكَلَّفِينَ فِي أَوْقَاتٍ وظروف معينة أو تتكرر مع المكلف الواحد في كثير من الأوقات وتُورث مشقة تُسَوِّغُ التخفيف في التكاليف الشرعية)^(٤). وقد عبر عنه الفقهاء بألفاظ مختلفة، مثل

^(١) الشاطبي، الموافقات، ٢/٤٢٧-٤٢٨، وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٥.

^(٢) القرضاوي، تيسير الفقه، ص ٢٩. وشبير، القواعد الكلية، ص ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠. و الزركشي، بدر الدين محمد بن بشار، المنشور في القواعد، تحقيق تيسير فائق محمود، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ٢/١٩٨٥، ٣١٧/٢، ٢٥-٢٠.

لست في موطن بحث المسألة وإنما أبين أن مستند الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة يصلح لجواز بعض المحرمات عند عدم توفر البديل. ولست أرى مستنداً لهذه الفتوى إلا هذا المستند، فلا يصح القول أن أموالهم مباحة لأنهم أهل حرب. وواضح أن هذه الفتوى خاصة بالأقليات المسلمة دون المسلمين في بلاد المسلمين. وهذه الفتوى هي فتوى المؤتمر الفقهي الأول لرابطة علماء الشريعة في أمريكا الشمالية، البيان الختامي للمؤتمر الفقهي الأول، ديترويت-أمريكا، ١٩-٢٢/١١/١٩٩٩م، القرار الثاني.

^(٤) الصلاحين، عبد المجيد، عموم البلوى: مفهومه وآثاره الفقهية، مجلة دراسات-علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، عمان، المجلد ٢٥، العدد ٢، كانون أول ١٩٩٨م، ص ٣٦٦.

عُسْرِ الاحْتِرَازِ وَعَدَمِ الْإِنْفِكَاحِ وَعَدَمِ إِمْكَانِ الصِّيَانَةِ وَالتَّكْرُرِ^(١). وهذا الأصل يعني أن تَكَرَّرَ أمرٌ مُعِينٌ فِي حَيَاةِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَمْرِيكَ (أَوْ غَيْرِهَا) وَعَدَمِ إِمْكَانِ الْإِبْتِعَادِ عَنْهُ وَتَجَنُّبِهِ سَبَبٌ فِي تَخْفِيفِ الْحُكْمِ.

مثال ذلك في الغرب كثرة الكلاب المنتشرة في الشوارع والمباني التي يصعب على المسلم الاحتراز عن لُعابها فضلاً عن جلدتها وعرقها حتى عند من لا يقتنيها مما يشكل مشقة بالغة في الطهارة منها تُسَوِّغُ التخفيف من أحكامها. وهذا شبيه بما عند الحنفية من جواز الصلاة مع النجاسة المَعْفُوقُ عنها ونجاسة المعذور ودم البراغيث وبول ترشش على الثوب وغيرها^(٢).

٤ - عموم الحرام سبب للتيسير: أي أن الحرام إذا عمَّ الأرض أو جزءاً منها فإنه يُتَرَخَّصُ فِي ارْتِكَابِ ذَلِكَ الْحَرَمِ إِذَا كَانَ ضَرُورَةً أَوْ مِنْ الْحَاجَةِ الَّتِي تَنْزِلُ مِثْلَةُ الضَّرُورَةِ. وأضاف البعض: يجوز استعمال حاجته منها ولو زاد عن مقدار الضرورة دون التَبَسُّطِ^(٣). والسبب في جواز التَّرَخُّصِ لضرورة عموم الحرام وعدم الوقوف عند حدِّ الضرورة فيها كما يقول الإمام العز بن عبد السلام أنه (لو وقف عليها لأدّى إلى ضعف العباد واستيلاء أهل الكفر والعناد على بلاد الإسلام، ولا يُقَطِّعُ النَّاسُ عَنِ الْحَرَفِ وَالصَّنَائِعِ وَالْأَسْبَابِ الَّتِي تَقُومُ بِمَصَالِحِ الْأَنْامِ)^(٤). وإشكال هذه الصورة في حق المكلف كما يقول الإمام العز (إذا لم يعرف خير الخيرين وشرَّ الشرين أو يعرف ترجيح المصلحة على المفسدة أو ترجيح المفسدة على المصلحة أو جهلنا المصلحة والمفسدة، ومن المصالح والمفاسد ما لا يعرفه إلا كل ذي فهم سليم...) ^(٥).

ومن قَبْلِ الْعِزِّ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ كَانَ الْإِمَامُ الْجَوَيْنِيُّ مِمَّنْ صَرَحَ بِهَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، حَيْثُ يَقُولُ بِأَنَّ عَمُومَ الْحَرَامِ وَقَعَ بِـ (أَنَّ تَفْسُدَ الْمَكَاسِبِ وَيُطَبَّقُ الْحَرَامُ الْأَرْضَ فِي الْمَطْعَمِ

(١) الصلاحين، عموم البلوى، مجلة دراسات، ص ٣٦٣-٣٦٥.

(٢) ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٧٦.

(٣) الزركشي، المنشور في القواعد، ج ٢/ص ٣١٧.

(٤) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١٢٣/٢.

(٥) العز بن عبد السلام، قواعد الأحكام، ١٢٤/٢.

والملبس والحرف والصناعات مما يؤدي إلى هلاك الناس إذا اجتنبوه^(١). ثم يدعو إلى جواز مجاوزة حد الضرورة دون التبسط في الحرام لأن اعتبار حد الضرورة في جواز ارتكاب المحرم هنا يؤدي إلى مفاسد أعظم مثل (سقوط القوي وانتكاث المرر^(٢)) وانتقاص الأبنية سيما إذا تكرر اعتياد المصير إلى هذه الغاية، ففي ذلك انقطاع المحترفين عن حرفهم وصناعاتهم وفيه الإفضاء إلى ارتفاع الزرع والحراثة وطرائق الاكتساب وإصلاح المعاش التي بها قوام الخلق قاطبة.. ونحن على اضطرار من عقولنا نعلم أن الشرع لم يرد بما يؤدي إلى بوار أهل الدنيا ثم يتبعها اندراس الدين.. فالقول الجمل في ذلك: أن الحرام إذا طبّق الزمان وأهله ولم يجدوا إلى طلب الحلال سبيلاً فلهم أن يأخذوا منه قدر الحاجة ولا تُشترط الضرورة^(٣). ويؤيد هذا الموقف الشاطبي قائلاً (وهذا مُلائم لتصرفات الشرع وإن لم ينص على عينه)^(٤). وأيد ذلك أيضاً الإمام الغزالي في شفاء الغليل^(٥).

هذا ومن الجدير بالذكر أن العلماء قد قيّدوا حكم عموم الحرام فيما إذا لم يتمكن المسلم من التحوّل عن أرضه إلى أرض لم يعمّ فيها الحرام^(٦). وهنا يبرز الإشكال عند الكثير من العوام بأن مسلمي أمريكا بإمكانهم التحول عن بلادهم إلى غيرها. فأجيب على ذلك بما يلي:

(١) الجويني، عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق د. عبد العظيم الديب، وزارة الأوقاف، قطر، ط ١٤٠١/٢هـ، ص ٤٧٦.

(٢) المرر: القوة وشدة العقل: الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، عناية عصام حريستاني، دار عمار ودار الفجر الجديد، عمان، ط ١٩٩٦/١م، ص ٣٠٥، مادة (مرر).

(٣) الجويني، غياث الأمم، ص ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٤) الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام، ضبط أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة، ٣٦١/٢.

(٥) الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧١م، ص ٢٤٥.

(٦) الجويني، غياث الأمم، ص ٤٨٦.

١- إن النظام الدولي العالمي لا يتيح المجال لتحول أعداد كبيرة من الناس عن بلدانهم.

٢- إن عدد مسلمي أمريكا هو ثمانية ملايين على الأقل؛ منهم ٣٠ % من الأمريكيان الأصليين، ومثلهم على الأقل من اللاجئيين الهاربين الذين لا مكان لهم إلا أمريكا. فعلى من يفترض إمكانية تحوّل مسلمي أمريكا إلى مكان آخر أن يضع حلولاً عملية لهذه الأعداد.

٣- إن المسلمين في أمريكا أفضل حالاً في ممارسة دينهم من كثير من مسلمي العالم.

ولذلك فإن الإمام الجويني يقول في هذا الموضوع (فإن تعذر ذلك - أي الانتقال إلى مواضع أخرى - عليهم وهم جَمٌّ غفير وعدد كبير ولو اقتصرُوا على سد الرمي وانتظروا انقضاء أوقات الضرورات لا تقطعوا عن مطالبهم. فالقول فيهم كالقول في الناس كافة)^(١).

وقد أواجهُ بأن الإمام ابن تيمية قد أنكر عموم الحرام، فأقول بأن الذي يُفهم من كلام ابن تيمية في الفتاوى أنه سئل عن سؤال خاص ورأى أن بعض المفتين أحلها استناداً إلى عموم الحرام فسمّى تلك الفئة بـ (المباحية لا يميزون بين الحلال والحرام...)^(٢). وقد يفهم منه إنكاره لعموم الحرام لكنه تكلم بعدها عن مسألة اختلاط المال الحرام بالحلال وحذّر من التخلّل من الأحكام الشرعية^(٣). ولو عاش شيخ الإسلام واقع الأقليات لاختلف جوابه والله أعلم.

والحاجة العملية لمثل هذه القاعدة تتمثل في صعوبة تحصيل الحلال الخاص في كل جوانب الحياة من غير أن يشوبها بعض الحرام لاختلاط الحرام بالحلال في الواقع المعيشي للأقليات المسلمة. فلا ينبغي أن تكون بعض الشوائب من الحرام التي لا يمكن الاحتراز عنها سبباً لترك المباحات التي تحقق النفع للمسلمين.

(١) المرجع السابق، ص ٤٨٨.

(٢) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلّيم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع عبد الرحمن العاصي النحدي، ٣١٢/٢٩.

(٣) المصدر السابق، ٣٢٨ / ٢٩.

فمثلاً دراسة فنون وعلوم الإخراج السينمائي وإخراج برامج الأطفال من العلوم التي تحقق مصالح عظيمة جداً في واقع المسلمين ومستقبلهم. فدراسة هذا المجال وتعلمه هو السبيل نحو إنشاء وتطوير فن ملتزم بالقيم الإسلامية يكون موجهاً للمشاهدين من المسلمين وغير المسلمين وداعياً لهم للالتزام بالمنهج الرباني في الحياة. كما وأن امتلاك أدوات وفنون برامج الأطفال سيُغني المسلمين عن النقل الأعمى لبرامج الأطفال الغربية المدبجة، والتي تحتوي على أمور تربوية خطيرة وضارة بالطفل المسلم. فقد طال العهد بالمسلمين وهم بعيدون عن أداء أمانة الرسالة الإسلامية في الفن الملتزم فترك مجال كبير من مجالات الحياة المؤثرة ليكون بؤرة من الفساد والانحلال الأخلاقي الذي لا يردعه أحد. ودراسة هذا المجال سيتطلب بالضرورة المرور بحقل من الأشواك والمحرمات التي هي أخف ضراراً من اعتزال هذا العلم وتركه لدعاة الفساد. فعموم الحرام في مثل هذه الدراسة جالب للتيسير في حكمه واحتمال ضرره لم يترتب عليه من المصالح العامة للمسلمين في كل مكان.

نبيه هام في مسألة التيسير:

إن من الضروري عند التأكيد على فقه التيسير التأكيد أيضاً على فقه التمايز وعدم الذوبان والعمل والمطالبة الدائمة لتغيير حال الضرورة حتى لا تصبح الأصل في حياة المسلم. إن الأقليات المسلمة بحاجة إلى فقه لا يطمس هويتها مع مرور الزمن بكثرة الترخيص وكثرة الإباحات لعموم البلوى وعموم الحرام والحاجات العامة. والمُرْتَجَى أن يكون فقه الأقليات فقهياً يوازن بين الترخيص الشرعي وبين ضمان ألا يؤول ذلك إلى الانحلال والتحلل من الأحكام الشرعية. ومثال هذا الترخيص الخارج عن الأصول قول بعضهم أن صلاة الجمعة يجعب على المسلمين حضورها أيام العمل فاقترح تغييرها إلى يوم الأحد، أو من تقول بصعوبة الحجاب نتيجة الضغوط الاجتماعية والتمييز العنصري ضد المحجبة مع عدم ممانعة القانون له. فكون غالب نساء الغرب غير مسلمات فلا يحتجّن والمجتمع ينظر نظرة ريبة للمحجبة لا يدخل في إطار التخفيف من فرضية الحجاب. كذلك فإن التأكيد على رخصة شراء البيوت في أمريكا بالقروض الربوية في المؤتمرات الفقهية والفتاوى الفردية قد يرسخ

على المدى البعيد قَبُولاً واسعاً وركوناً إلى مثل هذه المعاملات التي أصلها الحرمة. فعلى مقرّات الفتوى في الغرب أن تركز على أصل الحكم حتى لا يذوب ويُنسى من الأذهان وتُحفظ الرخص الاستثنائية، ويتقاعس المسلمون عن إقامة المؤسسات والحلول البديلة المباحة شرعاً^(١).

الأصل الرابع: تغيّر الفتوى بتغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والأعراف

إن من أسباب تغير الحكم الشرعي والفتيا به ما يلي:^(٢)

- ١- تغير العرف الشائع الذي بُني عليه الحكم في الماضي-وسياتي توضيح معنى العرف وحجته وشروطه في الفصل الثالث.
- ٢- ظهور معلومات ونظريات لم تتوافر لمن قبلنا كالاكتشافات العلمية.
- ٣- عدم تحقيق الأحكام الاجتهادية في السابق لمقاصد الشريعة عند تطبيقها في هذا العصر.
- ٤- تغير المصلحة الشرعية التي بُنيَ عليها الحكم الشرعي، حتى لو بني الإجماع على مصلحة زمنية وتغيرت فإن ذلك سبب صحيح لتغيير الفتوى.
- ٥- تطور الوسائل والأساليب العلمية التي سهّلت على علماء الحديث الوصول إلى تصحيح أدق الأحاديث وإلى جمع وتصنيف سهّل على الفقهاء الوصول إلى أحكام شرعية أقرب إلى روح الشريعة وإلى مجموع النصوص.
- ٦- حدوث ضرورات وحاجات عامة تطلبها الحياة العملية.

^(١) القرضاوي، يوسف و القرّة داغي، علي، حلقة (فقه الجاليات الإسلامية في الغرب- ج٢)، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، ١٩٩٩/٥/٩، مطبوع على موقع: www.qaradawi.net

^(٢) القرضاوي، تيسر الفقه، ص١١٣. وشبير، القواعد الكلية، ص ٢٦٤ - ٢٦٥

المبحث الثاني

العادات الاجتماعية وعلاقتها بالقيم

المطلب الأول: شرح مصطلح العادات الاجتماعية

أولاً: المعنى اللغوي

١- العادات في اللغة جمع عادة، قال ابن فارس: العين والواو والذال أصلان صحيحان، الأول يدل على تثنية الأمر عَوْدًا بعد بدء ومنه العادة، وهي الدُّرْبَة والتمادي في شيء حتى يصير له سجية^(١). والعادة عند ابن منظور الدَّيْدَنُ يُرْجَعُ إليه، يقال عاد إليه يعود عودة: رجع. وتَعَوَّدَ الشيء وعاده أي صار عادة له^(٢). إذن فكل ما تكرر واستمر في حياة الإنسان حتى صار سجية وصفة ملازمة له فهو عادة.

٢- الاجتماعية في اللغة صفة من الاجتماع، وهي اسم لتجمع الناس، يقال: تجمَّع القوم اجتمعوا من هنا وهنا فهو اجتماع^(٣).

إذن فالعادات الاجتماعية في اللغة هي الأمور التي تتكرر فتصبح سجية وطبيعة فيما يتعلق باجتماع الناس بعضهم مع بعض؛ أي أنها صارت تَحْكُمُ علاقات المجتمع في تفاعله مع بعض.

(١) ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٩، ٢/١٩٥٠ - ١٩٦٠، مادة (عود).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٩/٤٥٨ - ٤٥٩، مادة (عود).

(٣) الرازي، مختار الصحاح، ص٦٢، مادة (جمع)، بتصرف.

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

يُعرَّف كثير من الفقهاء "العادة" بمعنى يقارب معنى العرف، وقد أفردت مبحثاً عن العرف في الفصل الثالث فأورد هنا الفرق بين العادة والعرف. يقول ابن عابدين (بيانه أن العادة مأخوذة من المعاودة فهي بتكرارها ومعاودتها مرة بعد أخرى صارت معروفة مُستقرة في النفوس والعقول مُتلقاة بالقبول من غير علاقة ولا قرينة حتى صارت حقيقة عرفية، فالعادة والعرف بمعنى واحد من حيث الماصدق وإن اختلفا من حيث المفهوم^(١)). وهذا الاختلاف وضَّحه الشيخ الزرقا رحمه الله عندما عرَّف العادة بأنها (الأمر المتكرَّر من غير علاقة عقلية)^(٢) ثم يقول بأنها (أعمُّ من العرف لأنها تشمل العادة الناشئة عن عامل طبيعي والعادة الفردية وعادة الجمهور التي هي العرف)^(٣)، فالعرف عنده عادةٌ مقيدةٌ، فكل عرف عادة وليس كل عادة عرفاً.

أما عن شرح تعريف الشيخ الزرقا (وهو ما أراه راجحاً)، فقولُه "الأمر المتكرر" هو ذات المعنى اللغوي الذي ذكرناه، ويشمل ما يعتاده الفرد في خاصة نفسه وما يعتاده جمع من الناس وما كان حالة متكررة ناشئة عن سبب طبيعي أو عن الأهواء والشهوات أو عن حادث عام مرت به الجماعة. وأما قيد "من غير علاقة عقلية" فقد أخرج الأفعال التي تكررت بتلازم عقلي؛ وهي التي يحكم العقل فيها بهذا التكرار كَتَكَرَّر حدوث الأثر كلما حدث مؤثره مثل تبدل مكان الشيء بمحركته الناتج عن تلازم بين المُسبَّب والسبب وليس عن ميل أو طبع أو عامل طبيعي^(٤).

ويُطلق الإمام الشاطبي على العادات (العوائد) ويشير بأن منها ما هو دائم ثابت وهي التي أقرها الشرع أو نفاها، ومنها ما هو جارٍ بين الخلق بما ليس في نفيه ولا إثباته دليل

(١) ابن عابدين، محمد أمين، نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، مجموعة رسائل ابن عابدين، ١٤٤/٢.

(٢) الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط ١٩٩٨/١م، ٨٧١/٢.

(٣) الزرقا، المدخل الفقهي، ٨٧٤/٢.

(٤) الزرقا، المدخل الفقهي، ٨٧١/٢.

شرعي^(١). والنوع الثاني الذي ذكره قد يكون عوائد ثابتة كشهوة الطعام والكلام أو متغيرة بحسب أهل البلد أو بحسب أمر خارجي عن المكلف كسن البلوغ. ويُقسّم الشاطبي العوائد بالنسبة إلى الوجود إلى عوائد عامة لا تختلف بحسب المكان والزمان والحال، كالأكل والشرب، وحُب الطيبات وكُرهِ الخبائث، وإلى عوائد تختلف بحسب الزمان والمكان كهيئة اللباس والمسكن واللين والشدة^(٢).

وقد عُرِّفت العادة عند الاجتماعيين بأنها (السلوك المتكرر الذي تفرضه الجماعة على الأفراد ويتوقَّع منهم أن يسلكوه وإلا تعرضوا لاستياء الجماعة وسخطها وانتقامها)^(٣). فأما نصف التعريف الأول "السلوك المتكرر" فمتفق مع المعنى اللغوي للعادة. وأما بقية التعريف فمتفق مع طبيعة العادات الاجتماعية التي من صفتها أن تكون ذا سلطان على الناس إما لأنهم أنشأوها مع مرور الزمن واعتادوا عليها حتى صارت أصلاً يُرجع إليها في علاقاتهم، وإما لأن الشرع الإسلامي أو غيره أمر وحض عليه فصارت عادة لهم. فمثلاً من العادات الاجتماعية أدب التحية بين الناس، فهي أكثر العادات تكرُّراً أثناء التفاعل بين أعضاء المجتمع لأنه أصلٌ عند اللقاء ثم جاء الإسلام فحض عليه. ومنها أيضاً آداب الزيارات والتهاني للمولود الجديد وللزواج، والمواساة عند موت أحد أفراد المجتمع - كل هذه من الآداب والعادات الاجتماعية التي تُفرض على الناس - ذاتياً أو إيمانياً - أن يمارسوها لنجاح تفاعلهم مع بعض.

ويشير البعض إلى العادات الاجتماعية بالعادات والتقاليد والأعراف^(٤). وقد صنف العلماء في هذا المجال كتباً خاصة، ككتاب الأدب المفرد للإمام البخاري، وكتاب الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي، ولا يخلو كتاب من كتب الحديث إلا وأفرد باباً في (الأدب) مما يدل على أن الشرع الحنيف وضع توجهات عامة للعادات الاجتماعية لدى المسلمين ولم يتركها لسُلطان الأهواء. وسبب ذلك يعود إلى ترابط كل جزء من حياة المسلم، فالجانب

(١) الشاطبي، الموافقات، ٢/٥٧٠-٥٧١.

(٢) المرجع السابق، ٢/٥٨٣.

(٣) دياب، فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٠م، ص ١٠٧.

(٤) القرضاوي، يوسف، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٩٦م، ص ١١١.

العقدي مرتبط بالجانب العملي حتى تكون العادات والتقاليد خادمة وحامية للعقائد والعبادات الإسلامية^(١).

المطلب الثاني: أهمية العادات الاجتماعية في المجتمع المسلم

تُكْمُن أهمية العادات الاجتماعية في أي مجتمع بسعيها نحو التفاعل السليم والتفاهم والتعايش السلمي بين أعضاء المجتمع. لذلك كان من فطرة الإنسان وطبيعته السعي نحو تكوين مجموعة من النظم والأنماط السلوكية لتحكم علاقاته الاجتماعية وتؤدي إلى تكريس وتوطيد دعائم المجتمع حتى يحقق أفرادها الغايات التي يسعون إليها ويتحقق التنظيم والضبط والتماسك في العلاقات الاجتماعية الخاصة والعامة. وهذه العادات هي التي تُضفي على المجتمع السمات المُمَيِّزة لشخصية وقيم أفرادها، إضافة إلى تصويرها للوحدة العملية بين جميع المسلمين في العالم^(٢). ومن هذا الباب كان هدف الإسلام توجيه المؤمنين إلى نموذج مرن وواسع من السلوك الاجتماعي الرفيع ليكون سِمَةً وصورة تدل على عقيدة من يمارسها فيحقق بذلك هدفين: الوحدة، والقدوة الحسنة التي هي من أهم أساليب الدعوة الإسلامية.

المطلب الثالث: القيم وعلاقتها بالعادات الاجتماعية

أولاً: شرح مصطلح القِيم

١ - القِيم لغةً مصدر بمعنى الاستقامة وهي الاعتدال^(٣). والقيم جمع مفردة القِيمَة وهي ما يكون به الشيء ذا ثمن أو فائدة. وفي هذا إشارة إلى أن القِيم تعني كل خصلة حميدة يحرص الإنسان على الاتصاف بها كما يحرص على امتلاك كل ثمين^(٤).

(١) المصدر السابق.

(٢) القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم، ص ١١١.

(٣) ابن منظور، لسان العرب، ١١ / ٣٥٦، مادة (قوم).

(٤) ابن بيه، عبد الله، فتاوى فكرية، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط ١ / ٢٠٠٠، ص ٧٢-٧٣.

٢- القيم اصطلاحاً: لم يتعد المفكرون في تعريف القيم عن معناها اللغوي وإن كانوا قَيَدوه، حيث عرّفها الشيخ عبد الله بن بَيَّة بأنها (المبادئ الخُلُقِيَّة التي تُمْتَدَح وتُسْتَحْسَن وتُذَمُّ مخالفتها وتُسْتَهْجَن)^(١). وأكملُ منه من أضاف بأن القيم (تستند إلى مراجع تجريدية أو مبادئ بمعنى أنها نَسَقٌ ينطلق من رؤية فلسفية)^(٢). وهذا البعد الموجود في القيم هو الذي يميزها عن العادات والاتجاهات، فالعادات دوافع وأفعال سلوكية متكررة بطريقة تلقائية بينما القيم تنطوي على أحكام معيارية للتمييز بين الخير والشر والصواب والخطأ^(٣). إن البُعد المعياري في القيم هو سبب تأكيد الإسلام على وجود قيم إنسانية عامة ومشتركة بين الجميع منكرأ على بعض الفلاسفة القائلين بنسبية القيم وعدم ثباتها. ويؤكد الدكتور القرضاوي بأن المجتمع المسلم كما يقوم على عقيدة توحيده وشعائره تُوحِّده فإنه يقوم على (قيم إنسانية رفيعة تتطلع إليها البشرية الراقية.. وهي التي تقوم على احترام كرامة الإنسان وحرية وحرُماته وحقوقه وصيانة دمه وعرضه وماله وعقله ونسله بوصفه إنساناً وعضواً في مجتمع)^(٤). والقيم الإنسانية العامة مصدرها إنسانية الإنسان وفطرته التي فطره الله عليها، مثل قيمة الصدق والأمانة والوفاء بالوعد والعدالة.

ثانياً: علاقة القيم بالعادات الاجتماعية

لقد كانت طريقة الشارع الحكيم في عرض موضوع القيم متمثلة برسمه وتشريعه طاراً عاماً للقيم الإنسانية والإسلامية حتى لا تخضع للأهواء والشهوات وحتى تكون مصدراً للحكم المعياري على أي أمر في حياة البشر. وبلغت المتكلمين أقول بأن الإسلام رسم وأكد معياراً ثابتاً للتحسين والتقبيح ومعرفة الخير والشر حتى تنضبط كل أنماط وسلوك الفرد في

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن مسعود، عبد المجيد، القيم الإسلامية التربوية، كتاب الأمة رقم ٦٧، وزارة الأوقاف، قطر، السنة ١٨، رمضان

١٤١٩هـ، ص ٣٨.

(٣) المصدر السابق ص ٣٩.

(٤) القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم، ص ١٢١-١٢٢.

إطاره. وهذه هي حلقة الوصل بين موضوع العادات الاجتماعية والقيم. فإن العادات الاجتماعية أنماط سلوكية تُنظَّم العلاقات الاجتماعية وتنشأ من خلال فهم مجتمع معين لمنظومة القيم التي يؤمن بها، ثم تتفاعل تلك القيم مع الثقافة والتاريخ والحضارة لذلك المجتمع وتتلوّن بلونه في صور عادات اجتماعية، فتكون العادات فرعاً للقيم والقيم أصلاً للعادات. فالشخص صاحب قيمة الصدق -مثلاً- لن يقوم بسلوك يناقض هذا الصدق مثل ما يُعرف بـ "كذبة إبريل" ولو كانت من العادات والتقاليد الاجتماعية ذلك لأنها تخالف قيمة ثابتة إنسانية وإسلامية.

المطلب الرابع: ما هو دور مسلمي أمريكا في موضوع القيم؟

إن الدور المرجو من مسلمي أمريكا في معالجة موضوع القيم يتمثل فيما يلي:

- ١- إن إبراز مكانة القيم الإنسانية المشتركة والثابتة في الإسلام بين أبناء المسلمين وغير المسلمين من خلال اللقاءات والندوات والحوارات والتحالفات الداعية للقيم الأصيلة هو الكفيل للرقى بمستوى المسلمين بتمسكهم الصحيح بالدين والرقى بغير المسلمين من خلال إقبالهم على الشرع الحنيف مصدر القيم.
- ٢- إن أهم تحديات التربية الإسلامية في الغرب عموماً هو الاصطدام الموجود بين القيم الغربية والقيم الإسلامية في حياة المسلم^(١). وفي هذا الجانب ينبغي عمل الترتيبات اللازمة من الدروس العامة والخاصة والتربية المستمرة من خلال المعيشة اليومية مع أبنائنا وبناتنا لغرس القيم الإسلامية الصافية وتكريس الثقة بها لتكون حاکمة على كل تصرفاتهم اليومية.
- ٣- عند محاولة المسلم في الغرب التفاعل مع المجتمع من حوله فإنه سيجد أن القيم الإنسانية العامة التي اعترف بها الإسلام وأكد عليها موجودة عند غيره وأنها المدخل نحو اندماج سليم في أي مجتمع دون فقد الهوية الإسلامية. إن الاندماج في المجتمع

(١) فاتح، أمين، تحديات الأسرة المسلمة في الغرب، مجلة الرابطة، رابطة الشباب المسلم العربي، أمريكا، السنة ٢٨،

المحيط إذا كان بناءً على تنازل عن حكم شرعي أو موقف أخلاقي فسيكون نهاية المسلم هي الذوبان وفقدان الهوية. بينما لو كان الاندماج منطلقاً من هدف سليم وكبير وواسع المجالات فسيكون مدعماً للتعاون المشترك بين جميع فئات المجتمع وليس فقط بين المسلمين. ومثال ذلك ما ذكرناه من قبل بأن الدستور الأمريكي في مقدمته أكد على القيمة الثابتة والحاكمة للمجتمع وهي الحرية والعدالة. وهذه قيمة إنسانية مشتركة حض عليها الإسلام وأمر المسلمين بالسعي نحو تحقيقها. فيمكن لمسلمي أمريكا الدخول في أي عمل مشترك يسعى نحو تحقيق هذا الهدف. فيمكن -مثلاً- للقانوني المسلم المشاركة في إبداء الرأي الشرعي الذي يراه محققاً للعدل، ويمكن للمسلمين المشاركة في المظاهرات لحماية حقوق المرأة الأم ومحاربة الإجهاض.

٤- إن أكثر ما يقع فيه المسلمون المهاجرون في الغرب هو الخلط بين ما هو من قيم الإسلام الرفيعة وبين ما هو من العادات والتقاليد والأعراف الخاصة ببلدهم الأصلي. ولا شك أن توضيح وترسيخ القيم الإسلامية في نفوس المسلمين كفيل بأن يبتكر المسلمون في أمريكا عادات اجتماعية جديدة نابعة من ظروفهم وحاجاتهم الاجتماعية بما يتفق والتوجه العام للقيم الإسلامية. إن المسلمين في أمريكا يعيشون فرقة كبيرة نتيجة تنوع مصادر العادات الاجتماعية لكل فئة منهم، فهناك العادات العربية والفارسية والهندية ثم هناك العادات الأمريكية لمسلمي أمريكا الأصليين. وهذا يُحتمُّ على المسلمين ألا يُجمدوا أنفسهم على العادات الاجتماعية للبلد الأصلي وأن يحاولوا اكتشاف روح وأصل القيم الإسلامية ويقوموا ببناء عادات اجتماعية جديدة في إطارها لتلبي حاجتهم الاجتماعية في التوحد^(١).

٥- إن غرس القيم الإسلامية في نفوس وحياة مسلمي أمريكا أهم من غرس الأحكام الشرعية الفرعية. ذلك أن القيم الإسلامية الثابتة تُشكّل التوجه العام والمرجعية الحاكمة لجميع جوانب التشريع الإسلامي. فإذا وقع المسلم -وكتيراً ما يقع- في

(١) مقابلة شخصية مع د. محمود الرشدان - الرئيس السابق للاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية- في الأردن ٢٤/٣/

موقف جديد لم يُتَّح له أن يسأل عن حكمه الشرعي فستكون عنده القدرة على اتخاذ موقف فوري بناءً على المنظومة القِيَمِيَّة التي عنده، وبناءً على تقديره للموقف والمصالح والمفاسد المترتبة عليه^(١).

^(١) المرجع السابق.

الفصل الثالث
المبادئ والأسس العامة للناظمة
للعلاقة بين المسلمين وغير
المسلمين

تمهيد

إن الأصل الأوحد والأعظم في علاقة المسلم مع غير المسلم هو الدعوة إلى الله بكل وسائلها وأشكالها كالبر والقسط والمداواة مع المسالمين منهم والقتال والشدة مع المحاربين^(١). ودليل هذا الأصل قوله تعالى {ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون}^(٢)، وقوله كذلك في اعتبار أفضل الأعمال الدعوة إلى الله عز وجل {ومن أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال إنني من المسلمين}^(٣). وينبغي لهذا الأصل الدعوي أن يكون منطلقاً لكل أشكال العلاقات مع غير المسلم وأن يكون موجهاً وضابطاً لفقهاء العادات الاجتماعية للأقليات المسلمة^(٤). وفي إطار هذه العلاقة الدعوية سنبحث في هذا الفصل أصولاً مهمة لعلاقة المسلم مع غيره وخاصة تلك التي تؤثر في أحكام العادات الاجتماعية، كالولاء والبراء والتشبه ومداواة الناس والأعراف.

(١) مولوي، فيصل، الأسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، دار الرشد الإسلامية، بيروت، ط ١/ ١٩٨٧، ص ٣١. والبيانوني، الأسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغيرهم، مجلة جامعة الإمام، ص ١٤٦-١٤٨.

(٢) سورة آل عمران: ١٠٤.

(٣) سورة فصلت: ٣٣.

(٤) صبيح، سعيد، حقيقة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٩٩٩، ص ٢٥.

المبحث الأول

الولاء والبراء

المطلب الأول: المعنى اللغوي والشرعي

أولاً: المعنى اللغوي

١- الولاء: الولاء لغةً مصدرٌ مُشتق من (وَلِيَ)، قال ابن فارس: الواو واللام والياء أصلٌ صحيح بمعنى القرب، وفي بابه الخليف والناصر والوَلِيُّ^(١). والولاية بالفتح هي التُّصْرَة، والولاية بالكسر اسم بمعنى السلطان^(٢)؛ تُستَخدم الولاية بمعنى التَّسبب والتُّصْرَة والعِثْق والولاية في الإمارة. (ووالى بين الأمرين مُوالاةً وولاءً: تابع، ووالى فلاناً أحبه ونصَّره وحاباه. وتوَلَّى فلاناً: نصره وأحبه واتخذَه ولياً.. والولاء: الملك والقرب والقراية والنصرة والحبة)^(٣). والوَلِيُّ: القربُ والدُّنُو، والوَلِيُّ اسم منه بمعنى المُحِبِّ والصديق والنصير^(٤).

فالمعنى اللغوي للولاء يدور حول معاني القرب كالنصرة والحبة والاتباع والمحاباة والتحالف والصدقة والعِثْق والنسب (ولا يأتي معنى العِثْق في هذا المجال)، والقرب يدل على وجودٍ نوعٍ ما ودرجةٍ ما من سُلْطَة ووصايةٍ لطرفٍ على طرفٍ آخر.

(١) ابن فارس، مقياس اللغة، ٦٤٥/٢، مادة (ولي).

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٤٠١ / ١٥، مادة (ولي).

(٣) مجموعة المؤلفين، المعجم الوسيط، دون دار نشر، ط٢ / ١٩٧٢م، ص ١١٠١، مادة (مؤالاة).

(٤) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٦ /

١٩٩٨م، ص ١٣٤٤، مادة (وَلِيَ).

٢- البراء: البراء لغة مصدر بَرَأً، وَبِرْأً وَيَبْرَأُ وَيَبْرُؤُ بَرَاءً كُلُّهَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ. فَتَأْتِي تَارَةً بِمَعْنَى الشِّفَاءِ مِنَ الْمَرَضِ وَتَارَةً بِمَعْنَى السَّلَامَةِ مِنَ الْعَيْبِ وَتَارَةً بِمَعْنَى إِبْدَاعِ الشَّيْءِ مِنَ الْعَدَمِ الَّذِي هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى (الْبَارِئِ)^(١).
ويَدُورُ مَعْنَى الْبِرَاءِ فِي الْمَدْلُولِ اللَّغْوِيِّ حَوْلَ مَعْنَى الْإِنْفِصَالِ عَنِ الشَّيْءِ وَالْبَعْدِ عَنْهُ سِوَاءَ كَانُ مَرَضاً أَوْ قَتْمَةً أَوْ أَمراً يُشِينُ^(٢).

ثانياً: المعنى الشرعي

إن المعنى الشرعي للولاء يدور حول المعاني اللغوية المذكورة، وهو الذي يُستفاد من جمع النصوص الشرعية الواردة في الموضوع. وسأورد هنا بعض هذه النصوص مع الرجوع إلى أقوال المفسرين القدامى والمحدثين.

أولاً: قوله تعالى ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾^(٣).

١- قال الطبري في معنى الآية (أي لا تتخذوا أيها المؤمنون الكفار ظهراً وأَنْصَاراً تَوَالِيَهُمْ عَلَى دِينِهِمْ وَتَظَاهِرُوهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَتَدْلُوهُمْ عَلَى عَوْرَاتِهِمْ)^(٤). فالولاية عنده بمعنى الظهير والسند والنصير ضد المسلمين.

٢- وقال ابن عطية (التَّهْيِي عَنْ اتِّخَاذِ الْكَافِرِ أَوْلِيَاءَ أَي عَنْ إِظْهَارِ اللَّطْفِ لِلْكَافِرِ وَالْمِيلِ إِلَيْهِمْ)^(٥). فالولاية عنده هي الولاية الظاهرة بمعنى الميل إليهم وإظهار اللطف والقرب لهم.

^(١) ابن منظور، لسان العرب، ١/ ٣٥٤، مادة (برأ).

^(٢) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٩٤.

^(٣) سورة آل عمران: ٢٨.

^(٤) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٩م، ٣/ ٢٢٧.

^(٥) ابن عطية الأندلسي، عبد الحق، المحرز الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد الله الأنصاري، عبد العال

إبراهيم، محمد العناني، ط ١٩٢٨م، ٣/ ٧١، بتصرف.

٣- لقد وضع القرطبي أن معنى النهي عن موالة الكفار في الآية مثل معنى قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة^(١) من دونكم لا يألونكم خبالاً^(٢)}^(٣) في النهي عن الركون إلى الكفار واتخاذهم بطانة^(٤).

٤- قال الإمام محمد عبده: (الأولياء الأنصار والأتخاذ يُفِيد معنى الاصطِناع وهو عبارة عن مكاشفتهم بالأسرار الخاصة بمصلحة الدين)^(٥).

ثانياً: قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا الكافرين أولياء من دون المؤمنين أتريدون أن تجعلوا لله عليكم سلطاناً مبيناً}^(٦). قال الطبري (أي لا توالوا الكفار فتؤازروهم من دون أهل ملتكم)^(٧).

ثالثاً: قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنه منهم}^(٨). قال ابن عطية (نهى الله تعالى المؤمنين عن اتخاذ اليهود والنصارى أولياء في النصرة والخلطة المؤدية إلى الامتزاج والمعاضدة)^(٩). فالولاء عنده الخلطة والنصرة المؤدية إلى ذوبان الهوية الإسلامية وامتزاجها بالباطل.

لقد تبين من خلال ما ذُكر أن كلمة الولاء تأتي في الاستخدام القرآني بمعنى المناصرة والتحالف وإظهار الود والامتزاج بالباطل ومكاشفة الأسرار. وقد عرّفت الموسوعة الفقهية

^(١) بطانة الرجل خاصته الذين يستنبطون أمره: القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م، ٤/١٧٨.

^(٢) خبالاً: أي فساداً، والمقصود لا يتركون الجهد في إفسادكم: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤/١٧٩.

^(٣) سورة آل عمران: ١١٨.

^(٤) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٤/٥٧-٥٨، ١٧٨، بتصرف.

^(٥) نقل قول الإمام: محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الكريم - تفسير المنار، عناية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب

العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٩م، ٣/٣٣٠.

^(٦) سورة النساء: ١٤٤.

^(٧) الطبري، تفسير الطبري، ٤/٣٣٥.

^(٨) سورة المائدة: ٥١.

^(٩) ابن عطية، تفسير ابن عطية، ٤/٤٧٦.

Center of Thesis
University of Jordan
Library of Jordan
Reserve
Deposit
All Rights Reserved

الميسرة الموالاتة بأنها (المتابعة والتُّصرة مع الإخلاص لشخص أو جماعة)^(١). وقريب منه مع مزيد من الإيضاح تعريف د. محمد نعيم ياسين (التقربُ إليهم وإظهارُ الودِّ لهم بالأقوال والأفعال والنوايا)^(٢)

وأما البراء فلم يخرج مدلولها القرآني عن مدلولها اللغوي^(٣). فقد وردت بمعنى الإبداع من العدم^(٤)، والإشفاء من المرض^(٥)، ومعنى نفي العلاقة بين مجموعتين من المخلوقات^(٦) أو بين المخلوقات ذوات الحياة وبين أمر معنوي كالتهمة والعيب^(٧) والكفر.

والمعنى الذي له علاقة ببحثنا هو البراءة من الكفر والكفار. فالأصل فيها نفي الصلة أو قطعها عن (المعتقدات أو السلوك الذي يؤدي إلى الكفر)^(٨)، كما في قوله تعالى {وإن كذبوك فقل لي عملي ولكم عملكم أنتم بريؤون مما أعمل وأنا بريء مما تعملون}^(٩). ويلزم من البراءة من الكفر بُغضه وكرهية السلوك المؤدي إليه، ولكن لا يلزم منه بغض ومعاداة أشخاص الكفار إلا إذا أظهروا المحاربة والخيانة.

وهذا هو تفسير عطف البغض والعداوة على البراءة في خطاب سيدنا إبراهيم عليه السلام وقومه في قوله تعالى {قد كانت لكم أسوة حسنة في إبراهيم والذين معه إذ قالوا لقومهم إنا بُرءاءُ منكم ومما تعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتى تؤمنوا بالله وحده إلا قول إبراهيم لأبيه لأستغفرنَّ لك وما أملك لك من

(١) قلعه جي، محمد رواس، الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفائس، بيروت، ط١/٢٠٠٠م، ٢/١٩٧٧.

(٢) ياسين، محمد نعيم، الإيمان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط٥/١٩٨٧، ص ٢٥٦.

(٣) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٩٥.

(٤) كقوله تعالى {ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نراها}، الحديد: ٢٢.

(٥) كقوله تعالى {وأبرئ الأكمه والأبرص وأحي الموتى بإذن الله}، سورة آل عمران: ٤٩.

(٦) كقوله تعالى {إذ تبرأ الذين اتَّبَعوا من الذين اتَّبَعُوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب. وقال الذين اتَّبَعوا لو أن لنا

كرهة فتتبرأ منهم كما تبرأوا منا}، سورة البقرة: ١٦٦-١٦٧.

(٧) كقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا}، سورة الأحزاب: ٦٩.

(٨) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٩٧.

(٩) سورة يونس: ٤١.

الله من شيء ربنا عليك توكلنا و إليك أنبنا و إليك المصير^(١). فعطف البراءة من أشخاص الكفار على البراءة مما يعبه الكفار ثم على العداوة والبغضاء يدل على أن هذه الأمور ليست بمعنى واحد وليست متلازمة لأن العطف في اللغة للمغايرة. ويؤكد ذلك أيضاً عبارة (وبدا بيننا وبينكم). بمعنى العداوة المتبادلة بخلاف لو قيل (نعاديكم أبدأ)^(٢).

المطلب الثاني: مفهوم الولاء والبراء وحكهما

إن من الخطأ الكبير على أي باحث في كتاب الله الكريم أن يُعمّم في الأحكام المستقاة منه، ذلك أن المنهج القرآني يتصف بموضوعية الطرح وبعده عن التعميم حتى في التعامل مع أهل الكفر^(٣). ومثال ذلك الآيات التي وصفت حُتَّى الأمانة عند غير المسلمين مستخدمة ألفاظ التبعض لبيان أنهم ليسوا سواء^(٤) كقوله تعالى {ودت طائفة من أهل الكتاب لو يضلونكم وما يضلون إلا أنفسهم وما يشعرون}^(٥)، وقوله {أو كلّموا عاهدوا عهداً نبذ فريق منهم بل أكثرهم لا يؤمنون * ولما جاءهم رسول من عند الله مُصدّق لما معهم نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون}^(٦)، وقوله {ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً}^(٧).

وبنفس هذا الأسلوب القرآني الدقيق وردت الآيات الناهية عن موالات الكفار ووجوب البراءة منهم. فمثلاً قوله تعالى {لا يتّخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء}^(٨) أفاد تقييد النهي والحرمة في موالات الكفار من دون المؤمنين؛

(١) سورة المنتحنة: ٤.

(٢) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٩٦.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٤) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٥) سورة آل عمران: ٦٩.

(٦) سورة البقرة: ١٠٠-١٠١.

(٧) سورة آل عمران: ٧٥.

(٨) سورة آل عمران: ٢٨.

أي فيما يضر بمصالحهم كالدلالة على عوراتهم وكشف أسرارهم كما قال الطبري وغيره فيما سبق قوله. غير أن بعض الآيات جاءت على إطلاقها دون هذا القيد أرى من الواجب عليّ بيان تفسير العلماء لها.

الآية الأولى: قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض ومن يتولّهم منكم فإنه منهم} (١).

إن القاعدة عند الأصوليين تُقضي بِحَمَلِ اللفظ المطلق على اللفظ المقيد في كلام الشارع إذا اتحد الموجبُ والموجبُ (٢). وقد طبق هذه القاعدة المفسرون في تفسير الآية، فيقول الطبري (والصواب عندنا أن الله تعالى ذكره في المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاءً على أهل الإيمان بالله ورسوله) (٣). وقيدها ابن عطية أيضاً بقوله (النصرة والخلطة المؤدية إلى الامتزاج والمعاضدة) (٤). وقيدها الشيخ محمد رشيد رضا بقوله (وقيدها بعضهم بِكُونِهَا على المؤمنين وأن النهي لأفراد المسلمين وجماعاتهم دون جملتهم.. وهذا النهي مثل النهي في الممتحنة فهو نص صريح في كون النهي عن الولاية لأجل العداوة وكون القوم حرباً لا لأجل الخلاف في الدين لذاته) (٥).

الآية الثانية: قوله تعالى {لا تَجِدُ قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يُؤادون من حادَّ الله ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم} (٦).

فالآية نَفَتْ نفيّاً مطلقاً وجود مؤمنٍ حَقَّ الإيمان مع إظهاره المحبة والمودة لمن خالف أمر الله تعالى وشاقّه وعاداه. ولكن المفسرين قيدوا هذا الإطلاق بأدلة أخرى تميز نوعاً ما من

(١) سورة المائدة: ٥١.

(٢) الغزالي، المستصفى، ٤٠/٢.

(٣) الطبري، تفسير الطبري، ٦١٧/٤.

(٤) ابن عطية، تفسير ابن عطية، ٤٧٦/٤.

(٥) رشيد رضا، تفسير المنار، ٦/٣٥٢-٣٥٣.

(٦) سورة المجادلة: ٢٢.

المودة للكافر، كمودة الزوجة الكتابية مودة صُحبة وعشرة لا مودة الكفر فيها. فقد أباح الله نكاح الكتابيات مع إخباره بأن المقصد من الزواج هو المودة والرحمة بقوله {ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة} (١) (٢). وكذلك قبوله ﷺ هدايا الكفار (٣) مع أنه قال (تهادوا فإن الهدية تذهب وعرّ (٤) الصدر) (٥)، فاقضى الجمع بين فعله وقوله بأن يقال: هناك نوع من المودة الجائزة للكافر غير الحربي (٦).

ولهذا فإن ابن عطية يقول (وتحتمل الآية بألا يوجد من يؤمن يوادُّ من حاد الله من حيث هو مُحَاد، لأنه حينئذ يود المُحَادَّةَ وذلك يوجب ألا يكون مؤمناً) (٧). ويقول ابن عاشور (إن الذي يُحاد الله ورسوله: إن كان مُتجاهراً مُعلنًا أو جاهراً بسوء معاملة المسلمين لأجل إسلامهم لا لأجل إسلامهم لا لأجل معاملة دنيوية تدخل في آية الممتحنة {إنما ينهاكم الله عن الذين يُقاتلونكم...} (٨) لم يُرَخَّص في معاملة الحسنى إلا لاتقاء شرهم -تقيّة- إن كان لهم بأس، أو الكافر المُمسِك شره عن المسلمين فتدخل في قوله تعالى {لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلونكم في الدين...} (٩) ويدخل فيهم أهل الذمة) (١٠). ويمثل ذلك قيد الآية الشيخ محمد عبده (١١).

(١) سورة الروم: ٢١.

(٢) مولوي، فيصل، السلام على أهل الكتاب، المؤسسة الإسلامية، بيروت، ط ١/١٩٩٩، ص ١٣.

(٣) سيرد في الفصل الرابع ذكر أحاديث تبادل الهدايا مع الكفار.

(٤) وعرّ: الوعرُّ شدة احتراق الغيظ، يقال في صدره عليٌّ وعرٌّ أي ضغن وعداوة وتوقد من الغيظ، والمصدر بالتحريك وعرٌّ وهو الوارد في الحديث: ابن منظور، لسان العرب، ١٥/٣٥٠.

(٥) رواه أحمد في مسنده برقم ٩٢٠٥، قال الشيخ شعيب: حديث حسن وورد بسند حسن بلفظ (تهادوا تحابوا): ابن خليل، أحمد، المسند، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٩٦م، ١٥/١٤١.

(٦) مولوي، السلام على أهل الكتاب، ص ١٤.

(٧) ابن عطية، تفسير ابن عطية، ١٤/٣٦٠.

(٨) سورة الممتحنة: ٩.

(٩) سورة الممتحنة: ٨.

(١٠) ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤، ٢٨/٥٧-٥٩، بتصرف.

(١١) نقله: محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ٣/٢٣٠.

الآية الثالثة: قوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء تُلقون إليهم بالمودة وقد كفروا بما جاءكم من الحق يُخرجون الرسول وإياكم أن تؤمنوا بالله ربكم إن كنتم خرجتم جهاداً في سبيلي وابتغاء مرضاتي تُسرّون إليهم بالمودة وأنا أعلم بما أخفيتم وما أعلنتم ومن يفعله منكم فقد ضل سواء السبيل * إن يثقفوكم^(١) يكونوا لكم أعداء ويبسطوا إليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودّوا لو تكفروا} ^(٢)

لقد بدأت الآيات بالنهاي المطلق عن اتخاذ الكفار أولياء وعن إلقاء المودة لهم، وهو ما يفهم إذا جرّدت من السياق ومن التقييدات التي أوردها العلماء على الآيات التي مضى ذكرها. فالآية علّلت النهي بأوصاف غير ملازمة للكفار كإخراج المؤمنين من أرضهم، ومفهوم المخالفة منها يقضي بجواز ما نُهي عنه من الموالاة كما يقول الطاهر بن عاشور^(٣). وهذا المفهوم أكدته منطوق الآيات التالية في نفس السورة {لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وثقتبسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين * إنّما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولّوهم ومن يتولّهم فأولئك هم الظالمون} ^(٤). فالوحدة الموضوعية للسورة تقتضي أن تُقرأ آياتها وتُفهم كمجموعة آيات مترابطة المعنى والموضوع والهدف، وليس بقراءة الآية الأولى على انفراد ثم الآية الثامنة على انفراد بحيث لا يتحد موضوعهما، وخاصة أنه لم يرد بينهما ما يقطع الحديث عن موضوع الولاء. من ذلك أرى صحة التفسير الذي ذهب إليه الطاهر بن عاشور لأن فيها قراءة للآيات كموضوع واحد وحكم واحد. ووسياق الآيات يخصص عموم الآية الأولى من السورة بحال الكفار المحاربين دون غيرهم. وقد نفهم هذا السياق للآيات الشيخ محمد رشيد رضا فوضع قاعدة بعد تفسير الآيات قائلاً {فكل شعب حربي يعامل المؤمنين مثل هذه المعاملة تحرم موالاته قطعاً} ^(٥). ولم يرتض هذا

^(١) يثقفوكم: أي يلقوكم ويصادفوكم، وقبل يظفروا بكم ويتمكنوا منكم: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨/٥٤

^(٢) سورة الممتحنة: ١-٢.

^(٣) ابن عاشور، التخرير والتبوير، ٢٨/١٥١-١٥٣.

^(٤) سورة الممتحنة: ٨-٩.

^(٥) رشيد رضا، تفسير المنار، ٣/٢٣٠.

المنهج الإمامان القرطبي وابن حجر ففسروا الأوصاف على أنها كلام مستأنف لا صلة له بالتعليل وأنها عامة في من قاتل ومن لم يُقاتل المؤمنين^(١). وهو رأي مع جلال قدر قائله لا يتفق مع الوحدة الموضوعية للسورة ولا مع ترابط السياق، كما بينت أعلاه.

الآية الرابعة: {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عداوةً للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ولَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مودةً للذين آمنوا الذين قالوا إنا نصارى ذلك بأنَّ منهم قسيسين ورهباناً وأنهم لا يستكبرون} ^(٢). وفي الآية فوائد أذكرها:

- ١- استخدمت الآية لفظ التبعية (منهم) مؤكدة رفض منهج التعميم.
 - ٢- قررت الآية تفاوت العداوة تجاه المسلمين بين النصارى واليهود.
 - ٣- لم تجزم الآية بأن كل يهودي أو نصراني هو بالضرورة عدو مجاهر بعدائه للمسلمين، فوجود العداوة أمر قلبي قد يظهر في السلوك وقد لا يظهر.
- لقد وقع في خطأ التعميم بعض الباحثين فظنوا أن كل يهودي ونصراني هو بالضرورة مجاهر للإسلام ويسعى دوماً لهدمه بكل الوسائل المتاحة لديه واستدل بالحكم المطلق في قوله تعالى {ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم} ^(٣)^(٤). والمعلوم أن الرضى أمر قلبي يتعلق بالجانب العقدي. فكل إنسان يعتقد عقيدة فهو بالضرورة غير راضٍ عن عقيدة الآخر، ولكنه لا يلزم من ذلك إظهار عدم الرضا والمجاهرة به في السلوك العملي.
- إن وجود فئة من غير المسلمين على موقف الحياد أو عدم المجاهرة بالعداوة (كما في أمريكا مثلاً) لم يكن متصوّر الوجود لدى كثير من الأقدمين الذين عاشوا حالة حرب دائمة مع الكفار منذ عصر الصحابة وحتى عصور الحروب الصليبية المتأخرة وانحلال الخلافة الإسلامية. إن هذا التاريخ الصراعي أدى إلى تصور البعض العلاقة مع الكافر على أنها إما

^(١) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ١٨ / ٥٣، وابن حجر، فتح الباري، ٥ / ٢٨٧.

^(٢) سورة المائدة: ٨٢.

^(٣) سورة البقرة: ١٢٠.

^(٤) انظر مثلاً: القحطاني، محمد بن سعيد، الولاء والبراء في الإسلام، دار طيبة، مكة المكرمة، ط ١٤١٧/٨هـ، ص

ولاء تامٍّ وإما براء تامٍّ، فقالوا بأنَّ موالاته المؤمن للكافر بالخلف والنصرة والمودة يُفيدُ ضرورةً معاداة المسلم وبغضه، وأنَّ الولاء الواجب للمسلم يلزم منه ضرورةً بغض الكافر ومعاداته^(١). إنَّ مثل هذا الموقف مُجانِبٌ للصواب حتى عند الحديث على الولايات المتحدة (الشيطان الأكبر) بأنَّها راعية الحرب ضدَّ الإسلام، فقد أوردت في الفصل الأول إحصائية تشير إلى أنَّ غالب الشعب الأمريكي ليس له موقف محدد من المسلمين - أي أنَّهم على الحياد. وهذا الحياد في العلاقة الظاهرة يعود إلى شيوع ثقافة المواطنة والفصل الموجود بين العقيدة وبين التعامل الحياتي والذي كرَّسه حيادية الدستور الأمريكي نحو الأديان. وليس معنى هذا نفي وجود العداة عند فئات من الشعب الأمريكي، فأنا أرفض التعميم في السلبات أو الإيجابيات في موقفهم من الإسلام وأهله^(٢).

إنَّ تقييد آيات النهي عن موالاته الكفار بالمخارين منهم وبما يضرُّ بالمسلمين هو موقف بعض المفسرين القدامى كما مر، وقول جمهرة من فقهاء عصرنا كابن عاشور ومحمد رشيد رضا والدكتور يوسف القرضاوي^(٣) والشيخ فيصل مولوي^(٤) والباحث خالد عبد القادر^(٥) والدكتور سعيد صيني^(٦) والدكتور محمد رواس قلعه جي^(٧). إنَّ هذا الفقه للموالاته المحرمة يجمع بين نصوص القرآن من جهة وبين السنة النبوية المطهرة من جهة أخرى. فقد وردت آثار تشير إلى أنَّ التحالف مع الكافر والتناصر معه في مجال الخير أمر جائز شرعاً. مثال ذلك الآثار التالية:

^(١) المرجع السابق، ص ١٢٨-١٣٥-١٣٧.

^(٢) انظر: صيني، حقيقة العلاقة، ص ٨٥.

^(٣) القرضاوي، حلقة (فقه الجاليات الإسلامية في الغرب ج ١)، برنامج الشريعة والحياة، والقرضاوي، يوسف،

الحلال والحرام في الإسلام، المكتب الإسلامي، دمشق، ط ١٥/١٩٩٤م، ص ٣٠٧-٣٠٨.

^(٤) مقابلة مع الشيخ فيصل مولوي، مجلة المجتمع، ص ٣٥.

^(٥) عبد القادر، خالد، فقه الأقليات المسلمة، دار الإيمان، بيروت، ط ١/١٩٩٨، ص ٦٣٢.

^(٦) صيني، حقيقة العلاقة، ص ١٠٤-١٠٦.

^(٧) قلعه جي، الموسوعة الفقهية، ١٩٧٨/٢.

- ١- لقد عقد الرسول ﷺ عهداً مع يهود المدينة التزم فيه بالحقوق المشتركة والتوحد للدفاع عن المدينة حتى نقضه اليهود فأجلاهم. ومعلوم أن من معاني الولاء في اللغة الحلف والنصرة، ولكن الحلف هنا أبرمته الجماعة المسلمة ولم يرمره أفراداً (من دون المؤمنين) كما هو المنهي عنه^(١).
- ٢- روي أن الرسول ﷺ قال في حادثة الحديبية (والذي نفسي بيده لا يسألوني خطة يُعظّمون فيها حُرّمات الله إلا أعطيتهم إياها)^(٢) ثم عند عقد الصلح دخلت خزاعة في حلف النبي ﷺ^(٣).
- ٣- إقراره ﷺ حلف الفضول الذي جرى في الجاهلية وقوله بعد البعثة (شَهِدْتُ مع عمومي حِلْفِ الْمُطَيِّبِينَ فما أُحِبُّ أن لي حِمْر التَّعَمِ وإني أنكُتُهُ)^(٤). وقد روي من مرسل طلحة بن عوف بزيادة (ولو دُعيت به اليوم في الإسلام لأجبت)^(٥).
- ٤- ما روى جُبَيْر بن مطعم أن النبي ﷺ قال (لا حلف في الإسلام وأيما حلف كان في الجاهلية لم يزهده الإسلام إلا شدة)^(٦). ورواه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك لما سُئِلَ عن قوله ﷺ (لا حلف في الإسلام) فقال: (قد حالف النبي ﷺ بين قريش والأنصار في داري)^(٧). وفسر الإمامان ابن حجر والنووي الحديث بأن المنهي عنه من الحلف ما كانوا يتحالفون ويتعاهدون عليه في الجاهلية، ولكن المُحالفة والتَّعَاهُدُ على طاعة الله والتعاون على البر والتقوى وإقامة الحق مستحبة غير منسوخة^(٨).

(١) الغزالي، محمد، فقه السيرة، تخرّيج الألباني، دار القلم، دمشق، ط ٣-١٩٨٧م، ص ١٨٣.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٨٧٢، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح، ٢٢٧/١١-٢٢٧.

(٣) المرجع السابق.

(٤) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٣٧٣، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح، وفسر الحلف الوارد بأنه

حلف الفضول لأن الذين قاموا به هم المطيبون وعاهدوا فيه على ألا يبقى في مكة مظلوم، ٢١٦/١٠.

(٥) ابن حجر، فتح الباري، ٥٩٦/٤.

(٦) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٣٧١، قال الشيخ شعيب الأرناؤوط: حديث صحيح- ٢١٤/١٠.

(٧) رواه البخاري في صحيحه برقم ٢٢٩٤، ٥٩٥/٤.

(٨) النووي، يحيى بن شرف، شرح النووي لصحيح مسلم، عناية صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٥م، ١٦/

٦٩. وابن حجر، فتح الباري، ٥٩٦/٤.

وقد ارتأيت أن أجمل مفهوم الولاء في الشرع من خلال تقسيمه إلى أقسام أو على الأصح درجات، لأمرين هامين:

الأول: إن للولاء في اللغة عدة معان تختلف في درجتها من حيث القرب من الكافر والبعد عنه من درجة البر والإحسان وحتى التبعية المطلقة في كل أمر. وهذا التفاوت في المعنى اللغوي كان ملحوظاً أيضاً عند ورود الولاء في القرآن الكريم، فرأيت أن أنظر إلى معاني الولاء المختلفة من حيث مدلولها اللغوي وإن اتفقت في الحكم في بعض الأحيان. واتفق درجة من درجات الولاء في حكمها الشرعي مع غيرها لا يقتضي بالضرورة أن كلا الدرجتين ذات معنى واحد أو صورة تطبيقية واحدة. فدرجة المحبة والمودة وإن حملت نفس حكم درجة التحالف - كما سيتضح في هذا البحث - فإنهما أمران مختلفان دون أي تلازم بينهما سوى أنهما من معاني الولاء.

الثاني: إن خطأ التعميم في موضوع الولاء والبراء من أكثر الأمور شيوعاً بين الباحثين والدعاة الذين يتطرقون له وخاصة في مجتمعات الأقليات المسلمة. وقد كانت رغبة شخصية مني في التوسع في توضيح معاني الولاء المختلفة لإثبات خطأ التعميم وضرورة اتباع المنهج الموضوعي في القرآن لما يترتب على هذا الموضوع من أحكام عملية في كثير من مجالات الحياة.

من هذا المنطلق أقول بأن الولاء درجات مختلفة أوجزها فيما يلي:

الدرجة الأولى: الولاية العامة والمطلقة

إن هذه الدرجة من الولاء تقتضي أن يكون للولي سلطة مطلقة على المُوَلَّى في كل مجالات الحياة اعتقاداً وعملاً سلوكاً. وهذا الولاء لا يكون إلا لله وحده سبحانه وتعالى في الباطن والظاهر مع الجزم المطلق بذلك والكفر والبراء من غيره، وهي ترادف كلمة الحب المطلق بمعنى الأتباع والاعتداء المطلق. إن هذا المعنى من الولاء يلزم منه بالضرورة الشرعية البراء من كل سلطة عليا غير الله سبحانه وتعالى، وهو المُعَبَّرُ عنه بمفهوم الحاكمية لله عز وجل بالإيمان بأنه سبحانه المتصرف والحاكم على عباده والسلطة التشريعية الأولى والوحيدة

في عقيدة المسلم^(١). وقد أكد القرآن الكريم على هذا المعنى للولاء كما في قوله تعالى {فلا وربك لا يؤمنون حتى يُحَكِّمُوكَ فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويُسلِّمُوا تسليماً} (٢)، وقوله {ويقولون آمنا بالله وبالرسل وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين} (٣)، وقوله تعالى {ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون} (٤). ويتبع الولاء الواجب لله سبحانه وتعالى الولاء لرسوله والمؤمنين لأنه أمر بذلك في قوله تعالى {إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون * ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فإن حزب الله هم الغالبون} (٥).

وعكس هذا النوع من الموالاتة يُوصِلُ المسلم إلى الشرك بالله عز وجل، كأن يوالي المؤمن الكافر فيعتقد بأنه صاحب الحق في سن التشريعات أو يُظهر الموافقة على دينه أو لا يبيعتقد كفره أو يرضى عن ذلك. ويدخل في الموالاتة المحرمة إعانة الكافر ونصره في معتقده أو لأجل معتقده ولتطبيق أحكامه ونزع العلاقة مع الإسلام والمسلمين وهو ما يوصل أيضاً إلى الكفر لأن مما يلزم من الشهادتين البراء من الكفر وعدم نصره أو الرضى به^(٦). وفي الموالاتة المحرمة هذه نزل قوله تعالى {ومن يتولَّهم منكم فإنه منهم} (٧)، أي من ينصرهم لكفرهم ويرضى به ويتبرأ من المسلمين فقد أصبح منهم.

ومن المعلوم أن النهي عن موالاتة الكفار بهذا المعنى هي مطلق سواء أكانوا مُحارِبِينَ أو مُسالمِينَ. وفي هذا السياق كان تعريف الموسوعة الفقهية للولاء بأنه (المُتَابَعَةُ والنُّصْرَةُ مع الإِخْلَاصَ لِشَخْصٍ أو جَمَاعَةٍ)^(٨)، وتعريف د. محمد نعيم ياسين بأنه (التقرب إليهم وإظهار

(١) القحطاني، الولاء والبراء، ص ١٣٤-١٣٨.

(٢) سورة النساء: ٦٥.

(٣) سورة النور: ٤٧.

(٤) سورة المائدة: ٤٤.

(٥) سورة المائدة: ٥٥-٥٦.

(٦) ياسين، الإيمان، ص ٢٤٩.

(٧) سورة المائدة: ٥١.

(٨) قلعه جي، الموسوعة الفقهية، ١٩٧٧/٢.

الودّ لهم بالأقوال والأفعال والنوايا^(١). فقد ذكر بعد التعريف الأمور التي تُدخِلُ المسلم في الودّ المحرم وعَدَّ منها: اتباع أهواء الكفار وطاعتهم فيما يأمرون ويشيرون والركون بمعنى الميل والرضى بما يعرضونه والمداهنة التي تكون على حساب الدين وإظهار الود لهم لذات الكفر ومعاونتهم على ظلمهم ونصرتهم عليها. وواضح أن الأمثلة التي ذكرها تُفيد الودّ بمعنى الفعل الذي يلزم منه ضرورة الاتباع والانتقياد للكفار ونصرتهم وتأيدهم وودهم بسبب كفرهم وليس كل ولاء يلزم منه ذلك بل هو ولاء مخصوص^(٢).

الدرجة الثانية: الودّ بمعنى النصرة والتحالف ضد المسلمين

وهذا المعنى من الودّ نزلت فيه آية المائدة {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء، بعضهم أولياء بعض}^(٣)؛ أي أن بعضاً من اليهود والنصارى أنصار بعض على المؤمنين ويد واحدة عليهم. وهذه الدرجة من التحالف مع الكفار تعني أن ينضم المسلم فيساهم في الحرب ضد المؤمنين. وهي قريبة من التي قبلها لكن الفرق عدم كفر مرتكبها؛ فمُرتكبها أضر بمصالح المسلمين بتحالفه مع الكفار من أجل تحقيق مصالح خاصة وليس لاعتقاده أو رضاه بالكفر.

وهذا المعنى يتوضح من خلال سبب الترويل وهي قصة حاطب بن أبي بلتعة الذي أرسل إلى قريش خطة النبي ﷺ في فتح مكة فنهى الرسول ﷺ عمرَ عن قتله بعد أن حلف بأنه فعل ذلك خوفاً على قرابة له في مكة^(٤). فهذا النوع من الودّ محرم شرعاً ويستوجب عقوبة عليه ولكنّه غير مُكفّرٍ بذاته إلا إذا ترافق معه الرضا أو الإقرار بالكفر وحب محاربة الإسلام فيرتفع عندها إلى الدرجة الأولى. والمعلوم أيضاً بأن هذه الدرجة من الودّ تحرم تحريماً مطلقاً في جميع الأوقات سواء حال السلم أم حال الحرب.

(١) ياسين، الإيمان، ص ٢٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٥٧-٢٥٨.

(٣) سورة المائدة: ٥١.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ٨/٨٠٨.

الدرجة الثالثة: الولاء. بمعنى التحالف والتناصر والتأزر بما لا يضر بالمسلمين

ويندرج في هذه الدرجة الدخول في جوار الكفار والتعاون معهم في كل مجال يحقق مصلحة المسلمين أو مصلحة البشرية بوجه عام. فمثلاً: قد يكون التحالف والتناصر على دفع الظلم عن الناس وعلى حماية حقوق الإنسان وحماية القيم. وليس هذا الاستخدام لكلمة الموالاتة تلازم مباشر مع البراء. فلا يلزم منها عدم البراء من الكفر، لجواز اجتماع موالاتة الكافر المسلم مع البراء من كفره.

إن هذا الولاء للكفار لا يحرم مطلقاً، بل يجوز إن كان الكفار مسلمين وغير مجاهدين بالعداوة للمسلمين لما مر من فعل الرسول ﷺ في التحالف مع الكفار. ولكن يشترط لمثل هذه الصورة من الولاء (التحالف والتناصر) الشروط التالية: (١)

- ١- أن لا يترتب عليه مخالفة لحكم شرعي، لا في الحال ولا في المآل.
- ٢- أن لا يكون هذا الحلف (من دون المؤمنين) أي ألا يكون فيما يضر بمصالح بقية فئات المؤمنين .
- ٣- أن يكون من وراء الحلف جلب منفعة أو درء مفسدة عن المسلمين.
- ٤- أن تؤمن خيانة الكفار لهذا الحلف.
- ٥- ألا يُساء استخدام الحلف بما يضر بمصالح المسلمين.

فلا يجوز -مثلاً- أن تُوالي الأقليات المسلمة الأغلبية الكافرة المسالمة لها ويترتب عن ذلك مشاركة المسلم في جيش الدولة الكافرة لحرب المسلمين في بقية أنحاء العالم. أما إذا كان هذا الولاء بمعنى التحالف والتناصر على إقامة العدل والحق والمشاركة في بناء مجتمع أفضل -كما هو حال مسلمي أمريكا- ولم يترتب على هذا الولاء محاربة للمسلمين أو إضرار بهم فكشفت عورتهم فيجوز عقده.

ولابد من الإشارة إلى أن الحلف والعقد (الجنسية والمواطنة) الذي يبرمه مسلمو أمريكا يحقق مصالح ملموسة لهم ولبقية المسلمين في العالم. ذلك أن أمريكا التي تسيطر على العالم تقوم على مبدأ جماعات الضغط المؤثرة في النظام السياسي من خلال تبادل المصالح،

(١) عبد القادر، فقه الأقليات المسلمة، ص ٦٣٣.

فالمسلمون يُدافعون في أمريكا عن موقف بلدانهم الأصلية، وهم سفراء للإسلام أيضاً في سلوكهم الملتزم والداعي لمبادئ الإسلام في كل مجالات الحياة.

الدرجة الرابعة: المودة والمحبة لغير ذات الكفر

وهذه الدرجة من الموالاتة هي التي تأتي بمعنى الود والحب والقرب من الكافر لغير ذات كفره بل لخصلة خيرٍ فيه أو لحق صحبة أو جيرة أو قرابة. والود والحب هنا ليس هو المنهي عنه في سورة المجادلة والملتحنة كما بيّنتُ سابقاً. فالولاء الذي يُلزَم منه المحبة للكفار يحرم إن كان سببه ذات الكفر أو كان حباً يطغى على حب الله تعالى ورسوله والمؤمنين لقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا آباءكم وإخوانكم أولياء إن استحبوا الكفر على الإيمان ومن يتولهم منكم فأولئك هم الظالمون} * قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحبَّ إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فترَبِّصُوا حتى يأتي الله بأمره، والله لا يهدي القوم الفاسقين} (١).

ويشترط لجواز هذا النوع من الولاء:

- ١- أن يكون مع الكفار المسالمين أو المحايدون دون المحاربين، لأن النهي عنه هو وُدُّ المحاربين من الكفار.
- ٢- أن لا يكون ذلك على حساب حب الله ورسوله والمؤمنين.
- ٣- ألا يكون هذا الولاء- الحب والمحابة والصدقة لذات الكفر.
- ٤- ألا يوصل في المآل إلى الرضا بالكفر وجه- لأن الشرع وضع اعتباراً للمآلات.

(١) سورة التوبة: ٢٣-٢٤.

الدرجة الخامسة: الولاء بمعنى الإحسان والبر والقسط

وهذه الدرجة تدخل في الموالاتة من باب المجاز، وليس من باب المنهي عنه، حيث يقول ابن عطية (أما معاملة اليهودي والنصراني من غير مخالطة فلا تدخل في النهي)^(١). ولا يدخل الإحسان والبر في معنى الموالاتة المحرمة لأن الإحسان واجب في كل الأوقات مع اختلاف في درجتها وصورتها، فتزيد تجاه المسالم المحايدين منهم وتقل إلى أدنى درجة في حالة المحارب.

إن من الملاحظ في آية {لا ينهاكم الله} أنها أجازت البر والقسط مع المشركين غير المحاربين، ثم حصرت النهي بالنسبة للمحاربين بالموالاتة دون البر والقسط. وهذا يدل على جواز درجة ما من الموالاتة للكافر المسالم مع البر والقسط له، بينما تحرم كل أشكال الموالاتة للمحارب وليس البر والقسط منها^(٢).

ودليل فرضية البر والقسط في التعامل مع المحارب والمسالم قوله تعالى {ولا يجرمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ} ^(٣) قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى^(٤). فهذه المعاملة الحسنة مندوب إليها في جميع الأحوال لأنها تعكس قيم الإسلام الراسخة وأخلاقه السامية. كذلك ويدل عليه الأمر بالمصاحبة في المعروف للأبوين الكافرين المحاربين في قوله تعالى {وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا}^(٥).

^(١) ابن عطية، تفسير ابن عطية، ٤/ ٤٧٦.

^(٢) رشيد رضا، تفسير المنار، ٣/ ٢٣١، بتصرف وإيضاح.

^(٣) شَنَاٰنُ: أي البغض. والمقصود من الآية: لا يجرمَنَّكُمْ أو لا يكسبَنَّكُمْ بغض قوم بصددهم إياكم أن تعدلوا الحق إلى الباطل والعدل إلى الظلم: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ٦/ ٤٤-٤٦.

^(٤) سورة المائدة: ٨.

^(٥) سورة لقمان: ١٥.

المطلب الثالث: علاقة الولاء والبراء بالحبِّ والوُدِّ والبغض

أولاً: معنى الحب والوُدِّ والبغض

١- الحب: الحب في اللغة نقيض البغض، والوداد والمحبة اسم للحب. والحباب: المحاببة والموادّة والحب. وتَحَبَّبَ إليه تودد إليه^(١). وقيل في معنى الحب الكثير، فقيل هو الميل الدائم بالقلب الهائم أو إيثار المحبوب على جميع المصحوب أو موافقة الحبيب في المشهد والمغيب أو اتحاد مراد المحب ومراد المحبوب وغيرها مما نقله ابن القيم^(٢).

٢- الود: والوُدُّ في اللغة مصدر من المودة أي المحبة، قال ابن سيده (الحب يكون في جميع مداخل الخير)^(٣).

ثانياً: درجات الحب والبغض

لقد توسَّعت معاني الحب كثيراً وتداخلت مما يؤكد نفي منهج التعميم في أحكامها بخاصة وأنها من الأمور القلبية الخفية التي لا تنضبط. وقد أجاد الشاطبي في البحث عن مدى تعلق الحب والبغض بالتكاليف وترتّب الثواب والعقاب عليها، ووصل إلى أوجه عدة في بسؤاله دون أن يُعطي حكماً عاماً^(٤). ولقد أجاد الدكتور سعيد صيني في بحثه الذي رسم فيه تلمّساً من الدرجات ووضع فيه مختلف درجات وأشكال الحب والبغض بما يتفق والاستخدام القرآني لها^(٥). وسأنقل ما أورده الباحث في درجات ومستويات الحب والبغض مع التصرف الزيادة:^(٦)

ابن منظور، لسان العرب، مادة (حب)، ٧/٣.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر، روضة المحبين ونزهة المشتاقين، عناية عبد الرازق مهدي، دار الخير، بيروت، ط٢/ ١٩٩٨، ص ٢٤-٢٥.

^(٢) ابن منظور، لسان العرب، مادة (ودد)، ١٥/ ٢٤٧.

^(٤) الشاطبي، الموافقات، ٢/ ٤٢١-٤٢٥.

^(٥) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٦٨-٧١.

^(٦) المصدر السابق، ص ٦٩-٧٠، ١٠٣.

- ١- الحب المطلق الذي يستلزم الانقياد التام للمحبوب فقط دون غيره. وهذه الدرجة لا تجوز إلا لله عز وجل مع ما يرافقها من معاني الخوف والرجاء والتعظيم والرهبة. فمحبة الله تعالى تُطْرَد بذاتها محبة الأغيار من القلب كحُب الجاه أو الهوى أو العشيرة فيغدو حينها المؤمن مَظْهَرًا للمؤمنين الذين وصفهم الله بأنهم أشد حبا لله في قوله تعالى {وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ} (١) (٢). وهذا الحب هو الذي يجوز فيه الإطلاق بأنه ضد البغض، فالمسلم إذا أحب الله تعالى أبغض ما سواه بهذا المعنى.
- ٢- حب النبي ﷺ، وهو من الحب الواجب شرعاً بعد محبة الله لقوله ﷺ (فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده) (٣).
- ٣- حب الصحابة وخصوصاً الأنصار رضي الله عنهم، لقوله ﷺ (آية الإيمان حب الأنصار وآية النفاق بغض الأنصار) (٤).
- ٤- حب الوالدين: وحب الأم مقدم على حب الأب لأن الله سبحانه خصها بالذكر وأكد على أنها حملت بالإنسان وتعبت عليه، كما قرنت الآية بين البر والإحسان للوالدين وتوحيد العبودية لله عز وجل {وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً} (٥). وسبب نزول حب الأم عن حب الأنصار أنها يمكن أن تكون كافرة.
- ٥- الحب بين الزوجين الذي عبّرت عنه الآية بأنه من فطرة الإنسان {وجعل بينكم مودة ورحمة} (٦). وهنا أيضاً قد تكون الزوجة كتابية فيحوز حبها بما لا يصل إلى الحب في الدرجات السابقة.

سورة البقرة: ١٦٥.

(١) البوطي، محمد سعيد رمضان، شرح وتحليل الحكم العطائية، دار الفكر، دمشق، ط ١ / ٢٠٠٠م، ص ١٤

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٤، ٨١/١

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٥، ٨٦/١

(٤) سورة الإسراء: ٢٣.

(٥) سورة الروم: ٢١.

٦- حب المرافقة أو الصداقة والزمالة: وهذا الحب ينشأ بين الأصدقاء وبين الزملاء في الدراسة أو العمل وبين الجيران على تفاوت في الدرجة بينهم. وهذه المرتبة تجوز مع الكافر المسلم إذا لم تناقض حب الله ورسوله والصحابة وغيرها من درجات المحبة وإذا لم تكن لذات الكفر. فيمكن الجمع بين بغض كافر الكافر وبين نوعاً ما من المودة والألفة بينهما^(١).

٧- الإشفاق والرحمة: وهما من صور المحبة نحو مرتكب المحرمات ونحو غير المؤمنين. وتظهر الشفقة بحب الخير والهداية للكفار والفساق، كما دعا ﷺ {اللهم اهد دوساً وأت بهم}^(٢).

٨- درجة الحياد: وهي درجة لا حب ولا بغض فيها، لأنه لا يلزم من انعدام الحب وجود البغض.

٩- الكراهية: وهي درجة تقتصر على إنكار الكفر وعدم الرضا به.

١٠- الغضب: وهو ما زاد عن الإنكار إلى إظهار الغضب المؤقت المرهون بسببه.

١١- الحقد: وهو الغضب الذي أخذ صفة الدوام وانفصل عن باعته.

١٢- العداوة: وهي الكراهية والحقد المتبادلة بين طرفين والمستحكمة في علاقتهما.

١٣- المحاربة والمقاتلة: وهو ما زاد عن العداوة الباطنة إلى الحرب الظاهرة.

ثالثاً: العلاقة بين الحب والبغض وبين الولاء والبراء

إن الدرجات المتفاوتة للحب تنفي أن تكون العلاقات الاجتماعية قائمة على حدّين إما حب وإما بغض، فهناك درجات للحب والبغض كما وهناك مترلة الحياد. على أنه لا بد من البيان أن هذه المفاصلة التامة حاصلة على مستوى حب الله وحب رسوله ﷺ والصحابة جمعين، فإن ضدها بغض الشيطان وأنصاره. وهذا يوافق ما قيل في أن الموالاة المطلقة لله عز وجل ضدها البراءة المطلقة من الكفر.

(١) صيني، حقيقة العلاقة، ص ٧٠، والسيستاني، الفقه للمفتربين، ص ٢٣٦.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٣٩٧، وقال فيه ابن حجر: والتقييد بالهداية يرشد إلى أن المراد بالمغفرة في قوله (اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون) العفو عما جنوه عليه في نفسه لا نحو ذنوبهم كلها لأن ذنب الكفر لا يمحي، أو المراد بقوله (اغفر لهم) اهدهم إلى الإسلام الذي تصح معه المغفرة: ابن حجر، فتح الباري، ١١/٣٤.

ومن خلال ما ذكر يتبين بأن الولاء لا يلزم منه ضرورة المحبة - وإن كانت من معانيه - بخلاف العكس، فالمحبة والمودة تقتضي بالضرورة نوعاً ما للولاء فلم تجز مع المخاربين. كذلك فإن البراء من الكفر لا يقتضي بالضرورة الكراهية والبغضاء للكفار - وإن كانت من معانيه - بخلاف العكس، فكل بغض وعداوة هو بالضرورة من البراءة.

أيضاً فانعدام الحب لا يعني ضرورة وجود البغض فإنه يجوز أن تحب الكافر الخير فيه وأن تُبغض كفره، أي أن تواليه من جهة وتبرأ منه من جهة أخرى^(١).

المطلب الرابع: علاقة الولاء والبراء بالبر والقسط

أولاً: المعنى اللغوي والاصطلاحي للبر والقسط

- ١- البرُّ: البر لغة الصلاح أو الخير أو الصدقة. والبر ضد العقوق، وبرَّ رحمه إذا وصله^(٢). ولا يعد عن ذلك المعنى الاصطلاحي. قال القاضي عياض عند شرحه للحديث النبوي (البر حسن الخلق)^(٣): (البر بمعنى الصّدق واللفظ والمبرة والتحفّي وحسن الصحبة والعشرة وهذه جماع حسن الخلق)^(٤).
- ٢- القِسْطُ: القسط لغة العدل، وهو من المصادر الموصوفة بما كعدل، يقال: ميزان قسط. والإقساط العدل في الحكم والقسمة^(٥).

مولوي، السلام على أهل الكتاب، ص ١٢.

ابن منظور، لسان العرب، مادة (برر)، ١ / ٣٧٠.

(٢) رواه مسلم في صحيحه برقم (٢٥٥٣): مسلم، مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، مطبوع مع شرحه: إكمال المعلم بفوائد المسلم، للقاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط ١ / ١٩٩٨ م، ٨ / ١٧-١٨.

(٤) المرجع السابق.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ١١ / ١٥٩، مادة (قسط).

والقسط في الاصطلاح يدور حول معنى العدل، فهو المعاملة بالمثل لأن معاملة أحد بمثل ما عامل به من العدل^(١).

فالعدل إذن إعطاء الحقوق، والبر الزيادة على ذلك بحسن الخلق والإحسان في المعاملة، وهما من الأسس الشرعية في التعامل مع غير المسلمين^(٢).

ثانياً: وجه مناسبة ذكر علاقة البر والقسط بالولاء

إن وجه المناسبة لذكر العلاقة بين البر والقسط وبين الولاء هو أن الآية التي أجازت البر والقسط مع الكفار المسلمين جاءت متصلة بالآيات الناهية عن موالاته وهي قوله تعالى {لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين} ^(٣). والآية أصل في إباحة بر وصلة غير المسلم وهي غير منسوخة في الأصح^(٤).

ثالثاً: وجه العلاقة بين الولاء والبراء وبين البر والقسط

أما عن العلاقة بين الولاء والبراء والبر والقسط فإنها أضعف من علاقة الولاء والبراء بالحب والبغض. ذلك أن البر والقسط لا يدخلان في معنى الولاء والبراء لأن البر والقسط حائز مع الكفار المسلمين والمخاربيين إذا لم يضراً ذلك بالمسلمين كما يقول الإمام الطبري^(٥) الشيخ محمد رشيد رضا^(٦).

ابن عاشور، التحرير والتنوير، ١٥٣/٢٨، بتصرف.

^(١) مولوي، الأسس الشرعية، ص ١٠٨.

^(٢) سورة الممتحنة: ٨.

^(٣) الطبري، تفسير الطبري، ١٢ / ٦٣.

^(٤) المرجع السابق.

^(٥) رشيد رضا، تفسير المنار، ٢٣ / ٣.

Thesis
Center of Jordan -
University of
Library -
Deposit
All Rights Reserved

وهذا لا يعني انقطاع العلاقة من كل وجه بين البر والقسط وبين الولاء كما ذهب البعض^(١)، فهما يدخلان فيها من باب المجاز اللفظي لا من باب المفهوم الشرعي لقول ابن عطية (أما معاملة اليهودي والنصراني من غير مخالطة فلا تدخل في النهي)^(٢). كما وأن البر والقسط يؤلّدان نوعاً ما من المحبة والألفة مع التكرار؛ أما البر مع المسالم فقد يؤلّد مودة محازرة شرعاً وهي نوع من الولاء، وأما البر مع المحارب فلا ينبغي أن يصل إلى أي درجة من الموالاة أو المحبة سوى الشفقة والرحمة.

المطلب الخامس: العلاقة بين الولاء والبراء وبين الوفاء

● الوفاء في اللغة ضد الغدر، يقال وفي بعهده وفاء وأوفى بمعنى واحد، وأوفاه حقه أي أعطاه^(٣).

● وفي الاصطلاح إعطاء الحق الثابت استقلالاً أو الثابت بالعقد وعدم خيانتة والتهرب من أدائه. أما إعطاء الحق الثابت استقلالاً فمعناه أن الذي يلزم إعطاؤه وتوفية التزاماته هو حق ثابت بذاته دون افتقار إلى عقد يعقده الشخص أو أي أمر آخر، مثل الوفاء بحق الرحم والقربة والصحة والعلم. وأما إعطاء الحق الثابت بالعقد فهو إعطاء وتوفية الالتزامات الناشئة عن حق ثبت بفعل الشخص، فمثلاً عقد الصلح والبيع والشراء والإيجار عقود يلزم الوفاء بها بإعطاء صاحبها ما يستحقه بالعقد.

أما علاقة الوفاء بالولاء فهي علاقة الأثر بمؤثره، فالوفاء هو الأثر اللازم من العهد أو الحلف أو الاتفاق (وهذه من معاني الولاء كما مر). والحكم الأصلي للوفاء بالعهود والتحالفات هو الوجوب وحرمة الخيانة لقوله تعالى {يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود}^(٤).

(١) القرافي، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، الفروق، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار

السلام، القاهرة، ط ١/٢٠٠١م، ٧٠١/٢، الفرق (١١٩). والفحطاني، الولاء والبراء، ص ٣٥٥

(٢) ابن عطية، تفسير ابن عطية، ٤/٤٧٦.

(٣) الرازي، مختار الصحاح، ص ٣٥٥، مادة (وفي).

(٤) سورة المائدة: ١.

وقبل أن يلزم الوفاء بالحلف ينبغي أن يكون مشروعاً في ذاته بتوفر شروطه الشرعية. فإذا كان الحلف بين الأقليات المسلمة والأغلبية الكافرة بالالتزام بقانون البلد والتعاون مع المجتمع على نصرة المظلوم وإقامة العدالة والمحافظة على القيم فإن الوفاء به واجب شرعاً إلا عند التعارض مع الحكم الشرعي^(١).

المبحث الثاني

أحكام التشبّه

لقد أرسى القرآن قاعدة وغاية لجعل الناس شعوباً وقبائل وهي التعارف والتعاون والتكامل في قوله تعالى {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم}^(٢). والمفهوم من الآية أن أول هدف ينبغي أن يبدأ به الإنسان عند لقاء غيره هو التعرف عليه. والتعارف جهد متبادل بين طرفين لمعرفة صفات وخبرات وعلوم الآخر لتكامل الشعوب والقبائل وتجتمع على تبادل ما ينفع البشر. ثم أشارت الآية إلى أن معيار التفاضل الوحيد بين البشر هو تقوى الله عز وجل، وأنه معيار في علم الله تعالى (عند الله)^(٣). فالآية تحضُّنا نحن المسلمين خصوصاً أن نتبادل العلوم والمعارف غيرنا، فنرشددهم إلى رسالة الإسلام السمحة وإلى تقوى الله عز وجل، كما ونأخذ ما يهم من علوم وخبرات وعادات بشرية نافعة. ولكنه يرد في هذا المجال مسألة ضابطة لما

^(١) مولوي، الأسس الشرعية، ص ١٠٩.

^(٢) سورة الحجرات: ١٣.

^(٣) المبارك، محمد بن عبد القادر، شرح قوله تعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى}، بحث غير منشور

ضمن تراثه، ومولوي، الأسس الشرعية، ص ٩.

يصح أخذه وتبادلته من الكفار وما لا يجوز، وهي مسألة التشبه بالكفار فأفردها بالبحث هنا.

الطلب الأول: معنى التشبه في اللغة والاصطلاح

أولاً: المعنى اللغوي

التَّشْبَهُ في اللغة مصدر تشبَّه، وهو فعل ما شابه شيئاً آخر أي ما مائله، والشبه المثل. وتشابها واشتبهها أي مائل كل منهما الآخر حتى التباسا، يقال شَبَّه عليه أي لُبَّس عليه. فريب منها التقليد والاتباع والمحاكاة والمشاكلة^(١).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

- ١- قد عُرِّف التشبه في الاصطلاح بتعريفات متقاربة، أذكر منها ما يلي:
- تعريف الإمام الغزَّي^(٢) (محاولة الإنسان أن يكون شَبَّه المتشَبَّه به، وعلى هيئته وحليته ونعته وصفته، وهو عبارة عن تكلف ذلك وتقصده وتعمده)^(٣).
- ٢- تعريف الباحث جميل اللويحق (تكلُّف الإنسان مشاهمة غيره في كل ما يتصف به غيره أو بعضه)^(٤).
- ٣- تعريف الموسوعة الفقهية الميسرة (المحاكاة في أمور مادية كاللباس وغيره)^(٥).

^(١) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ص ١٢٤٧، مادة (شبه). والرازي، مختار الصحاح، ص ١٦٦، مادة (شبه). هو الإمام محمد بن محمد الغزالي الشافعي الدمشقي، مؤرخ وباحث وأديب، ولد في دمشق عام ٩٧٧هـ وتوفي عام ١٠٦١هـ، وله مؤلفات عدة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتاريخ. وكتابه هنا مصنف قيم مخطوط في سبعة أجزاء باسم (حسن التنبه لما ورد في التشبه): المحيي، محمد، خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، دار صادر، دون طبعة، ١٨٩/٤.

^(٢) الغزالي، محمد بن محمد، حسن التنبه لما ورد في التشبه، مخطوط، نقلاً عن: اللويحق، جميل بن حبيب، التشبه المنهي عنه في الفقه الإسلامي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط ١/١٩٩٩م، ص ٢٩.

^(٣) اللويحق، التشبه المنهي عنه، ص ٣١.

^(٤) قلعه جي، الموسوعة الفقهية، ١/٤٨٦.

بالنظر إلى هذه التعريفات الثلاث يتبين لي أن التعريف الأول قد شمل جميع صور التشبه الواردة في النصوص الشرعية، كالتشبه بالكفار والفُسَّاق والأعاجم أو تشبه النساء بالرجال والرجال بالنساء أو التشبه بالحيوانات كالجمل والكلب والديك، كما وشمل التشبه المشروع والتشبه الممنوع. وأما التعريف الثاني فقد قصر معنى التشبه بالتشبه بالصفات دون غيرها من الأمور التي ذكرها التعريف الأول كالمهية والحلية (الخلق والعادة). فلا يدخل في التعريف الثاني التشبه باللباس والعادات والمفاهيم وغيرها. وأما التعريف الثالث فقد قصر التشبه بالتشبه بالأمور الدنيوية مع أن التشبه قد يكون بالأخلاق والعادات والاعتقادات وما يتصل بها من أمور. لهذه الأسباب كان التعريف الأول أقرب لمعنى التشبه في الاصطلاح، مع ملاحظة أنه تعريف للتشبه من حيث هو وليس من حيث حكمه الشرعي.

وقد أشار التعريف الأول (بقوله: محاولة) والثاني (بقوله: تكلف) إلى أنه لا يدخل في مصطلح التشبه ما فعَّله الشخص بشكل تلقائي ودون النظر إلى ما يفعله غيره أو دون قصد تشابه غيره، لأن هذا لا يسمى تشبهاً في العرف اللغوي بل يسمى بالموافقة وصدفة توافق الأفعال وتشابهاً. كما ولا يدخل في التشبه بهذا القيد ما قام به الإنسان على وجه الضرورة بدفع ضرر أو لظروف خاصة به لأنه لم يتكلف أو يتقصد فعل ذلك^(١).

المطلب الثاني: النصوص الواردة في التشبه بالكفار

ولاً: النصوص المحرمة للتشبه بالكفار

لم يرد لفظ التشبه في القرآن، بل ورد بما هو أعم منه كالاتباع والتقليد والانقياد لهواء الكفار وأعمالهم. وورد لفظ التشبه في السنة النبوية عدة مرات. ونورد هنا بعض الأدلة التي تفيد تحريم التشبه بالكفار وتحدد معناه.

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، اقتضاء الصراط المستقیم لمخالفة أصحاب الجحیم، تحقیق ناصر

- ١- قوله تعالى ﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولن أتبع أهواءهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير﴾^(١).
- ٢- قوله تعالى ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم﴾^(٢).
- ٣- قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا واسمعوا﴾^(٣). فهذا نهي من الله تعالى أن يتلفظ المؤمنون بلفظٍ مباح في أصله لأن اليهود كانوا يستخدمونه بمعنى سيئ عندهم في حديثهم مع النبي ﷺ. ويقاس عليه في النهي كل أمر أصله الإباحة عندنا لكن اختص الكفار فيه بمعنى محرّم^(٤).
- ٤- حديث ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ (من تشبه بقوم فهو منهم)^(٥). قال ابن تيمية (وهذا إسناد جيد، وأقل أحوال الحديث أن يقتضي تحريم التشبه بهم، وإن كان ظاهره يقتضي كفر المتشبه بهم)^(٦).
- ٥- حديث أبي سعيد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال (لَتَبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِرْأً بِشِيرٍ وَذِرَاعاً بِذِرَاعٍ حَتَّىٰ لَوْ سَلَكَوا جُحْرَ ضَبٍ لَسَلَكَتُمُوهُ، قلنا يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟)^(٧). وفي الحديث إشارة إلى فساد في آخر الزمان وإلى انتشار الفتن واتباع المؤمنين الكافرين وتقليدهم في كل أمر.

سورة البقرة: ١٢٠.

سورة النساء: ١١٥.

سورة البقرة: ١٠٤.

ابن عطية، تفسير ابن عطية، ١/ ٤٢٦، ٤٢٥.

رواه أبو داود في سننه برقم ٤٠٢٧: السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبو داود، بعناية محمد عرامة، دار

القبلة-جدة، مؤسسة الريان-بيروت، المكتبة المكية-مكة، ط ١/١٩٩٨م، ٤/ ٣٩. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط:

إسناده قوي: الطحاري، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة

الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٩٤، ١/ ٢١٣.

^(٦) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١/ ٢٦٩-٢٧٠، بتصرف بسيط.

^(٧) رواه البخاري في صحيحه برقم ٣٤٥٦، ٦/ ٦٠٥.

- ٦- أثر عبد الله بن عمرو الموقوف (من بنى بأرض المشركين وصنع نيروزهم^(١) ومهرجاناتهم^(٢) وتشبه بهم حتى يموت جسر معهم يوم القيامة)^(٣).
- ٧- دليل سد الذريعة: وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية (إن المشاهدة في الظواهر وما يختصون به يورث تآلفاً مع صاحب هذه الظواهر فتورث بعدها توافقاً في الأخلاق والأعمال)^(٤).

ثانياً: الأدلة المبيحة لبعض أنواع التشبه مع مناقشتها

١- حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال (كان رسول الله ﷺ يحب موافقة أهل الكتاب فيما لم يؤمر به وكان أهل الكتاب يسدلون أشعارهم وكان المشركون يفرقون رؤوسهم فسدل النبي ناصيته ثم فرق بعد)^(٥). وهذا الحديث ليس على ظاهره في استحباب التشبه بأهل الكتاب فإن ذلك يتناقض مع النصوص المحرمة فوجب الجمع بينها. فيحتمل أنه ﷺ فعل ذلك تآلفاً لقلوبهم فلما أوحى إليه بالمخالفة خالف. ويحتمل أنه كان أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن يوافق فعل أهل الكتاب وإما أن يوافق فعل المشركين، فاختار موافقة أهل الكتاب لأنهم أقرب للمسلمين من المشركين، فلما أسلم المشركون تجمت عليه مخالفة أهل الكتاب. وهذا الاحتمال هو الذي رجحه ابن حجر على القول بالنسخ، وأضاف بأن الحديث بهذا المعنى لا ينفي حرمة التشبه بوجه عام بالكفار لورود ما يزيد عن ثلاثين حكماً وردت فيها أحاديث تمنع التشبه^(٦).

النيروز: كلمة فارسية معناها اليوم الجديد، وهو عيد لأهل فارس في أول يوم من السنة الشمسية الفارسية: مجموعة المؤلفين، المعجم الوسيط، ص ٩٦٢.

المهرجان: كلمة فارسية لعيد هو احتفال يقام ابتهاجاً بالاعتدال الخريفي: مجموعة المؤلفين، المعجم الوسيط، ص ٨٩٠.

(١) حديث رواه البيهقي في السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت، ط ١٣٥٦هـ، ٩/٢٣٤.

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١/٩٣.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٩١٧، ١٠/٤٤٣.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ١٠/٤٤٥.

والذي أراه أن أقصى ما يدل عليه الحديث هو نفي تعميم الحكم بجرمة التشبه بالكفار، فإنها قد تجوز في الأمور الدنيوية التي لم يجرمها نص إذا رُحيت منها مصلحة مشروعة؛ سواء كانت المصلحة تآلف قلوبهم أو التخثير بين مفسدتين واختيار أخفهما، أو دفع شر وبطش الكافر. وبعبارة أخرى فإن التشبه بالكفار في الأمور التي لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بعقائدهم يخضع للقواعد المقاصدية في الترجيح بين المصلحة والمفسدة وبين المفاصد فيما بينها.

٢- حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار رضي الله عنهما عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أن رسول الله (أقرَّ القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية)^(١). وهذا الحديث يؤكد التفسير الذي توصلت إليه سابقاً، فالرسول ﷺ أجاز الاقتباس من الكفار بما يحقق مصلحة المسلمين مما ليس له اتصال بعقائدهم^(٢).

٣- حديث أنس بن مالك قال (لما أراد النبي ﷺ أن يكتب إلى الروم قيل له أنهم لا يقرأون كتابك إذا لم يكن محتوماً، فاتخذ خاتماً من فضة ونقشهُ محمد رسول الله فكأنما أنظر إلى بياضه في يده)^(٣). وهو دال على الاقتباس من الكفار ما يحقق مصالح الدعوة الإسلامية في جعلها أقرب للقبول.

٤- حديث المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ (لبس حبة رومية ضيقة الكمين)، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح^(٤). قال المباركفوري في شرح هذا الحديث (ومن فوائد الحديث الانتفاع بثياب الكفار)^(٥). ورواه البخاري بلفظ (لبس حبة شامية) وذلك لأن الشام كانت تابعة للروم حينها^(٦).

رواه مسلم في صحيحه برقم ١٦٧٠، مطبوع مع شرح النووي لصحيح مسلم، ١٢٨/١١.

دوكوري، عثمان، التدابير الواقية من التشبه بالكفار، مكتبة الرشيد، الرياض، ط ٢٠٠١/١، ٥٥-٥٦.

رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٨٧٥، ٣٩٩/١٠.

(٤) رواه الترمذي في سننه برقم ١٧٦٨: الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، بعناية علي معوض وعادل عبد الموجود، مطبوع مع تحفة الأحوذى لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٩٩٨م، ٤٦٥/٥.

(٥) المباركفوري، تحفة الأحوذى، ٤٦٥/٥.

(٦) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٧٩٨، ٣٣٠/١٠.

٥ - حادثة حفر الخندق التي أشار بها سلمان الفارسي على رسول الله، فهي عادة خاصة بأهل فارس ومُميّزة لهم، إلا أنها ذات منفعة عامة في الحروب ولا علاقة لها بعقيدة أهل فارس فجاز للمسلمين اقتباسها^(١).

طلب الثالث: حقيقة التشبه المحرم

لقد اتضح من خلال النصوص المحرمة للتشبه بالكفار أن الشارع الحكيم قاصد مرید يميز المسلمين برسم ملامح واضحة وخاصة بشخصيتهم حتى لا تذوب وتسلخ من قيمها وعاداتها فيؤدي ذلك إلى الإعراض عن الدين والرضا بغيره. ذلك أن من شأن بعض أنواع التشبه الظاهري بأمر الكفار أن يورث بالعادة والتكرار تعاشياً وتآلفاً مع مرجعية تلك الأمور وهي الكفر، وكل ما أدى بالمآل إلى القبول والرضا بالكفر فهو محرم^(٢). فلا يسع أي بحث إنكار حرمة التشبه لضعف بعض أدلتها فإنها بمجموعها تتعاقد مع مقصد الشريعة في حفظ الدين. وفي المقابل يمكن أن يقال بأن كل تشبه لا يُظن فيه أن يؤدي إلى الرضا بالكفر هو من التشبه المشروع.

وقد تبين من خلال النصوص الواردة في التشبه أن الشارع لم يُطلق حكم الحرمة على وجه الإطلاق وفي كل الظروف بل حرّم حيناً وأجاز حيناً آخر. ومن خلال النصوص الصحيحة يتبين أن الشارع إنما أباح ذلك إذا حقق مصلحة معتبرة ولم يناقض أحكام الشرع. يجوز إذن والحالة هذه أن يعمم المفتي حرمة التشبه بالكفار، فليست كل أفعالهم تؤدي الرضا بالكفر والتآلف معه. ولا يمكن أيضاً التعميم بجواز التشبه في الأمور الدنيوية، فإن الأمور الدنيوية ما حرم الشارع التشبه بها لارتباطها بالحياة الخاصة للكفار أو لأنها تؤدي في المآل إلى الألفة مع الكفر. ومرجع الحكم في التشبه بالأمور الدنيوية هو مدى تحقيقه للمصالح المعتبرة أو درئه للمفاسد المتحققة. إن هذه القاعدة هي خير ما يُفسَّر به النهي عن

(١) ابن حجر، فتح الباري، ٧ / ٤٩١، والغزالي، فقه السيرة، ص ٤٩.

(٢) عبد القادر، فقه الأقليات المسلمة، ص ٥٩٨.

بعض الألبسة التي يختص بها الكفار ثم لبسه ﷺ لها كالجبة الرومية. وهو ما يفسر أيضاً سدل شعره ثم فرقه، واتخاذ الخاتم في المراسلات مع الملوك، واختياره لأمر في الجاهلية وإقرارها. وبالنظر إلى الواقع فإن أفعال الكافر منها ما هو أمر تعدي راجع إلى اعتقاد باطل، ومنها ما هو خاص بهم مرتبط بواقع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي غير عقدي، ومنها ما هو خاص بهم ولكنه ذو صفة المنفعة العامة، ومنها ما لا يختص بهم ولا يُميزهم عن غيرهم. وتفصيل حكم التشبه بأفعال الكفار من حيث نوعها ما يلي:

- ١- الأمور ذات العلاقة المباشرة بعقيدة الكفر: مثال هذه الأمور عباراتهم الدينية وأسمائهم الدينية وألبسة الكهان والتعميد والطاقيّة أو العبادة الدينية. فهذه الأمور لا شك في حرمة التشبه بها مطلقاً في كل زمان ومكان، وهي من أشد الصور حرمة (إلا عند وجود الضرورة الملحّة مثل النطق بالكفر). وقد تصل بصاحبها إلى الكفر إذا رضي به أو قصده بذاته وهو تفسير ظاهر الحديث الذي مر (من تشبه بقوم فهو منهم).
- ٢- الأمور الدنيوية المختصة بالكفار والتي يُعرفون بها لارتباطها بواقع اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي خاص بهم: ومثال هذا النوع الألبسة الشعبية والعادات الاجتماعية المختلفة مما له ارتباط بتاريخهم وثقافتهم وحضارتهم كالاحتفالات الوطنية والمناسبات الدنيوية كأعياد الميلاد، وعيد الأم وعيد الحب وغيرها. والأصل في حكم التشبه بهذه الأمور للمسلمين في ديار الإسلام هو الحرمة لعدم المصلحة ولأن تقليدهم في مثل هذه الأمور يدل على انهزام فكري واجتماعي للأمة المسلمة لتوهم أن مثل هذه الأمور هي مقومات تصنع وتوقظ الحضارة الإسلامية النائمة. وحرمة التشبه بهذا النوع ليست بنفس درجة حرمة التشبه بالنوع السابق بل أقل منها حرمة وإثماً. غير أن التشبه بمثل هذه الأعمال يجوز في حال الأقليات المسلمة في الغرب إذا لم تخالف حكماً شرعياً بعينه. وسبب هذا الحكم هو وجود المصلحة الراجحة عند الأقليات المسلمة لموافقة المجتمع المحيط فيما لا يخالف حكماً شرعياً من أجل ضمان الحياة الكريمة وتوصيل رسالة الإسلام للآخرين دونما تشويه-وسيتوضح هذا الحكم في آخر هذا المبحث عند الحديث عن موقف الأقليات المسلمة من أحكام التشبه.

٣- الأمور الدنيوية المختصة بالكفار ولكن فيها مصلحة معتبرة للمسلمين، ويُلحق فيه ما نُهي التشبه به سداً للذريعة فإنه يباح عند المصلحة الراجحة^(١): ومثال هذا النوع عادة حفر الخنادق في الحروب عند الفرس. ومثاله أيضاً ما قاله ابن مفلح (..) وهذا من جنس اختياره أن الفصاد^(٢) في البلاد الرطبة أولى، وأن الاغتسال بالماء الحار في البلاد الرطبة أولى من الأدهان اعتباراً في كل بلد بعادهم ومصالحتهم^(٣). ومثاله أيضاً الابتكارات التي وصل إليها الكفار في التنظيمات الإدارية مما يختصون بها ولم تنتشر بعد في العالم. فمثل هذه الأمور يجوز التشبه بما لفعله ﷺ. ولكنه قد يكون التشبه في هذه الحالة محرماً إذا قصد بذلك جبههم لكفرهم، أو اعتقد أن التشبه بهم يورث رقياً فكرياً على خلاف الفكر الإسلامي، لأن الواجب على المسلم الاعتزاز بدينه وقيمه^(٤).

٤- الأمور التي لا تختص بأهل الكفر وليست مميزة لهم ولا علامة دالة عليهم، أو كانت في أصلها كذلك ثم انتشرت وعمت حتى زالت تلك الصفة عنها؛ وهذا النوع هو الغالب في أيامنا هذه بفضل العولمة وثقافة الأسرة الدولية الصغيرة. فلم تعد الألبسة خاصة ببلد أو بآخر، ولم تعد بعض العادات الاجتماعية خاصة لبلد معين؛ كاعتياد الشخص الأكل ماشياً وفي المناطق العامة واعتياد الرجال قص شعورهم وعدم تركها طويلة كالنساء. فهذه الأمور التي يفعلها كل البشر فقدت هويتها الأصلية لم تعد داخلية في التشبه المحرم فجاز فعلها^(٥).

اللوحيق، التشبه المنهي عنه، ص ١١٣.

الفِصاد: فَصَدَهُ يَفْصِدُهُ فَصَاداً وَفِصَاداً، وَالْفَصْدُ شِقُّ الْعِرْقِ وَقَطْعُهَا، وَتَفْصِدُ حَبِيْنَهُ أَيْ تَفْصِدُ عِرْقَ الْجَبِينِ بِمَعْنَى

سَالٍ، وَهِيَ مِنْ عَادَاتِ الْمَنَاطِقِ رَطْبَةِ الْجَوْ: ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، ١٠/٢٧٠-٢٧١، مَادَّةُ (فَصَد).

(٣) ابن مفلح، محمد، الآداب الشرعية، تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/١٩٩٦،

٤٩٣/٣.

(٤) دوكوري، التدابير الواقية، ١/٥٦، بتصرف وزيادة.

(٥) قلعه جي، الموسوعة الفقهية، ١/٤٨٦.

المطلب الرابع: موقف الأقليات المسلمة من أحكام التشبه

لا شك بأن الأقليات المسلمة تعيش وضعا خاصا قد يعفيها من بعض أحكام التشبه لا تكون غيرها. ذلك أنها لا تعيش في عزلة ومنعة الإسلام، بل تحت سلطان الكفار وكثرتهم مما يشكل عليها ضغطاً اجتماعياً يدفعها إلى التشبه بهم في هيئتهم وعاداتهم. وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية - وهو من أكثر المشددين في أحكام التشبه نتيجة ضياع الأمة والحروب التي عاشها عصره - (ومثل ذلك اليوم هو أن المسلم بدار الحرب أو دار كفر غير حرب لم يكن مأموراً بالمخالفة لهم في الهدي الظاهر لما عليه في ذلك من الضرر بل قد يستحب للرجل أو يجب عليه أن يشاركهم أحيانا هديهم الظاهر إذا كان في ذلك مصلحة دينية من المسلمين، ونحو ذلك من المقاصد الحسنة)^(١).

والذي أراه أن الذي يَسْقُطُ من حكم التشبه في حق الأقليات مُقَيَّد بما يحتاجون إليه بحسين العلاقة مع غير المسلمين ولحفظ دينهم والدعوة إليه، وهو ما يدخل في إطار النوع الثاني من أنواع التشبه. ويبقى النوع الأول من التشبه محرماً عليهم إلا عند تعرضهم للإكراه الملجئ الذي يبيح النطق بالكفر وهو ما لا وجود له في أمريكا. كذلك فإن المسلمين من أصل أمريكا الأصليين لهم لباسهم الخاص وعاداتهم المتأثرة بالمجتمع فلا يجوز لنا أن نُلزِمهم بذلك إلا ما تناقض من كل وجه مع الشرع. فهم في هذه الحال لم يتكلفوا التشبه بالكفار ولم يغيروا من عاداتهم ويأخذوا بعادات أهل أمريكا، بل هم أهل أمريكا وهذه عاداتهم. وكذلك المسلمون المهاجرون الذين توطنوا تلك البلاد فإنه يجوز لهم التشبه في الملبس والمأكل درءاً لمفسدة التمييز العنصري وجلباً لمصلحة تأليف قلوب الكفار وتقريبهم للإسلام.

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١ / ٤٧١.

المبحث الثالث

أحكام المَدَاراة

المطلب الأول: معنى المداراة

أولاً: المعنى اللغوي

المداراة في اللغة مصدر داراه، وفيها لغتان: بالهمزة "المداراة" بمعنى اتقاء الشر، وبغير الهمزة "المداراة" بمعنى احتلت له. ويُقال داراه مُداراةً، والدَّرء بمعنى الدَّفْع، والمُدَاراة المدافعة. وهي في حسن الخلق والمعاشرة، يقال داريته مداراة إذا اتقىته ولايته^(١). ومداراة الناس تعني بلايتهم وحسن صحبتهم واحتمالهم لئلا ينفروا عنك^(٢)؛ يقال داراه أي لطفه ولاينه ورفع واتقاه^(٣). وكثيراً ما تُخلط المداراة بالمداهنة فأقول فيها:

المداهنة في اللغة المصانعة واللين، وقيل: إظهار خلاف ما يضمّر. والأدّهان: الغش، ودَهَن الرجل إذا نافق كما في قوله تعالى {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}^(٤)؛ بمعنى ودُّوا لو تنافقوا. وتلاين في دينك^(٥). ويتضح الخلاف من حيث اللغة أن المداهنة تكون ملاينة في الدين والغش والخداع على حساب الدين، بخلاف المداراة فهي ملاينة في الظاهر دون الغش أو الخداع ودون التنازل عن المبادئ الإسلامية.

(١) ابن منظور، لسان العرب، ٤/٣١٤ - ٣١٧، مادة (درأ).

(٢) المصدر السابق، ٤/٣٤١، مادة (دري).

(٣) مجموعة المؤلفين، المعجم الوسيط، ص ٣٠٦، مادة (داراه).

(٤) سورة القلم: ٩.

(٥) ابن منظور، لسان العرب، ٤/٤٣٤، مادة (دهن).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

لم يخرج المعنى الاصطلاحي للمداراة عن معناه اللغوي إلا بزيادة ضبط وإيضاح، ولذا سأنقل نبذة من تعريفات العلماء، لما فيها من دقة في العبارة:

❖ قال ابن بطال (هي خَفْضُ الجناح للناس ولين الكلمة وترك الإغلاظ لهم في القول، وهي الرفق بالجاهل في التعليم وبالفاسق في النهي عن فعله وترك الإغلاظ عليه حيث لا يُظْهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلُطف القول والفعل لاسيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك)^(١). ثم يَرُدُّ ابن بطال التشابه بين المداراة والمُدَاهنة فيقول (وظن بعضهم أن المداراة هي المداينة فغلط. لأن المداراة مندوب إليها والمداينة محرمة، والفرق أن المداينة من الدَّهَان وهو الذي يَظْهَرُ على الشيء وَيَتَسَتَّرُ باطنه، وفسرها العلماء -أي المداينة- بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه)^(٢).

❖ قال القاضي عياض (هو بذل الدنيا لصالح الدنيا والدين، وهي مباحة مستحسنة في بعض الأحوال خلاف المداينة المذمومة المحرمة وهو بذل الدين لصالح الدنيا)^(٣).

❖ قال ابن حبان (المداراة التي تكون صدقة هي تخلُّق الإنسان الأشياء المستحسنة مع من يدفع إلى عشرته ما لم يشبها بمعصية الله. والمداينة هي استعمال البرء الخصال التي تستحسن منه العشرة وقد يشوبها ما يكره الله عز وجل)^(٤).

تبين إذن أن المداراة ملاينة بالكلام وبذل للدنيا فقط في سبيل صلاح الدنيا والدين. مثلاً عندما تُكَلِّم الكافر أو الفاسق نكلمه برفق ولين دون مدح ما ليس فيه ودون تعظيمه ودون الرضا بحاله اتقاء لشره في الدنيا من أن يُضَيِّقَ على المسلم في دنياه أو دينه.

(١) نقلًا عن: ابن حجر، فتح الباري، ١٠ / ٦٤٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) القاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٨ / ٦٢.

(٤) ابن حبان، صحيح ابن حبان، ٢ / ٢١٨.

المطلب الثاني: مشروعية المداراة

لقد وردت في مشروعية المداراة نصوص عدة أذكر منها ما يلي:

١- قوله تعالى {فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى} ^(١)، فالأمر بالقول اللين لفرعون من المداراة التي تستهدف تأليف قلبه وإيصال الدعوة إليه، ثم اتقاءً من شره عند إعراضه.

٢- قوله تعالى {لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً} ^(٢). وهذه الآية تُحَرِّمُ اتِّخَاذَ الْكَافِرِينَ أَنْصَارًا وَحُلَفَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَّا إِذَا كَانَ ذَلِكَ فِي الظاهر اتقاءً من شره وبطشه. والتُّقَاةُ والتَّقِيَّةُ في اللغة بمعنى واحد وكلاهما قراءتان واردتان بمعنى الخشية والخوف ^(٣).

• قال ابن عباس في الآية (.. إلا أن يكون الكفار عليهم ظاهرين فيُظهرون لهم اللطف ويخالفونهم في الدين) ^(٤).

• قال الطبري في تفسيره (إلا أن تكونوا في سلطانهم فتخافوهم على أنفسكم فتُظهِرُوا لَهُمُ الْوَلَايَةَ بِالسُّتُكْمِ وَتَضْمُرُوا لَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَلَا تَشَايِعُوهُمْ عَلَى مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الْكُفْرِ) ^(٥).

• قال الشيخ محمد رشيد رضا في تفسيره للآية (والظاهر أن الاستثناء منقطع، والمعنى ليس لكم أن توالوهم على المؤمنين ولكن لكم أن تتقوا ضررهم بمواليتهم، وإذا جازت مواليتهم لاتقاء الضرر فجوازها لأجل منفعة المسلمين يكون أولى.. وهذه

^(١) سورة طه: ٤٤.

^(٢) سورة آل عمران: ٢٨.

^(٣) مجموعة مؤلفين، المعجم الوسيط، ص ١٠٥٢، مادة (وقى).

^(٤) الطبري، تفسير الطبري، ٣/ ٢٢٧.

^(٥) الطبري، تفسير الطبري، ٣/ ٢٢٧.

الموالة لا تختص بوقت الضعف بل هي جائزة في كل وقت... وكل ذلك من باب الرخص لأجل الضرورات العارضة^(١).

* وخلاصة ما تقدم في شرح الآية ما يلي:

أولاً: تجوز التقية عند الخوف من الظلم، وتكون باللسان فقط دون القلب لدفع الضرر.

ثانياً: إن المداراة أعم من التقية، ذلك أنها تكون حال الخوف وحال عدمه لأنها من أخلاق المسلم الحسنة في التعامل مع غيره.

ثالثاً: التقية لا تُقر منكرًا أو باطلاً، وإنما تكون بعدم إظهار العداوة للمحارب أو بالكلام الهين اللين معه حالة الخوف من ضرره.

رابعاً: لا يخفى انطباق ما قاله المفسرون بأن التقية تكون عندما يكون المسلم تحت سلطان الكفار ولا عزة للإسلام ولا منعة، وهي صورة الأقليات المسلمة في العالم.

حديث البخاري في باب المداراة مع الناس (أن عائشة رضي الله عنها أخبرت أنه استأذن على النبي ﷺ رجلٌ، فقال: ائذنوا له فبئس ابن العشيرة - أو بئس أخو

العشيرة، فلما دخل ألان له الكلام. فقلت يا رسول الله، قُلْتَ ما قُلْتَ ثم أَلْتَتْ له في القول. فقال: أي عائشة إن شرَّ الناس منزلة عند الله من تركه - أو ودعه - الناس اتقاء

فُحْشِهِ^(٢). وأشار ابن حجر في شرحه للحديث أن في بعض الروايات (إنه منافق أذاريه عن نفاقه وأخشى أن يُفسد على غيره)^(٣)

قال القاضي عياض (وإلانة النبي ﷺ له بالقول بعد هذا القول تألفاً لمثله على الإسلام.. وحديثه أصل في المداراة)^(٤).

(١) محمد رشيد رضا، تفسير المنار، ٣ / ٢٣٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦١٣١، ١٠ / ٦٤٨، ورواه مسلم في صحيحه برقم ٢٥٩١، ٨ / ٦٢، مطبوع مع شرح القاضي عياض.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ١٠ / ٦٤٩.

(٤) القاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٨ / ٦٣.

- ٤ - عموم حديث أبي ذر قال: قال رسول الله (لا تحقرن من المعروف شيئاً، فإن لم تجد فلاين الناس ووجهك إليهم منبسط)^(١). ويلاحظ فيه دلالة "شيئاً" على العموم، والمراد عدم احتقار المعروف ولو كان قليلاً أياً كان مصدره. وقوله (فإن لم تجد فلاين الناس) صورة تنطبق على الفاسق والكافر الذي لا خير فيه فكيف إن كان فيه بعض الخير للمسلمين؟
- ٥ - حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قوله (إنما يُحرّم على النار كل هينٍ لئن قريب سهل)^(٢).
- ٦ - كتابة الرسول ﷺ إلى هرقل ومخاطبته بـ (هرقل عظيم الروم)^(٣)، وهو وصف لحاله وتزييل للناس عند مقامهم من باب المداراة لاستمالة قلبه.

المطلب الثالث: حكم المداراة في واقع الأقليات

لقد تبين من خلال النصوص الكثيرة أن المداراة من خلق المسلم سواء مع المسلم أم مع غير المسلم. وهي تزيد أهمية في واقع الأقليات المسلمة لأنهم يعيشون في غير عزة ومنعة، وعليهم -وجوباً شرعياً- أن يمارسوا خلق المداراة في جميع جوانب علاقتهم مع غير المسلمين -تقاء من شرهم وخوفاً من بطشهم. وفي هذا يقول الشريف الكتاني (فإذا تخوّف الإنسان مراً يجب الاحتراز منه كائناً من جهتهم، بأن يغلب الكفار أو يكون المؤمن بينهم أو في بلد ييس هو أو الإسلام قوياً فيها أو لهم ولاية عليه؛ فيداريهم باللسان ويساعدهم بقدر ما يصرف شرهم وأذاهم بالظاهر لا بالاعتقاد)^(٤). والأصل الدعوي في العلاقة مع غير المسلم يؤكد حكم مداراته لأنها تحقق هدف تأليف القلوب، وتعين على تقبل الناس للإسلام.

(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٦٨، قال الشيخ الأرناؤوط: يصح بشواهده، ٢ / ٢١٤.

(٢) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٤٦٩، قال الشيخ الأرناؤوط: يصح بشواهده، ٢ / ٢١٥.

(٣) رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس برقم ١٧٧٣، ١٢٢/٦، مع شرح القاضي عياض.

(٤) الكتاني، الشريف جعفر ابن إدريس، أحكام أهل الذمة، تحقيق حمزة الكتاني، دار البيارق، عمان، ط ٢٠٠١م، ص ٩٢.

المبحث الرابع

العرف ومكانته في العلاقة مع غير المسلمين

أطلب الأول: معنى العرف في اللغة والاصطلاح

أولاً: المعنى اللغوي

قال ابن فارس في معنى العرف لغة (العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض، والآخر يدل على السكون والطمأنينة. ويأتي المعنى الثاني بمعنى المعرفة والعرفان. هذا أمر معروف من سكونه إليه لأن من أنكر شيئاً توحش منه نبتاً عنه، والعرف: المعروف، وسمي بذلك لأن النفوس تسكن إليه^(١). والمعروف اسم جامع كل ما عُرف من طاعة الله والتقرب إليه والإحسان إلى الناس مما هو من الصفات الغالبة بينهم بحيث أنهم لو رأوه لم ينكروه^(٢).

إذن فالعرف في الاستعمال اللغوي هو الشيء المعروف والمألوف والمستحسن الذي تلقاه العقول السليمة بالقبول والسكون^(٣).

ثانياً: المعنى الاصطلاحي

أما التعريف الاصطلاحي للعرف، فقد وردت عدة تعريفات له عند الفقهاء أوجز منها فيما يلي:

(١) ابن فارس، مقاييس اللغة، ٢/ ٢٤٦، مادة (عرف)، بتصرف.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٩/ ١٥٥، مادة (عرف).

(٣) الزرقاء، المدخل الفقهي، ١/ ١٤١.

- ١- التعريف الذي نقله ابن نجيم (العادة عبارة عما يستقر في النفوس من الأمور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة)^(١).
- ٢- تعريف الدكتور فتحي الدريني (العرف ما يغلب على الناس من قول أو فعل أوترك)^(٢)، وهو قريب من تعريف مجمع الفقه الإسلامي بجدة (ما اعتاده الناس وساروا عليه من قول أو فعل أو ترك)^(٣).
- ٣- تعريف الشيخ مصطفى الزرقا (عادة جمهور قوم في قول أو فعل)^(٤).
والتعاريف الواردة متقاربة مع تميز بعضها بسهولة العبارة، غير أن هناك فروقاً بسيطة بينها أوجزها فيما يلي:
- ٤- لقد انتقد التعريف الأول بأنه غير منضبط لرده العرف إلى الطباع السليمة، وهي ما يصعب تحديدها مع تعيُّرها المستمر^(٥). قلت: إن هذا التعريف قد شمل العرف من حيث نشوئه وصفة وجوده بسكون النفوس إليه كما هو في اللغة، كما وشمل العرف الفاسد والمعتبر في الشرع. لذلك فإني أراه تعريفاً شاملاً لجميع الأعراف مهما كان الموقف الشرعي منها، لأننا نريد أن ننظر في الأعراف ثم نحكم عليها. وعيب هذا التعريف هو الصعوبة في العبارة والتطويل الذي يمكن الاستغناء عنه.
- ٥- لقد أضاف الدكتور الدريني كلمة (أو ترك) على تعريفات غيره، وهي إضافة مهمة لأن العرف قد يكون على ترك أمر، كترك غطاء الرأس أو ترك لباس معين. غير أنني قد أعتذر لمن لم يورد هذا القيد بأنه أطلق لفظ (فعل) ليشمل الفعل الإيجابي والسلبي، ولكن الإيضاح خير من الإضمار.

ابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٩٣.

(١) الدريني، محمد فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣/١٩٩٧م، ص ٤٥٢.

(٢) مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٥، ٤ / ٣٤٦٥، جدة، ١٩٨٨م، قرار رقم (٩) بشأن

العرف، الدورة الخامسة (١٠-١٢/١٩٩٧م).

(٣) الزرقا، المدخل الفقهي، ٢ / ٨٧٢.

(٤) الأشقر، عمر سليمان، الأعراف البشرية في ميزان الشريعة، دار النفائس، عمان، ط ١/١٩٩٣، ص ١٤.

٣- تعريف الشيخ الزرقا شمل العرف الخاص والعام، حيث أن لفظ (جمهور) دل على أنه لا بد للعرف أن يكون بين عدد كبير من الناس وليس بين الأفراد وفي خاصتهم. فهذا القيد هو الذي فرق بين العرف والعادة بكون العادة تعم الأفراد والجماعات أما العرف فهو لعدد كبير من الناس. ودل لفظ (قوم) بتكثيره على شمول أهل بلد معين أو أهل حرفة معينة أو على شمول الناس أجمعين في كل مكان. وأرى أن هذا التعريف كان دقيقاً في تحديد معنى العرف ولكن مع إضافة (أو ترك) في آخره. ولا يلزم من هذا التعريف تعريف الشيء بنفسه أو الدُّور؛ لأن العرف عند الشيخ الزرقا نوع من أنواع العادة وليس مرادفاً له، وقد عرف العادة بأنها (الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية)^(١). فإذا أدخلنا تعريف العادة هنا يكون التعريف المختار للعرف هو: الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية لدى جمهور قوم في قول أو فعل أو ترك.

المطلب الثاني: حجية العرف وشروطه ومجالاته في التشريع

أولاً: حجية العرف في التشريع

يرى العلماء أن العرف حجة شرعية معتبرة. حيث يقول الإمام الشاطبي (العوائد الحارية ضرورية الاعتبار شرعاً كانت شرعية في أصلها أو غير شرعية)^(٢). وكذلك يقول ابن عابدين (واعلم أن اعتبار العادة والعرف رجع إليه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلاً)^(٣). وهذا هو قرار مجمع الفقه الإسلامي بجدة في دورته الخامسة^(٤)، وقرار المؤتمر

(١) الزرقا، المدخل الفقهي العام، ١/٢، ٨٧١.

(٢) الشاطبي، الموافقات، ٢/٥٧٣.

(٣) ابن عابدين، نشر العرف، ٢/١١٥.

(٤) مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٥، ٤/٣٤٦٥.

الفقهي الأول لرابطة علماء الشريعة بأمريكا الشمالية^(١). وقد نشأ عن اعتبار العرف حجة في الشرع قواعد فقهية تضبطه وتوجهه، من أبرز أمثلتها:^(٢)

- ١- العادة مُحَكِّمة.
- ٢- العرف كالشرط- أو المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.
- ٣- التعيين بالعرف كالتعيين بالنص.
- ٤- العرف أصل يرجع إليه في التخاصم.
- ٥- الإطلاق محمول على العادة.
- ٦- الحقيقة تترك بدلالة العادة.
- ٧- لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان.
- ٨- الممتنع عادة كالممتنع حقيقة.

وليس مجالنا هنا إيراد الأدلة على اعتبار العرف حجة شرعية، بل يقتصر على تحديد أحكام التي يؤثر فيها العرف بما يتصل بواقع الأقليات المسلمة.

نياً: مجالات عمل العرف في التشريع

ليس العرف حجة على وجه الإطلاق وبقدرة ذاتية منه لأن ذلك يفتح الباب للأهواء والنفوس للعبث بالشرع وهذا مما لا يجوز^(٣). ولذلك فقد حدد العلماء المجالات التي يؤثر العرف فيها كما يلي:

- تخصيص عام النصوص الشرعية وتقييد مطلقها إذا لم يرد نص خاص يخالفه أو قاعدة عامة تنقضه: وهذا النوع من العرف يطلق عليه "العرف التشريعي" لأنه يكون مصدراً

رابطة علماء الشريعة، البيان الختامي للمؤتمر الفقهي الأول، القرار الأول.

^(١) للرجوع إلى شرح هذه القواعد يرجع إلى: الزرقا، المدخل الفقهي، ١ / ١٤٥. وابن نجيم، الأشباه والنظائر، ص ٩٣، وشبير، القواعد الكلية، ص ٢٢٩-٢٦٦، الروكي، محمد، قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للفاضل عبد الرهاب البغدادي المالكي، دار الأرقم، دمشق، ط ١ / ١٩٩٨م، ص ٢١٦.

^(٢) المرجع السابق، شبير، القواعد الكلية، ص ٢٤٥، ومجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٥، ٤ / ٣٤٦٥. والأشقر، الأعراف البشرية، ص ٥٣.

لحكم مسألة هي من مشمولات حكم عام^(١). غير أن المخصص في الواقع هنا ليس ذات العرف بل المصلحة المناسبة المعقولة المعنى التي يستند إليها. والسبب في ذلك كما يرى الدكتور الدريني (أن العرف الصحيح- بما يرتد إلى أصل عام من أصول الشريعة يشهد له بالاعتبار- يرتقي بحكمه إلى قوة النص التشريعي الملزم .. فيجعل حكمه سارياً على غير موضوع العرف)^(٢). ويشترط لهذا النوع من العرف أن يكون سارياً وقائماً وقت تشريع النص العام لأن التخصيص بيان لإرادة الشارع من العموم فلا بد أن يكون دليلاً مقترناً بالعام من حيث الزمن^(٣). ومثال هذا النوع لفظ الأيمان في آية {لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان}^(٤). فالأيمان في عرف الشارع هي للحلف بالله تعالى دون الحلف بالطلاق لأنه لم يكن معهوداً زمن التزول^(٥). وهذا النوع من العرف لا علاقة له بموضوع بحثنا لأنه لا يدخل فيه إلا العرف المرافق لتشريع النص في العهد النبوي.

تفسير النصوص الشرعية التي لم يرد نص في تفسيرها: فقد وردت بعض نصوص الشارع بصيغة مطلقة دون ذكر قيد فيقوم العرف بتقيدها، كما ووردت نصوص أرجعت التقييد إلى ما يتعارف عليه الناس.

فمثال الأول: وجوب المهر في الشرع دون تفصيل في تقسيمه إلى مؤجل ومقدم، فحاء التقسيم بالعرف مُقَيِّداً لما أطلقه الشارع.

ومثال الثاني: قوله تعالى {ومتعوهن على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعاً بالمعروف}^(٦)، وقوله تعالى {وعاشروهن بالمعروف}^(٧).

ابن عابدين، نشر العرف، ١١٥ / ٢.

الدريني، المناهج الأصولية، ص ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٥٧.

(٣) سورة المائدة: ٨٩.

(٤) الدريني، المناهج الأصولية، ص ٤٦٢.

(٥) سورة البقرة: ٢٣٦.

(٦) سورة النساء: ١٩.

وقد يكون العرف محصّصاً لألفاظ تجري بين الناس في تعاملاتهم، كلفظ الولد يطلق على الذكور عند بعض الناس فيحتكم إليه عندما يُطلق أحدهم لفظ "الولد" في بيع أو وصية أو يمين. ومثال هذا العرف المخصص أن الشارع أسقط شهادة من خُرمت مروءته ولكنه ترك تحديد حوارم المروءة إلى الأعراف. وهذا النوع من العرف يُطلق عليه "العرف التفسيري".

بناء الأحكام الشرعية التي لم يرد فيها نص محرم أو موجب ولا قاعدة عامة ضابطة لها: ومثال هذا عقد المضاربة، فقد أقره النبي ﷺ لتعارف الناس عليه فأصبح بإقراره تشريعاً^(١). وهذا النوع من العرف مجاله واسع في فقه الأقليات المسلمة، وخاصة في العادات الاجتماعية. ذلك أن الشارع لم يحدد عادات اجتماعية للمجتمع المسلم بل اكتفى بوضع أطر عامة - وخاصة أحياناً - للسمات التي ينبغي أن يتصف بها. فالمسلمون في أمريكا قد تعارفوا على تقاليد معينة في مراسم الزواج مثلاً، فينبغي أن يكون مرجع الأحكام عند الخلاف إليها ما لم تناقض الشرع.

تجديد وتغيير الأحكام الشرعية التي بنيت على العرف إذا تغير ذلك العرف: وحول هذا يقول الإمام القرافي (إن إجراء الأحكام التي مُدركها العوائد مع تغير تلك العوائد خلاف الإجماع وجهالة في الدين بل كل ما هو في الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة إلى ما تقتضيه العادة المتجددة)^(٢). وتغيير الأعراف والعادات هو أحد أسباب وجود المذهب القديم والمذهب الجديد للإمام الشافعي^(٣).

^(١) شيبير، القواعد الكلية، ص ٢٤٤ + الأشقر، الأعراف البشرية، ص ٤٣.

^(٢) القرافي، أحمد بن إدريس المصري المالكي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ودار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٢ / ١٩٩٥ م، ص ٢١٨.

^(٣) خلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت، ط ٤ / ١٩٧٨، ص ١٤٨، والزرقا، المدخل الفقهي، ٢ / ٨٩٤.

٥- تحديد وبيان معنى الضروريات والحاجيات والتحسينيات^(١): ذلك أن الضرورة والحاجة تختلف بحسب المكان والزمان. فمثلاً قد يكون اقتناء الحاسب الآلي حاجة ملحة في حياة الفرد الأمريكي لأنه من خلاله يتصل مع الناس، ومن خلاله أيضاً يقوم بشراء الحاجيات التي لا تتوفر في بلده. بينما هذا المعنى غير متوفر في الحاسب الآلي عند كثير من دول العالم.

ثالثاً: شروط قبول العرف حجة شرعية

- لقد ذكر علماؤنا شروطاً لاعتبار العرف حجة شرعية في المجالات المحددة التي سبق كرها، أوجزها فيما يلي:^(٢)
- ١- أطراد العرف أو غلبته: وتفسير ذلك بالألا يكون العرف مضطرباً من حيث وجوده وانتشاره، بل أن يكون ثابتاً مستمراً معمولاً به في جميع الأحوال عند من تعارفوا عليه ولو على وجه الغالب.
 - ٢- أن يكون العرف المراد الاحتكام إليه قائماً عند التصرف أو عند إنشاء الحكم أو تجديده: وذلك لأن الحكم لا يمكن أن يُبنى على عرف لم يوجد بعد، سواء كان العرف التشريعي أم العرف التفسيري. فإذا تغير العرف وكان الاتفاق مبنياً على العرف السابق فإنه يُرجع إليه لا إلى العرف الحادث، أي أنه لا عبرة بالعرف الطارئ.
 - ٣- أن لا يعارض العرف تصريح بخلافه لأن ذلك يلغي عمل العرف.
 - ٤- ألا يخالف العرف نصاً شرعياً أو قاعدة عامة أو مقصداً شرعياً. فكل عرف ناقض الشرع فلا عبرة به. ومخالفة العرف للأدلة الشرعية واقع على أربع صور:^(٣)

(١) رابطة علماء الشريعة في أمريكا الشمالية، البيان الختامي للمؤتمر الفقهي الأول، ديترويت-أمريكا، ١٩-٢٢/١١/١٩٩٩م، القرار الأول.

(٢) مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٥، ٤/٣٤٦٦. وشبير، القواعد الكلية، ص ٢٤٥ + الزرقا، المدخل الفقهي، ٢/٨٩٧.

(٣) الزرقا، المدخل الفقهي، ٢/٩٠٣- بتصرف.

أ- اصطدام العرف بنص شرعي خاص من الكتاب أو السنة من كل وجه: ولا يجوز اعتبار العرف هنا بحال. ويعلل ذلك الشاطبي فيقول (لأن الشرع موضوع على أنه دائم أبدي... وإنما معنى الاختلاف أن العوائد إذا اختلفت رجعت كل عادة إلى أصل شرعي يحكم به عليها)^(١) والاستثناء من هذا ما إذا كان النص الخاص حين وروده بُني على العرف أو عُلِّلَ به، فإن النص يكون خاضعاً للعرف ويتبدل بتبدله. ومثاله النص الوارد على أن إذن البكر في زواجها هو صمتها، فذلك راجع إلى أن عرفهم دل على قيام الصمت مقام الكلام، فإذا تغيرت العادة لم يعد الصمت علامة الرضا. وأضيف مثلاً هاماً في الأعمال الجبلية أو غير التعبدية التي قام بها الرسول ﷺ والصحابة من بعده والتي أصلها الإباحة مع الثواب عند نية التشبه بالنبي ﷺ. فإن هذه الأعمال هي من الصفات الحسنة في العرف السائد في وقتهم، فلا يعني ذلك استمراره على الدوام. فلو تعارف الناس على أن من يطيل ويجدل شعره هو متشبه بالنساء زالت الإباحة عن هذا الأمر. وقريب منهم عرف الصحابة في معايير النظافة والجمال في اللباس وتسريح الشعر.

ب- اصطدام العرف الخاص بعموم النص: وهذا العرف يُخصص النص العام على خلاف بين العرف القولي والعملية وبين العرف العام والعرف الخاص^(٢). والصواب كما يقول الدكتور الدريني (أن علة التخصيص هو ما يوجب تبادر الذهن إلى المعنى غير الموضوع له والتبادر أمانة الحقيقة وهي هنا الحقيقة العرفية قولاً وعملاً فيتعين إرادتهما)^(٣).

ج- اصطدام العرف الحادث مع النص العام: وهذا العرف افتقد شرط المقارنة للنص حتى يخصصه فلا يجوز العمل به لأنه ترك الشرع لأقوال الناس

(١) الشاطبي، الموافقات، ٥٧٣ / ٢.

(٢) ابن عابدين، نشر العرف، ١١٦ / ٢.

(٣) الدريني، المناهج الأصولية، ص ٤٦١.

وعادتهم. لكن العرف الطارئ يعتبر في حالتين: الأولى: أن يكون النص التشريعي نفسه معللاً بالعرف. والثانية: أن يكون النص التشريعي معللاً بعلة ينفيها العرف الحادث سواء كانت علة منصوصة أم مستنبطة^(١). ومثل لهذا الاستثناء الشيخ الزرقا بما يجليه بياناً^(٢).

د- تعارض العرف مع الأحكام الاجتهادية المختلف فيها: إن هناك شبه اتفاق على أن الحكم الثابت بالقياس يُترك للعرف ولو كان حادثاً، لأن العرف دليل الحاجة ولم يعارضه نص خاص^(٣). مثال ذلك جواز بيع النحل ودود القز مع أنه خلاف القياس لأن العرف قد جرى على التعامل بهما^(٤).

المطلب الثالث: نظرة في بعض الأعراف الأمريكية ومدى توافقها مع الشرع

أولاً: أمثلة على بعض الأعراف الأمريكية

إنه من الصعب جداً في بلد متعدد الثقافات والحضارات أن يحدد العرف فيه تحديداً دقيقاً خاصة في مجال العادات الاجتماعية. أيضاً فالأعراف الأمريكية تمر دوماً بتغيرات وتحولات سريعة جداً بمقابل الأعراف في بقية دول العالم. ولا شك أن أهم ما يواجه المجتمع الأمريكي من تحدي هو إمكانية وجود حوار عملي بين مختلف الأعراف، من أجل تحديد المعايير المرافقة للعرف الاجتماعي لكل فئة ونمط الظروف التي نشأت فيها^(٥).

إن هذا لا ينفي وجود أعراف عامة لجميع فئات المجتمع الأمريكي بوجه عام وأعراف خاصة لكل فئة على حدة. فمن العرف العام التحية بين الناس (هاي)، وتقديم التهنية في كل من المناسبات الدينية والدينية بلفظ (عظلة سعيدة) بدلاً من التهنية الدينية بعيد الميلاد مثلاً. كذلك

الزرقا، المدخل الفقهي، ٢ / ٩٢٣.

^(١) المرجع السابق.

^(٢) المرجع السابق، ٢ / ٩٣١.

^(٣) المرجع السابق.

^(٤) هاشم، مازن، رؤية منهجية للواقع: الأقليات بين العرف والقانون الأمريكي، مجلة الرشاد، مركز دراسات الثقافة

والحضارة، أمريكا، السنة الأولى، العدد ٣، ١٩٩٦م، على موقع المجلة: www.alrashad.org

فهناك أعراف تتعلق بمفاهيم المجتمع الأمريكي حول الأسرة والعلاقات الاجتماعية تقضي مثلاً بالاجتماع العائلي أيام الأعياد والعطل الرسمية. ومن الأعراف اللفظية أن إطلاق لفظ (زنجي) أو (أسود) يعتبر إهانة لهذه الفئة، ولكن يُطلق عليهم (الأمريكان الأفريقيين). ومن الأعراف الأمريكية في الريف التحية على الجار أينما رأيته، وإقامة علاقات حميمة مع الجيران بخلاف أعراف المدن الكبيرة التي تقتصر علاقة الجار فيها بالمشاركة بجمعية الحماية من الحرائق الخاصة بالحي. كذلك فإن تشبيك أيادي الرجال في الأماكن العامة يُعد في العرف علامة على علاقة شاذة بخلاف المصافحة بينهم. أيضاً فإن العناق والتقبيل على الخدين بين المذكور البالغين -حتى مع الأبناء- يعد علامة على تحرش جنسي إلا عند الوداع واللقاء. وقد حصلت حادثة صدام في الأعراف مع أسرة مسلمة شوهد فيها الأب يقبل ابنته الصغيرة ويد وداعها إلى المدرسة بشكل يزيد عن حدود قبلة الأب لابنته في العرف الأمريكي، فاعتُبر ذلك تحرشاً جنسياً وحُكم على الأب بعدم صلاحيته كأب^(١). وهناك عرف يحرم زواج أبناء العمومة والخطولة، مع سماح القانون بذلك. كما وأن إلقاء التحية على من تربطك به أو بما علاقة عمل أو حيرة أو دراسة من الآداب الاجتماعية العامة.

أما عن المسلمين، فهم بلا شك متأثرون بالعرف العام ولكنهم يضيفون إليه عرفاً خاصاً بهم يميزهم عن غيرهم. فيغلب على أعراف المسلمين من أصل أمريكي الشبه بالعادات الأمريكية، بينما يغلب على أعراف المسلمين المهاجرين بعدها عن الأعراف الأمريكية. فمثلاً يهود المسلمون على التحية الإسلامية (السلام عليكم) بالعربية أو الإنجليزية فيما بينهم حياتاً مع غيرهم. كما واعتاد المسلمون على إلقاء السلام على الجنس الآخر لأن ذلك لا يثير الشبهة كما هو الحال في بعض البلدان الأخرى. كما وأخذت الأسرة المسلمة في ترتيبها بعادات الأمريكيان بوجه عام مع التغيير بما يتفق والقيم الإسلامية، كوضع الطعام على مائدة واحدة للنساء والرجال ثم جلوسهم في أماكن متباعدة أو منفصلة بحسب سعة المنزل. كذلك فإن بعض المسلمين اعتادوا على لبس الكوفية أو غطاء الرأس إبرازاً لإسلامهم. واعتادوا على مشاركة الكفار في ملابسهم إلا ما كان محرماً كأن يكشف العورة. أيضاً

(١) المرجع السابق.

فالمسلمون يحاولون البعد عن كل ما يجلب الشبهة عنهم فلا يشبكون الأيدي معاً ولا يقبلون إلا عند اللقاء والوداع.

ثانياً: مدى انسجام مثل هذه الأعراف مع الموقف الشرعي

السؤال الذي يطرح نفسه هو مدى اعتبار العرف الأمريكي في التقييح والتحسين لما يرد به نص أو في تفسير معنى الضرورة والحاجة والتحسينية. وهذا الأمر كان مثار بحث مؤتمر الفقهي الأول لرابطة علماء الشريعة بأمريكا الشمالية. وقد وصلوا إلى قرار جيد في موضوع أقتصر عليه لما أراه فيه من فائدة وشمول للمسألة. فقد جاء القرار بما نصه: ^(١)

(وأما الأعراف التي نشأت في بيئات غير إسلامية فإنها توزن بميزان الشرع ولا يُستبعد منها إلا ما تعارض مع نص شرعي صحيح صريح أو خالف قاعدة شرعية كلية أو أحل بمقصد من المقاصد الشرعية. ولا بأس شرعاً من التيسير والتدرج في أثناء ذلك مع حديثي العهد بالإسلام أو حديثي الالتزام بأحكامه مع الاستمرار في توعيتهم وحثهم عليه حتى يتركوا (عن علم وقناعة) ما ألفوه من تلك الأعراف الفاسدة. أما ما لا يتعارض من تلك الأعراف مع الشرع فلا بأس بإقرارهم عليه وإن لم يتفق مع أعراف أخرى شائعة في بلاد المسلمين)

من خلال هذه القاعدة التي رسمناها ننظر إلى الأمثلة الموضوعية للأعراف في أمريكا. مثلاً ليس هناك مانع من اعتبار أعراف التحية والتهنئة بين الناس لأنها لا تخالف الشرع ^(٢). كذلك فإن على المسلم أن يراعي العرف حول ما يسمى بالمسافة الاجتماعية التي تقضي بوجود مسافة بين الشخص والآخر بحيث لا تتشابك أيدي الرجال البالغين ولا يقترب المسلم من غيره اقتراباً يثير في العرف نفوراً من المسلم. وعليه أيضاً أن يحترم العرقيات

^(١) رابطة علماء الشريعة في أمريكا الشمالية، البيان الختامي للمؤتمر الفقهي الأول، ديترويت-أمريكا، ١٩-٢٢/١١/١٩٩٩م، القرار الأول.

^(٢) سيأتي بيان أحكام التحية والتهاني وأدلتها في الفصل الرابع من البحث.

المختلفة في أمريكا فلا يتكلم بعبارة يمكن أن تُفسَّر على أنها اعتداء وإهانة لكرامتها لأن تهمة العنصرية ستنسب لدين الشخص أو وطنه الأصلي.

ولكنه تبرز من بين الأعراف الاجتماعية أمور تخالف الشرع، فينبغي ألا يُقرَّ المسلم بها وأن يعتقد فيها الحكم الذي جاء به الشرع. ومثال ذلك زواج بني العمومة والخوولة التي يحظر إليه على أنه من المحرمات، فليس لمسلم أن يعتقد ذلك وإن جاز له أن يمتنع فردياً عن ممارسة ذلك. وهذا الأمر يبرز أيضاً في الأعراف الفاسدة حول لباس المرأة وحول العلاقات المحرمة بين الرجل والمرأة وحول الاختلاط الخالي عن القيود. فينبغي على المسلمين أن يعملوا على زرع الأعراف الصحيحة بالتعاون المشترك فيما بينهم.

كذلك فإن المجتمع الأمريكي يمر بتحويلات وتغيرات اجتماعية وأخلاقية وعرفية مستمرار، وهو ما يبرز دور المسلمين في هذه التحويلات. وليس جواز مشاركة المسلم في تلك موضع بحث لأنه جزء منها شاء أم أبى، ولكن الاهتمام ينبغي أن ينصب نحو التوعية للتبادلة بين المسلمين وغير المسلمين في الأعراف الخاصة لكل منهم للوصول إلى صيغة تعايشية أفضل. وهذا التعارف والتواصل بين الطرفين سيؤدي إلى تسهيل عملية تبادل المعارف النافعة بين الطرفين وإلى معرفة الأسلوب المناسب لتوصيل الدعوة الإسلامية بشكل غير مُشوَّه. فينبغي على المسلمين أن يكون لهم دور إيجابي في حوار الأعراف والمفاهيم الحاصل وأن يساهموا في بوتقة الصهر - لا أن ينصهروا بها - لصناعة أعراف أمريكية تكون أقرب إلى الحق والهدى.

المبحث الخامس

الجنسية وآثارها الاجتماعية

ليس المقصود من هذا المبحث أن أبحث عن الحكم الشرعي في التجنس بالجنسية الأمريكية أو غيرها وإنما المقصود بيان الآثار الاجتماعية المترتبة عليها. والجدير بالذكر أن مطالب الحاصلين على الجنسية الأمريكية ليس لهم بديل سواها، كالأمرىكان الأصليين، اللائحين السياسيين من العرب والعجم، والجيل الجديد الذي نشأ من المهاجرين الأوائل الذين لم يعد بإمكانهم العودة إلى بلدانهم.

المطلب الأول: مدلولات الجنسية في القانون الأمريكي

تُعرف الجنسية عند علماء السياسة على أنها (رابطة سياسية وقانونية بين الشخص ودولة معينة تجعله عضواً فيها وتفيد انتماءه إليها وتجعله في حالة تبعية سياسية لها)^(١). ولا بد من الإشارة إلى مدلول الجنسية في النصوص القانونية لأنها هي التي تُفرز الآثار والعادات الاجتماعية بحسب طبيعته. وخير ما يمثل الرؤية القانونية للجنسية الأمريكية القسّم أو اليمين الذي يؤديه كل من يتقدم لطلب الجنسية ونصه ما يلي:^(٢)

- أن يدعم ويسند دستور الولايات المتحدة الأمريكية.

(١) الكيالي، موسوعة السياسة، ٩٩/٢.

(٢) قانون الهجرة والتجنس في المرسوم (٣٣٧)، على موقع الإنترنت لدائرة الهجرة والتجنس الأمريكية الحكومية:

٢- التبري والتخلص المطلق والكامل لمقدم طلب التجنس عن كل ولاء أو انتماء كان خاضعاً أو تابعاً له قبل تقديمه للطلب، سواء كان ذلك نحو أمير أجنبي أو ملك أو سلطة عليا غيرها.

٣- أن يساند ويدافع عن دستور وقوانين الولايات المتحدة تجاه جميع الأعداء في الداخل والخارج.

٤- أن يحمل ولاءً وإخلاصاً لما ذكر.

٥- أن يتعهد بما يلي:

أ- أن يحمل السلاح نيابة عن الولايات المتحدة عندما يتطلب ذلك القانون.

ب- أن يقوم بالخدمة المدنية في القوات المسلحة للولايات المتحدة عندما يتطلب ذلك القانون.

ج- أن يقوم بعمل ذي أهمية وطنية بتوجيه مدني عندما يتطلب ذلك القانون.

يُفرض على أي شخص متقدم للتجنسية أن يقسم اليمين المتضمنة للفقرات الأولى إلى الخامسة السابقة الذكر باستثناء الشخص الذي يظهر بواسطة الدليل الواضح والمقنع والمرضي للنائب العام بأنه معارض لحمل السلاح في القوات المسلحة الأمريكية لسبب تدريب أو توجيه أو اعتقاد ديني فإنه يطلب منه تأدية اليمين على الفقرات الأولى إلى الرابعة بالإضافة إلى فقرة ٥-ج."

يتبين من خلال النص القانوني أن التجنس وقياساً عليه الهوية الوطنية أو المواطنة لأصلية لأمريكا تشمل ما يلي:

١- مساندة ودعم الدستور الأمريكي بكل الوسائل.

٢- الولاء والإخلاص للدستور الأمريكي وما ينتج في إطاره من قوانين. والولاء له أي التزامه في كل الأوقات، ويقتضي أيضاً السعي في تعديل ما لا يحقق العدالة الحققة للجميع لأن هذا هو أصل الدستور كما في مقدمته التي أوردناها في الفصل الأول.

٣- التبري والتخلي عن أي انتماء وولاء سابق تجاه أي سلطة عليا أجنبية. وهذا أمر بدهي حتى لا يتنازع الشخص ولايتان لبلدين متناحرين فيكون ذلك مدخلاً

للتجسس لحساب بلد على بلد أو خيانتة. وهذا تنظيم سياسي لا تنظيم عقدي كما هو ملحوظ، فليس المراد منه البراء من المعتقدات والممارسات الدينية لأن ذلك يناقض الدستور في كفالة حرية التدين.

٤- المشاركة في الدفاع عن أمريكا بالانضمام للقوات المسلحة عندما يتطلب ذلك القانون. وهذا النص قيّد بعدم مخالفته المعتقد الديني للشخص، فلم يجز الإعفاء من الخدمة لرؤية شخصية في الوجود أو لتوجه سياسي معين ولكنه حدد المعتقد الديني بكونه ذو المصدر القدسي بما يعلو بمثلته عن كل ما يصدر من قوانين بشرية تتعلق بعلاقتهم مع بعضهم^(١).

المطلب الثاني: أمور هامة تتعلق بالدستور الأمريكي:^(٢)

لابد من التأكيد على أمر بخصوص "الولاء" الذي يقدمه المواطن للدستور الأمريكي. ذلك أنه ولاء موجه نحو نصوص دستورية وليس نحو دولة أو حاكم أو سلطان أو أمير كما في بلد مثل بريطانيا. وهو ولاء غير مطلق من حيث ما يلزم عنه من التزامات فلا يتناقض -وجه عام- مع الولاة المطلق الواجب على المسلم لله ورسوله والمؤمنين. وهو ولاء خاص بمعنى الحلف أو العقد الجاري بين مجموعتين للتناصر على حماية مبادئ معينة هي الدستور الأمريكي، فإنه لا يمنع المسلم من ممارسة الواجبات الدينية سواء الفرائض العينية أو الكفائية حتى السنن والمندوبات. كما ولا يجبر المسلم أيضاً على ارتكاب ما هو محظور أو مكروه الشرع الإسلامي. ولكن الإشكال في الدستور هو إباحته لأموال حرمها الشرع كالربا والزنا وزواج المسلمة من الكافر والحكم بغير ما أنزل الله، أو منعه لأموال أباحها الشارع مثل تعدد الزوجات.

(١) هذا هو ما ينص عليه القانون في تكملة المادة القانونية التي نقلت جزء منها.

(٢) خلاصة مقابلة شخصية مع الدكتور مزمل صديقي - رئيس الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية وعضو مجلس الفتوى

أما بالنسبة للأمور التي أباحها القانون وهي محرمة في الشرع، فإنه لم يُلزم المسلم بها، بل جعل له الحق في أن لا يتعرض لها وأن لا يمارسها. وهذه الأمور المحرمة التي أباحها القانون ابتلي بها المسلمون في غالب بلدان العالم ولا سبيل إلى الابتعاد عنها إلا بالتربية السليمة والتوجيه السليم في المراكز والمدارس الإسلامية، وأهم منها التوعية السليمة في الأسرة المسلمة. هذا ولم يلزم القانون باعتقاد إباحتها، بل أعطى الحق للمواطن أن يعمل على منع أي ظاهرة ضارة بالمجتمع ولو كانت قانوناً. وفي هذا المضمار يقول الشيخ القرضاوي (فأنا إذا استطعت أن أعيش دون أن يلزمني القانون بشيء يخالف ديني فأبقى وإلا معنى للبقاء)^(١). فأحكام الأحوال الشخصية يمكن للمسلم الالتزام بها من خلال المراكز الإسلامية ولجان التحكيم، وأحكام الميراث تُحل بكتابة وصية بالتوزيع حسب الشرع. وأما بالنسبة لما يمنعه القانون وهو في الشرع مباح - كتعدد الزوجات - فإن الشرع قد أعطى الخيار للمكلف في فعل المباح أو تركه، مع الاعتقاد بإباحته^(٢). ولذا فإن المسلمين في أمريكا عندما يُسألون عن تعدد الزوجات يجيبون "لا نمارسها"، ولا يجيبون باعتقاد حرمتها. نخرج مما سبق إلى أن الولاء أو الحلف المسمى بالجنسية أو المواطنة لا يتعارض في الغالب مع الولاء والانتماء الأول للمسلم، فإن تعارض لزم اتباع الشرع قدر المستطاع.

المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية للجنسية

لقد تبين أن الجنسية عقد بين المسلم والدولة، يلتزم فيه المسلم بالالتزام بالقانون والولاء له والدفاع عنه في مقابل ما يكفله له من الحرية والعدالة والعيش الكريم والحقوق القانونية والمدنية والسياسية الكاملة كأبي موطن آخر. وقد قمت بمقابلة العديد من المسلمين في أمريكا فذكروا لي أن الجنسية ما هي إلا شكلية لضمان حقوق المسلم القانونية وليس لها أثر اجتماعي أو نفسي. ولكنني أرى أن الضمان القانوني الذي تكفله المواطنة والجنسية له آثار وأبعاد في شخصية المسلم تظهر على المدى البعيد بالنسبة للمهاجرين وظاهرة بالنسبة

(١) القرضاوي، حلقة (الجنسيات الإسلامية في الغرب - ج ١)، برنامج الشريعة والحياة.

(٢) مقابلة مع الشيخ فيصل مولوي، مجلة المجتمع، ص ٣٥.

Library of Jordan
University of Jordan
Center of Thesis
All Rights Reserved
Deposit

للأصليين من أهل البلد ابتداء. وقد عبر القانون عن هذا البعد النفسي بقوله (الإخلاص والولاء للدستور)، ومعلوم أن الإخلاص والولاء للدستور يعني في المدى البعيد الانتماء لذلك القانون ولذلك البلد.

إن من المعروف عادة أن تعلق الإنسان بالأرض التي وُلد فيها ونشأ فيها وأكل من ثمرها أمر فطري. ولهذا السبب لم يأت الإسلام لينهى عن حب العشيرة أو القوم أو البلد وإنما جاء ليضبط ويوجه ذلك التعلق ليكون خادماً للعلاقة الأهم نحو الأمة المسلمة. يدلنا على ذلك أن النبي ﷺ لما وجد أن بقاءه في مكة التي يحبها الله ورسوله يضر بالدعوة الإسلامية توجه عنها إلى المدينة وقال: (والله إنك لخير أرض الله وأحب أرض الله إلى الله لولا أني أخرجت منك ما خرجت)^(١).

وقد قابلت العديد من الشباب المسلم الذي ولد في أمريكا ونشأ فيها والترم أحكام شرع فصرح لي بحبه لأمريكا لأنها وطنه وبلده، وهذا المعنى في الانتماء هو الذي يتولد عن الجنسية فالجنسية تُشعر الإنسان بأنه مستقر باق في أمريكا وأنه أصبح جزءاً منها له حقوقها وعليه واجبات تجاهها. وهذا الشعور بالانتماء هو الذي يدفع المسلم الأمريكي إلى العمل في الإصلاح الاجتماعي والاهتمام بالمشاكل الداخلية والعمل مع غيره نحو مجتمع أفضل. فهناك -مثلاً- جماعات مسلمة من الأمريكيين حملوا على عاتقهم "تنظيف" المدن من المخدرات والجريمة عن طريق قوتهم العسكرية والاجتماعية في مناطق معينة. وهذا العمل ينبع من حبهم الخير لبلدهم، وهو ما لا يمنع الحب الأصلي للخير نحو أمتهم. إن هذه العلاقة الثمرة للمسلم مع وطنه الجديد أدى إلى تنبؤ الكثيرين بعودة الإسلام من أمريكا نحو العالم.

حدد الدكتور القرضاوي واجبات المسلم في الغرب بما يلي:^(٢)

- ١- واجب المغترب نحو نفسه: أن يحفظها وينميها.
- ٢- واجب المغترب نحو أهله وأسرته: أن يحميها من الذوبان ويطبقها على الإسلام.
- ٣- واجب المسلم نحو إخوانه المسلمين: أن يتحد معهم ليكونوا جسداً واحداً.

^(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم (٣٧٠٨)، وقال فيه الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم، ٢٢/٩.

^(٢) القرضاوي، يوسف، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط١/١٩٩١م، ص

٤ - واجب المغترب نحو المجتمع غير المسلم الذي يعيش فيه: أن يدعوهم بالحكمة والموعظة الحسنة.

٥ - واجب المغترب نحو قضايا أمته المسلمة: أن يهتم لها ويعمل على نصرتها.
ومع كل ذلك فلست أدافع هنا عن الدستور الأمريكي المخالف لشرع الله وإنما أحاول أن أجد حلاً شرعياً للمسلمين في أمريكا كي يؤديوا المسؤوليات والواجبات الاجتماعية تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه، فهم الآن ينتمون إلى هذا المجتمع بعد انتمائهم للإسلام ولم يعد هناك محل للانتماء للبلد الأصلي الذي لا يعرفون عنه سوى اسمه.

الفصل الرابع
صور من العادات الاجتماعية
وأحكامها

تمهيد: الأدلة العامة الواردة في بر وصلة غير المسلم

لقد وردت أدلة عامة في جميع صور بر وصلة غير المسلم مستخدمة ألفاظاً تعم جميع الناس من المسلمين أو غيرهم أو ألفاظاً تعم جميع صور بر وصلة غير المسلم. ويمكن من خلال هذه الأدلة استنباط حكم عام في جميع صور بر وصلة غير المسلم، ثم ينصب البحث بعد ذلك في هذا الفصل في الأدلة الخاصة بكل صورة والتي وردت إما تخصيصاً للحكم العام أو تأكيداً له. ومن أبرز الأدلة العامة ما يلي:

١- قوله تعالى { لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تسروهم وتقسطوا إليهم }^(١). وقد مر في الفصل الثالث أن هذه الآية أصل في البر والصلة والإحسان بغير المسلم عموماً، فكل صورة حققت هذا المقصود فهي مشروعة ابتداءً إلا إذا ورد نص خاص أو قاعدة كلية تحرمها.

٢- حديث أسماء بنت أبي بكر قالت (قَدِمْتُ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ قُلْتُ: إِنْ أُمِّي قَدِمَتْ وَهِيَ رَاغِبَةٌ^(٢)، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: نَعَمْ صَلِّي أُمَّكَ)^(٣).

٣- قول النبي ﷺ (المؤمن الذي يخالط الناس ويصير على أذاهم أعظم أجراً من الذي لا يخالطهم ولا يصير على أذاهم)^(٤). ويلاحظ في الحديث أنه استخدم لفظ (الناس) وهي عامة لكل البشر بخلاف لو استخدم لفظ (المؤمن). وحكمة هذا العموم في نظري أن خلطة المؤمن تنمية لروح الأخوة الإيمانية وللمحبة والولاء للمؤمنين، وأما خلطة الكافر فهي خير إذا كان فيها معاملة حسنة تدعوه إلى ألفة أهل الإسلام وإلى اعتناقه الإسلام بإذن الله كما حدث في بلاد كثيرة مثل دول جنوب شرق آسيا.

(١) سورة المتحنة: ٨.

(٢) راغبة، أي طالبة في بر ابنتها لها: ابن حجر، فتح الباري، ٥ / ٢٨٨.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم ٢٦٢٠، ٥ / ٢٨٦.

(٤) رواه أحمد في مسنده برقم ٥٠٢٢، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح ورجاله رجال الشيخين، ٩ / ٦٤.

٤ - حديث عمرو بن العاص قال (سمعت النبي ﷺ - جهاراً غير سر - يقول: إن آل أبي - قال عمرو: في كتاب محمد بن جعفر بياض - ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين... ولكن لهم رحماً بآبائهم، يعني أصلها بصلتها^(١)). وهذا يدل على تأكيد صلة الرحم حتى ولو كانت كافرة وأن البراء من الكفار لا يعني قطع الأرحام وعلاقات القرابة. وحكمة إبقاء رابطة الرحم مع الكافر في تقديري هي أن يبقى للكافر صلة قريبة بالمسلمين حتى يطلع على تعاليم الإسلام في سلوكهم اليومي، فلا ينضم إلى فريق المخربين لهم.

٥ - حديث البراء بن عازب (أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ونهانا عن سبع: أمرنا بعبادة المريض واتباع الجنائز وتشميت العاطس وإجابة الداعي وإفشاء السلام ونصر المظلوم وإبرار المقسم...^(٢)). وهذا الحديث ضمن صوراً من البر والصلة وعمم الأمر بها مع المسلمين والكفار ما لم يأت دليل يخصص أو يقيد صورة بعينها. فقد وردت أدلة في اجتناب الدعوات التي تحتوي على محرمات - مثلاً - ووردت أدلة مقيدة لبعض الصور المذكورة مع غير المسلمين - سيرد بعضها في هذا الفصل - ولكن بقي الأصل العام في باقي الصور على الجواز.

من خلال هذه الأدلة يتضح أن الأصل في جميع صور بر وصلة غير المسلم هو الجواز لم يرد نص أو قاعدة كلية تحرم صورة بعينها. وقد يصل حكم الجواز هذا إلى الندب أو وجوب بحسب طبيعة العلاقة، فالأرحام تجب صلتهم، كما وتندب صلة من له حق صحبة زمالة أو شراكة أو جيرة.

وسيُخصص هذا الفصل في بحث صور معينة من بر وصلة غير المسلم بالنظر إلى الأدلة الخاصة الواردة فيها للوصول إلى الحكم النهائي الذي يؤكد أو يخصص العموم الوارد هنا. وليست الصور المبحوثة في هذا الفصل جامعة لجميع الصور الواردة في واقع الأقليات، ولكنها أكثر الصور إثارة وتكراراً بينهم كما ترد إلى مواقع الفتوى على الإنترنت وعلى

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٩٩٠، ١٠/٥١٤.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٣٥، ١٠/١١٩.

المراكز والمساجد ودور الفتوى في أمريكا. وهي صور ترد بشكل أكبر في حياة المسلمين الجدد من أهل البلاد غير الإسلامية لأنهم أكثر خلطة من المسلمين المهاجرين مع غير المسلمين.

وسيكون المبحث الأول من هذا الفصل بحثاً في الصور التالية من البر والصلة: التحية وتبادل اللقاة، وتبادل الهدايا في المناسبات الخاصة والتهنئة في الأفراح والأعياد، وتبادل الزيارات بين الحين والآخر، وعيادة المريض وتشجيع الجنائز والعزاء فيها. وسيخصص المبحث الثاني للموانع الشرعية من بر وصلة غير المسلم التي ترد على جميع الصور المذكورة.

المبحث الأول

صور تطبيقية من البر والصلة وأحكامها الشرعية

المطلب الأول: أحكام التحية بين المسلم وغيره

إن التحية بين بني البشر من العادات الاجتماعية القديمة لأنها مفتاح التعارف واللقاء بين الشعوب مع اختلاف صيغها من مجتمع لآخر. وقد جاءت الشريعة الإسلامية بصيغة خاصة للتحية هي (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته) لتكون شعاراً للمسلم وبياناً بأن غايته نشر الأمن والسلام. والأصل في السلام أنه من شعائر الإسلام التي أمر بها لتكون مدخلاً لروابط المجتمع المسلم كما في الحديث الذي يرويه أبو هريرة عن النبي ﷺ قوله: (لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على ما تحابون به؟ قالوا: بلى يا رسول الله. قال: أفشوا السلام بينكم)^(١).

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم ٩٨٠، وقال الشيخ ناصر الدين الألباني: صحيح. البخاري، محمد بن إسماعيل،

الأدب المفرد، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط ١ / ١٩٩٩، ص ٣٥٤.

والتحية صورة من صور البر والصلة بل مفتاحه والسبيل الموصل إليه. وقد مر في تمهيد هذا الفصل أن الأصل في جميع صور البر والصلة هو الجواز، غير أنني لن أجزم فيه حتى أكمل البحث في الأدلة الخاصة الواردة في تحية غير المسلم. فقد ورد الأمر بالسلام بلفظ خاص بالمؤمنين - كما في الحديث السابق - ولفظ عام لجميع الناس كما في حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رجلاً سأل النبي ﷺ أي الإسلام خير؟ قال: تطعم الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف^(١) وهذا العموم في الأمر بإفشاء السلام مع مسلم والكافر هو ما فهمه الصحابة حتى جاء النهي النبوي في قوله ﷺ - فيما يرويه أبو هريرة - (لا تبدأوا اليهود ولا النصارى بالسلام فإذا لقيتم أحدهم في طريق فاضطروه إلى أهله)^(٢). وقد اختلف السلف في فهم هذا النهي بين دلالة على التحريم أو الكراهة أو أنه مرتبط بعلمته، وهي الحرب لأن النهي قد ورد عند ذهاب المسلمين لحرب بني قريظة.

وقبل البحث في مناهج تفسير السلف لهذا الحديث لا بد من تحرير محل النزاع في مسألة، فأقول:

إن السلام المنهي عنه هو السلام المخصوص بالمسلمين لا عموم النهي عن ابتداء التحية. فليس النزاع في جواز ابتداء غير المسلمين بتحية مثل (صباح الخير) أو (أهلاً وسهلاً مرحباً)، فقد أجازها أكثر الفقهاء^(٣) سوى الإمام أحمد - في رواية - فقد ذهب إلى كراهتها عموم النهي عن ابتداء غير المسلمين بالسلام^(٤). كذلك فإن الفقهاء متفقون على وجوب

رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٣٦، ١١ / ٢٦.

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم ٢١٦٧، ٧ / ٥٢، مطبوع مع شرح القاضي عياض.

(٢) نقل الاتفاق: ابن مفلح، الآداب الشرعية، ١ / ٣٩٠. والنووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ٧ / ٤٣٢.

(٣) المرادوي، علي بن سليمان بن أحمد، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،

تحقيق محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١ / ١٩٩٧، ٤ / ٢٢٠.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan Center of Thesis Deposit

رد السلام على غير المسلم إذا بدأ بالسلام^(١) للحديث الوارد عند البخاري (إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم)^(٢). فمحل النزاع إذن هو في ابتداء غير المسلم بلفظ السلام. أما في واقع الأقليات فإن كثيراً من المسلمين في أمريكا يلقون التحية بالسلام مترجمة عن لقاءاتهم أو رسائلهم مع المسلمين وغير المسلمين لأنها تُبرز موقفهم الداعم للأمن والاستقرار والداعي للإسلام بالموعظة الحسنة. وقد قصدت بحث هذه المسألة جواباً على من سأل عن الحكم الشرعي، وبناءً لحكم سليم في ابتداء السلام لأن كثيراً من الفقهاء أجروا قياس عليه فنهوا عن صور كثيرة من البر والصلة.

إن الفقهاء من السلف والخلف مختلفون في فهم الحديث الذي ينهي عن ابتداء غير المسلمين بالسلام إلى عدة مناهج نوردتها فيما يلي:

❖ ذهب جمهور الفقهاء من المالكية^(٣) والحنابلة^(٤) والإمام الشافعي - كما أورد الشيرازي عنه^(٥) - والشوكاني^(٦) وغيرهم إلى أن النهي في الحديث يُفيد الحرمة، وإنما غير مقيدة بقيد معين بل مطلقة في كل زمان. فحديث النهي يخص الأحاديث العامة في إفتاء السلام ويخص عموم جواز بر وصلة غير المسلم في هذه الصورة، فيكون ابتداء غير المسلم بالسلام محرماً.

^(١) نقل الاتفاق: النووي، روضة الطالبين، ٧/ ٥١٣. وابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٩٨، ٦/ ٥٠٩. وابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، أحكام أهل الذمة، تحقيق صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، دمشق، ط ١/ ١٩٦١م، ١/ ٢٠٠. رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٥٨، ١١/ ٥١. ابن عبد البر، التمهيد، ٦/ ٥١٠.

^(٤) البهوتي، يونس بن منصور، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٩٧، ٣/ ١٤٧. وابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١/ ١٩٧.

^(٥) الشيرازي، أبو إسحاق، المهذب، مطبوع مع مجموع شرح المهذب للنووي بتكملة محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، ١٢/ ٣٣١.

^(٦) الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، عناية وهبة الزحيلي، دار الخیر، بيروت، ط ٢/ ١٩٩٨، ٨/ ٤٠٣.

❖ ذهب الإمام أحمد - في رواية^(١) - والشافعية في وجه^(٢) إلى أن النهي الوارد في حديث أبي هريرة يُفيد الكراهة لا التحريم. وردّ الشوكاني هذا القول بأنه (مضير إلى معنى النهي المحاذي بلا قرينة صارفة إليه)^(٣)؛ أي أنه عدول عن قاعدة (الأصل في النهي التحريم ما لم ترد قرينة تصرفه) من غير قرينة. وإن جاز لي أن أستدل لهذا الفريق فإنهم رأوا أن حديث النهي المطلق ورد بلفظ آخر مُقيد - سيرد لاحقاً عند الحديث عن المنهج الخامس من فهم الحديث - فكان ذلك قرينة صارفة من التحريم إلى الكراهة. أو أن هذا الفريق يرى بأن الأصل في النهي المطلق الكراهة لا التحريم.

❖ ذهب الحنفية^(٤) والإمام الطبري - فيما نُسب له^(٥) - وعلقمة والنخعي من التابعين^(٦) إلى أن النهي في الحديث نهي تحريم ولكن التحريم يزول عند وجود الحاجة، كأن يكون ابتداء السلام وفاء لحق قرابة أو حيرة أو صحة. وهذا توجه في فهم النهي لا يختلف عن التوجه الأول للجمهور إلا في جوازه للحاجة استثناء من التحريم. وهؤلاء خصصوا النهي عن ابتداء السلام بأدلة صلة الرحم وأدلة الإيذاء بحق الجار وغيرها. وهذا الفقه للحديث يقضي بأن النهي منصب ابتداءً على ابتداء السلام على غير المسلم من غير حاجة أو حق لذلك لما في ذلك من مراعاة لأحوال المكلفين المختلفة. وهذا التوجه منطبق على حالة الأقليات المسلمة، فلمن يعتقد الحرمة في الحكم أن يأخذ بهذا القول تيسيراً عليه، وإن كنت لا أراه كما سأبين.

ابن مفلح، الآداب الشرعية، ١ / ٣٩٠.

النوري، يحيى بن شرف، الأذكار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٥ / ١٩٨٦، ص ٢٢٦.

الشوكاني، نيل الأوطار، ٨ / ٤٠٣.

^(٤) ابن عابدين، محمد أمين، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ /

١٩٩٤، ٩ / ٥٩٠. والقادري، محمد بن حسين بن علي الطوري، تكملة البحر الرائق شرح كثر الدقائق، ضبط

زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ١٩٩٧، ٨ / ٣٧٣.

^(٥) ابن حجر، فتح الباري، ١١ / ٤٩.

^(٦) القاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٧ / ٥٣.

❖ ذهب ابن عبد البر إلى أن النهي الوارد عن ابتداء السلام تقديره (أي ليس عليكم أن تبدأوهم كما تصنعون بالمسلمين وإذا حمل على هذا ارتفع الخلاف)^(١). وهذا التقدير هو اعتبار بخصوص السبب الوارد في الذهاب إلى بني قريظة، لأنه معنى مناسب في تفسير قوله ﷺ. وقوله يرفع الخلاف في المسألة ولكني لا أراه موافقاً لأصول حمل المطلق على المقيد الذي هو منهج من أجاز مطلقاً كما سنرى.

❖ ذهب بعض السلف والخلف إلى أن النهي الوارد في الحديث نهي خاص بحالة الحرب لسوروده في سياق حرب بني قريظة عندما نقضوا العهد فلم يستحقوا السلام والأمان من المسلمين. وهذا القول هو الثابت عن أبي أمامة الباهلي وابن مسعود وأبي الدرداء وفضالة بن عبيد^(٢) وابن عباس وابن محرز، وابن عيينة^(٣) وهو قول الشعبي والقاضي شريح^(٤) وقول عند الحنفية^(٥) ووجه عند الشافعية^(٦) وقول ابن وهب المالكي^(٧). وقد ردّ الشوكاني هذا المنهج في فهم حديث أبي هريرة بقوله (وهو من ترجيح العمل بالعام على الخاص وذلك مخالف لما تقرر عند جميع المحققين)^(٨)؛ أي أنه إعمال لعموم الأمر بإفشاء السلام بين المسلم وغيره وإغفال لنص خاص، وهو خلاف الأصل. ولكنني أرى بأن هذا الفهم للحديث موافق لقاعدة حمل المطلق على المقيد ولقاعدة (إعمال الكلام أولى من إهماله)^(٩). ذلك أنه روي بسند صحيح عن النبي ﷺ قوله (إني

(١) ابن عبد البر، التمهيد، ٦ / ٥١١.

(٢) المرجع السابق، ٦ / ٥١٠.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ١١ / ٤٥. والقاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٧ / ٥٣. والشوكاني، نيل الأوطار، ٨ / ٤٠٣.

(٤) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم ٩٩٧، قال الألباني: صحيح الإسناد، ص ٣٦٠.

(٥) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٩ / ٥٩١. والشيخ نظام، الفتاوى الهندية، ضبط عبد اللطيف عبد الرحمن، دار

الكتب العلمية، بيروت، ط ١ / ٢٠٠٠م، ٥ / ٤٠١.

(٦) النووي، الأذكار، ص ٢٢٦.

(٧) ابن عبد البر، التمهيد، ٦ / ٥١١.

(٨) الشوكاني، نيل الأوطار، ٨ / ٤٠٨.

(٩) انظر شرح القاعدة: شبر، القواعد الكلية، ص ٢٧٠.

راكب غداً إلى اليهود فلا تبدأوهم بالسلام، وإذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم^(١) فهذا الحديث نصّ على أن علة النهي عن ابتداء اليهود بالسلام هو توجه الرسول ﷺ لحرهم. وهذه العلة هي من العلل المنصوصة التي هي أقوى أنواع العلل المتفق عليها؛ أي حرف الفاء فهو للتعقيب والتسبب كما قال الأصوليون^(٢).

إن الملاحظ في هذه الرواية أنها قرنت النهي بعلته بينما حديث النهي المطلق لم يُقرن بعلته فوجب الجمع بينهما وإعمالهما معاً بصرف النهي إلى حالة وجود الحرب. ولا يقال هنا بأن هذا المنهج في فهم النص مخالف للقاعدة المعروفة (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)؛ لأن السبب غير المعبر في القاعدة هو سبب ورود الحديث ومناسبته وهو هنا قرب بني قريظة بعينها^(٣). أما إذا ورد نص مقرون بعلته فالقاعدة فيه أن حكمه يدور مع علته وجوداً وعدمياً، والعلة هنا هو وجود حالة الحرب لأنها تقتضي عدم إلقاء السلام الأمان للأعداء. فليس القول بتعليل الحكم بعلته المقرونة مرادف للقول باعتبار سبب ورود الحديث ومناسبته؛ فالأول إعمال للحكم حيث وجدت علته (وهي الحرب هنا) والثاني تعطيل وإبطال للحكم الشرعي ودوامها (فحرب بني قريظة لن تتكرر بعينها). يؤكد هذا لفهم لمعنى النهي في الحديث القرائن التالية:

روي الإمام مسلم بعد حديث أبي هريرة - المطلق في النهي - روايات بألفاظ مختلفة، بنفس السند مثل: (إذا لقيتم اليهود فلا تبدأوهم...) ورواية (إذا لقيتموهم)^(٤). واستخدام أسلوب الشرط (إذا لقيتم) وجوابه المقترن بحرف الفاء هو أيضاً من مسالك العلة المنصوصة. وهذه زيادة من ثقة أخرجها مسلم فوجب اعتبارها علة للحديث المطلق إعمالاً لمجموع الروايات.

(١) رواه أحمد في مسنده برقم ١٧٢٩٥، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح لكن من حديث أبي بصرة الغفاري، ٢٨/

٥٢٦-٥٢٧.

(٢) الغزالي، المستصفى، ٢/ ٧٥.

(٣) مولوي، السلام على أهل الكتاب، ص ٤٨.

(٤) رواه مسلم في صحيحه برقم ٢١٦٧، ٧/ ٥٣.

٢- فعل الرسول ﷺ فيما يرويه أسامة بن زيد لما مر بخليط من المسلمين والمشركين واليهود (فسلم عليهم ثم وقف فتزل ودعاهم إلى الله وقرأ عليهم القرآن)^(١) ولست أرى وجهاً لمن قال إنه ﷺ نوى السلام على المسلمين بين الخليط، لأن الرواية تنص أنه (سلم ثم دعاهم إلى الله) وهو الموجه لغير المسلمين لأن المسلمين يحضرون إلى المسجد فيستمعون إلى القرآن. وإلقاء السلام على غير المسلمين قبل الشروع في دعوتهم إلى الإسلام هو مقتضى الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والذي هو من خلق سيدنا محمد ﷺ. وهذا الحديث استدل به من قال بجواز السلام عند الحاجة لحق صحبة أو قرابة أو جيرة، وهو استدلال صحيح لولا ما ذكرت من قاعدة حمل المطلق على المقيد التي تخصص النهي ابتداءً.

٣- كتاباته ﷺ إلى الملوك، ومنهم هرقل الذي أرسل إليه (السلام على من اتبع الهدى، أما بعد..)^(٢)، فواضح أنه ﷺ استخدم لفظ "السلام" في الكتاب وهو مما يقتضيه أسلوب الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة. وهذا يرد من كل وجه تعليل النهي عن الابتداء بالسلام بأن السلام اسم لله تعالى كما في قول ابن القيم (فحقيق بتحية هذا شأنها أن تصان عن بذلها لغير أهل الإسلام)^(٣).

٤- يرجح هذا التوجه ما مر من أحكام مداراة الناس وأنها أسلوب للدعوة إلى الله باللين واللطف، والتحية بلفظ السلام من ذلك القبيل. فالسلام إعلان من المسلم بإعطاء الأمان للكافر المسالم فلا يدخل في باب تعظيم وإكرام الكافر، بل في المداراة لأجل اتقاء شره وللرغبة في تأليف قلبه. ولست أرى وجهاً لأمر الشرع البر والصحة بالمعروف للوالدين الكافرين إذا لم يكن بالتحية الحسنة.

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٥٤، ١١ / ٤٧.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٦٠، ١١ / ٥٧.

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١ / ١٩٧.

إن هذا المنهج من فهم الحديث هو الذي وصل إليه الشيخ فيصل مولوي في كتابه (السلام على أهل الكتاب) الذي ضمنه بحثاً شاملاً لكل جوانب التحية في الإسلام ومقاصدها مع إيراد آثارة عن السلف الصالح في ابتداء السلام^(١).

وأما رد التحية التي يبدأها غير المسلم فالأصل فيها الوجوب، وهو ما صرح به ابن القيم^(٢) لقوله تعالى {وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا^(٣)}. ولكن إذا كان الآخر قد بدأ بتحية سيئة فالواجب ردها بمثلها وليس بأحسن منها ولا بأسوأ منها لما روت عائشة رضي الله عنها قالت (دخل رهط من اليهود على رسول الله ﷺ، فقالوا السَّام عليكم. ففهمتها، فقلت: عليكم السام واللعنة. فقال رسول الله ﷺ: مهلاً يا عائشة فإن الله يحب الرفق في الأمر كله، فقلت يا رسول الله أو لم تسمع ما قالوا؟ قال رسول الله: فقد قلت بعلينكم^(٤)). وللحديث الذي يرويه ابن عمر عن النبي ﷺ قوله (إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم السام عليكم، فقل وعليك)^(٥).

الطلب الثاني: الإهداء للكفار وقبول هديتهم

إن تبادل الهدايا بين الناس من العادات الاجتماعية التي تهدف إلى زيادة الوثام والترابط بين أعضاء المجتمع الواحد، وخاصة بين الأقارب. ولذلك فإن تبادل الهدايا مع غير المسلمين يعد صورة من صور برهم وصلتهم، وقد تبين في تمهيد هذا الفصل أن الأصل في عموم بر صلة غير المسلمين هو الجواز ما لم يرد دليل أو قاعدة تحرمه. فسيكون البحث في هذا الطلب عن الأدلة المخصصة أو المؤكدة لعموم الجواز للوصول إلى الحكم النهائي الخاص بهذه الصورة. وقد وردت أدلة في تبادل الهدايا مع غير المسلمين أذكر بعضها فيما يلي:

(١) مولوي، السلام على أهل الكتاب، ص ٥١-٥٧.

(٢) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١/٢٠٠.

(٣) سورة النساء: ٨٦.

(٤) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٥٦، ١١/٥١.

(٥) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٥٧، ١١/٥١.

١ - حديث أنس بن مالك قال (إن أكيدر دومة أهدى إلى النبي ﷺ)، وفي رواية عنه (أهدى للنبي عليه الصلاة والسلام حبة سندس)^(١). وقد بَوَّبَ له البخاري (باب قبول الهدية من المشركين)^(٢).

٢ - علق البخاري باب قبول الهدية من المشركين بخبر أبي حميد (أهدى ملك أيلة للنبي ﷺ بغلة بيضاء وكساه برداً وكتب إليه بجرهم)^(٣).

٣ - حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: (رأى عمر حُلة على رجل تباع، فقال للنبي ﷺ: اْبْتِع الحُلة تلبسها يوم الجمعة وإذا جاءك الوفد، فقال: إنما يلبس هذه من لا خلاق له في الآخرة، فأْتِيَ رسول الله ﷺ منها بجلل، فأرسل إلى عمر منها بحلة، فقال عمر: كيف ألبسها وقد قلت فيها ما قلت؟ قال: إني لم أكسكها لتلبسها، تبيعها أو تكسوها. فأرسل بها عمر إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم)^(٤). وهو بظاهره يدل على جواز الإهداء للمشرك المحارب إذا لم يضر بمصلحة المسلمين.

إن هذه الأحاديث حملت كثيراً من الفقهاء على القول بجواز تبادل الهدايا مع المشركين، وهو مذهب الحنفية^(٥) والمالكية^(٦) والشافعية^(٧).

غير أن الإمام أحمد روى في مسنده حديثاً عن عياض بن حمار المشجعي، وكانت بينه وبين النبي ﷺ معرفة قبل أن يعث. فلما بُعث النبي عليه الصلاة والسلام أهدى له هدية -

^(١) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢١٥-٦٢١٦، ٥/ ٢٨٣.

^(٢) المرجع السابق، ٥/ ٢٨٢.

^(٣) المرجع السابق، ٥/ ٢٨٣.

^(٤) رواه البخاري في صحيحه برقم ٢٦١٩، ٥/ ٢٨٦.

^(٥) القادري، تكملة البحر الرائق، ٨/ ٣٧٤-٣٧٥، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، تحقيق محمد

بن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ٢٠٠١، ٣/ ١٥٩.

^(٦) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستذكار، تعليق سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط ١/ ٢٠٠٠م، ٥/ ٨٨.

^(٧) الشريبي، محمد بن الخطيب، معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، عناية محمد عيتاني، دار المعرفة، بيروت،

ط ١/ ١٩٩٧، ٢/ ٥١١.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قال أحسبها إبلاً- فأبي أن يقبلها وقال (إنا لا نقبل زيد المشركين)^(١). وبيان موقف المحققين من الحديث ما يلي: نقل ابن حجر قولاً بأن حديث عياض هذا منسوخ بما ثبت في الصحيح من قبوله ﷺ هدية المشركين^(٢). ونقل ابن عبد البر عن بعض العلماء أن أحاديث قبول الهدايا من المشركين منسوخة بحديث عياض، ثم ردَّ على ذلك بأن الثابت من هدي النبي ﷺ الصحاح والسير- من غير خلاف بين العلماء- هو قبول الهدايا من كل الناس^(٣). وقد رجح ابن حجر عدم النسخ لإمكان الجمع بين الروايات فقال بأن (الامتناع في حق من يريد حديثه التودد والموالة، والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيسه وتأليفه على الإسلام وهذا أقوى من الأول)^(٤). وترجح ابن حجر قوي في النظر لولا أنه مرسل كما أشار في معرض حديثه عن الحديث^(٥)، وهو ما أكده المحقق الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريجه للحديث^(٦). أقول بعد نقل بعض الأقوال في دلالة الحديث وثبوته: إن الحديث لا يقوى على رد حكم الجواز الذي أثبتته الأحاديث- وهي في الصحيح- التي أوردت، فينبغي الرجوع إليها والعمل بها. وعلى فرض ثبوت الحديث فإن التأويل الذي ذهب إليه ابن حجر قد جمع بين روايات جمعاً يوافق الأدلة والقواعد العامة.

وهذا الجواز لتبادل الهدايا مع المشركين يحرم في حالة كون الإهداء لأجل عيدهم لأن ذلك تعظيم وإقرار بعيدهم^(٧) (مع التفصيل الذي سيمر في المطلب السابع من هذا البحث عن حكم المشاركة والتهنئة بأعياد المشركين). وأما قبول الهدايا من الكفار في أيام عيدهم فلا بأس به لدخوله في عموم جواز الإهداء لأنه لا يشتمل على إعانة لهم في شعائر الكفر كما يقول ابن تيمية^(٨)، مستدلاً بفعل علي وعائشة رضي الله عنهما في قبول هدية الكفار

رواه أحمد في مسنده برقم ١٧٤٨٢، قال الشيخ شعيب: حديث صحيح إلا أنه مرسل، ٢٩ / ٢٩ - ٣٠.

ابن حجر، فتح الباري، ٥ / ٢٨٤.

ابن عبد البر، الاستذكار، ٥ / ٨٨-٨٩.

(١) ابن حجر، فتح الباري، ٥ / ٢٨٤.

(٢) المرجع السابق.

(٣) الشيخ شعيب الأرناؤوط في تخريج الحديث في مسند أحمد، ٢٩ / ٢٩ - ٣٠.

(٤) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ٢ / ٧٢٥. والبهوتي، كشف القناع، ٣ / ١٤٩-١٥٠.

(٥) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ٢ / ٥٢.

يوم عيدهم^(١). وكذلك تبادل الهدايا معهم في أعياد المسلمين، فهو من الأمور الجائزة لدخوله في عموم الجواز ولعدم المانع الشرعي.

المطلب الثالث: عيادة مريض غير المسلمين

إن عيادة المريض من العادات الاجتماعية التي تزيد الألفة والترابط بين أفراد المجتمع. فالعيادة تعني للمريض مساعدته في تحمل المرض والوقوف بجانبه للتهوين عليه وتسليته في محنته. لهذا السبب جاء الإسلام فحضر المجتمع المسلم عليه - بوجه عام - وجعله من أخلاق المسلمين وعاداتهم. وأما عيادة غير المسلمين فهي من صور البر والصلة بهم، فتدخل في لأصل العام لجواز البر والصلة إلا إذ ورد ما يخصها. فسيوجه البحث في هذا المطلب نحو النظر في الأدلة الواردة في عيادة غير المسلمين للوصول إلى الحكم النهائي فيها بإذن الله.

وأصح ما ورد في الباب ما رواه البخاري في صحيحه من فعل النبي ﷺ مع عمه أبي طالب لما مرض، ومع الغلام اليهودي الذي كان يخدمه لما مرض فأتاه فعرض عليه الإسلام فأسلم^(٢). ولم يرد حديث - فيما وقفت عليه من كتب الحديث - يمنع عيادة غير المسلم. فالذي أجزم به في هذه المسألة هو الجواز لفعله ﷺ المؤكد لعموم الجواز الثابت بالأدلة المذكورة في تمهيد هذا الفصل.

وقد ذهب إلى جواز عيادة غير المسلم فقهاء الحنفية^(٣) والشافعية^(٤) والإمام أحمد - في رواية^(٥)، مستدلين بفعله ﷺ وبعموم جواز الإحسان إلى غير المسلمين المسلمين. أما فقهاء الحنابلة فقد ذهبوا إلى تحريم هذه العيادة لأنها تعظيم وإكرام وتسلية ليس الكافر من أهلها^(٦).

^(١) فعل علي رواه البيهقي في السنن الكبرى، ٢٣٤ / ٩، وخبر عائشة نقله ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم، ٥١ - ٥٢.

^(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٦٥٧، باب عيادة المشرك، ١٠ / ١٤٨.

^(٣) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٩ / ٥٥٦.

^(٤) الشريبي، مغني المحتاج، ١ / ٤٩١.

^(٥) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١ / ٢٠١. والبيهقي، كشاف القناع، ٣ / ١٤٩. والمرداوي، الإنصاف، ٤ / ٢٢١.

^(٦) البيهقي، كشاف القناع، ٣ / ١٤٩.

وهذا وجه من الرأي لا يَقوى على رد فعل النبي ﷺ، ولا أدري ماذا يقول الحنابلة في ذلك. وقد قيد ابن حجر جواز عيادة غير المسلم بحالة رجاء إسلام المريض، فإن لم يُرجَ إسلامه حرمت عيادته، مستدلاً بأن قصد النبي ﷺ من عيادة عمه واليهودي هو دعوتهما إلى الإسلام (وقد دعاهما فأسلم اليهودي ومات عمه كافراً^(١)). وهذا الوجه من الاستدلال لا أجد له سنداً في علم الأصول فليس لفعل الرسول ﷺ مفهوم مخالف كما هو لقوله، فالمصير إلى عموم الحديث أولى من التأويل. وخير ما وجدت في المسألة ما نقله ابن حجر عن الشافعية بأن العيادة جائزة ولكن الثواب موقوف على الحرمة المقترنة بالعيادة كحق القرابة أو الجوار^(٢). وكيف يأمر الإسلام بحسن صحبة الأيوين المشركين اللذين يجاهدان المسلم على الشرك ثم يمنع من عيادتهم؟ وتزيد أهمية الدعوة لإحياء هذه العادة الاجتماعية - في نظري - في واقع الأقليات المسلمة لأنهم يعيشون في مجتمع ذابت فيه كثير من العادات الاجتماعية الحسنة حتى صارت خاضعة لحساب المصالح الشخصية وللقيم الفردية السائدة.

المطلب الرابع: التعزية والمواساة

إن التعزية والمواساة لأهل ميت بفقيدهم وتصبيرهم على مصابهم من العادات الاجتماعية الإسلامية التي تزيد الترابط والتواد بين أفراد المجتمع، لما فيها من موقف إنساني يحترم المشاعر الإنسانية في فقد عزيز أو قريب. وقد تكون التعزية لمسلم بمسلم - وليس هي محل بحثي - أو لمسلم بقريبه الكافر أو لكافر بقريبه المسلم أو لكافر بكافر. وقد تبين في تمهيد هذا الفصل أن الأصل في صور البر والصلة لغير المسلم - والتعزية من صورها - هو الجواز إلا إذا ورد دليل أو قاعدة تنفي ذلك، ولذلك سيقصر الحديث هنا على الأدلة التي تخصص عموم الجواز أو التي تؤكد للوصول إلى الحكم الأقرب إلى روح الشرع.

(١) ابن حجر، فتح الباري، ١٠ / ١٤٨.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ١٠ / ١٤٨.

Library of University of Jordan - Center of Thesis
Deposit
All Rights Reserved

ولا بد أولاً من بيان مدلولات ومشمولات التعزية حتى يتم الحكم عليها من خلالها لأن (الحكم على الشيء فرع عن تصوره) كما يُقال. فالتعزية - كما يقول ابن رشد - تشمل ثلاثة أمور: ^(١)

- ١- التهوين والتسلية بالمصيبة والحض على الصبر عليها والرضا بما.
- ٢- الدعاء للمعزّي بأن يعوضه الله خيراً مما فقد.
- ٣- الدعاء للميت والترحم عليه والاستغفار له.

أما بالنسبة للاستغفار للكافر والترحم عليه فالمتفق عليه عدم جوازه لقوله تعالى {ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم} ^(٢). وأما بالنسبة لمعنى التهوين والتصبير على المصيبة والدعاء بالعوض الصالح فليس هناك دليل يمنع منه شرعاً، ولا توجد قاعدة شرعية تمنعه. ويمكن أن يُقاس جواز تعزية الكافر على جواز عيادته بجماع أن كلا الصورتين تهوين وتسلية لشخص مصاب بمرض (الموت نهاية المرض)، فإذا جازت عيادة المريض في أول المرض للتهوين والتصبير جازت التعزية في نهايته تهويناً وتصبيراً لأهله، وحنناً على موته مشركاً، ودعاءً لأهله بالعوض الصالح (أي بآب أو قريب مسلم). ويؤكد صحة القياس الأصل العام في جواز بر وصلة غير المسلم الذي تم تأصيله في تمهيد هذا الفصل.

وقد ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية ^(٣) والشافعية ^(٤) والإمام أحمد - في رواية - ^(٥) وابن رشد من المالكية ^(٦) إلى جواز التعزية بكل صورها (للكافر بالكافر وللمسلم بالكافر وللکافر

^(١) ابن رشد، أبو الوليد الجدي، البيان والتحصيل، تحقيق محمد صبحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤، ٢ /

٢١.

^(٢) سورة التوبة: ١١٣.

^(٣) ابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٥٥٧/٩. والقادري، تكملة البحر الرائق، ٣٧٤ / ٨.

^(٤) الرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز شرح الوجيز، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٧، ٤٥٩ / ٢، والشربيني، مغني المحتاج، ٥٢٧ / ١.

^(٥) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني على مختصر الخرقي، ضبط عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٤، ٣٤٢ / ٢.

^(٦) ابن رشد، البيان والتحصيل، ٢ / ٢١١.

بالمسلم). وقد استند هؤلاء إلى عموم جواز البر الإحسان لغير المسلمين. وأضيف بأن التعزية تُظهر المسلم بالمظهر اللائق الذي يُحِبُّ الناس به لأخلاقه السامية في التسامح مع المخالفين والشعور بشعورهم وتكوين المصيبة عليهم. ويتأكد جواز التعزية - بل ندبها - إذا كانت تعزية بمسلم بقرية الكافر، فإن في ذلك مواساة للمسلم ومساندة له في الصبر على المصائب.

ويقال في التعزية كل لفظ لا محذور يرتكب فيه، فيُعزَى الكافر بالمسلم بقوله (غفر الله لميترك وأحسن عزاءك)، ويُعزَى المسلم بالكافر بقوله (أعظم الله أجرك وصبرك)، ويعزَى الكافر بالكافر بقوله (أخلف الله عليك ولا نقص عددك) أو (أخلف الله عليك خيراً منه وأصلحك)^(١).

وقد يختلف حكم التعزية بين الندب والجواز والكرهية بالترهية بحسب المقصود منها وبحسب حال الكافر أيرجى إسلامه أم لا - هكذا قال الشافعية^(٢). قلت: ليس حكم التعزية على الوجوب ابتداءً، ولكنه يدور حول الجواز والندب بحسب المقصد الذي يُحَقِّق منه. فإن كان لكافرٍ عدو فقد يصل حكم تعزيتة إلى الكراهة الترهية (أي خلاف الأولى). وإن كانت لكافرٍ مسالم يؤلَّفُ قلبه بما فهي مندوبة، وإن كانت لمسلم تقي قريب فقد تصل إلى الوجوب، والله أعلم.

وخالف حكم الجواز الإمام مالك وجمهور المالكية^(٣) والحنابلة^(٤)، فقالوا بجرمة تعزية الكافر بمسلم أو بكافر وحرمة تعزية المسلم بكافر أيضاً. واحتجوا بالقياس على حرمة ابتدائه بالسلام، ولأن في التعزية تعظيمٌ وتوقير له.

ويمكنني الرد على هذا بأن القياس على تحريم ابتداء الكافر بالسلام قياس مع الفارق من وجهين:

الأول: لقد تبين أن تحريم ابتدائهم بالسلام حكم مربوط بعلته وجوداً وعدمياً ولا توجد هنا.

(١) الشريبي، معني المحتاج، ١/ ٥٢٧-٥٢٨. وابن عابدين، حاشية ابن عابدين، ٩/ ٥٥٧.

(٢) الشريبي، معني المحتاج، ١/ ٥٢٨.

(٣) ابن رشد، البيان والتحصيل، ٢/ ٢١١. والخطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي الرعيبي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبط زكريا عميرات، دار الكب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٩٥، ٣/ ٤٠.

(٤) البهوتي، كشاف القناع، ٢/ ١٨٧.

الثاني: إن التعزية مواساة وحث على الصبر والرضا بالقَدَر، وهو أمر يندب المسلم إلى فعله خاصة مع أخيه المسلم الذي فقد أباً كافراً -مثلاً- وليس هذا المعنى موجوداً في السلام. وأما قولهم بأن في تعزيتهم تعظيم من شأن الكافر، فبعيد عن معنى التعزية ومدلولها بالذي بيّنه ابن رشد. وقد أكد ابن رشد في هذا المجال أن حرمة معنى من معاني التعزية -وهي الاستغفار وطلب الرحمة للكافر- لا تمنع جواز التعزية بالمعاني الأخرى^(١).

إن من المهم هنا أن نذكر أنه يكره -إن لم يحرم- سب الأموات في حضرة من يتأذى بذلك وخاصة وقت العزاء. فلا يليق بالمسلم الخلق أن يجرح مشاعر الآخرين ويهول من فجيعتهم لأنه جاء للحث على الصبر وتسلية المصاب. ويتأكد هذا بورود الحديث النبوي فيما يرويه المغيرة بن شعبة عن رسول الله قوله (لا تسبوا الأموات فتؤذوا الأحياء)^(٢). والفاء المتصلة بجواب الشرط هي فاء التعقيب التي هي من مسالك العلة المنصوصة عند الأصوليين؛ أي أن سب الأموات يحرم لأنه يؤذي الأحياء. وقد روى البخاري هذا الحديث بطريق عائشة رضي الله عنها بلفظ (لا تسبوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا)^(٣). ولفظ (فإنهم) هو من مسالك العلة المنصوصة أيضاً، التي تدل على أن علة النهي أن الأموات قد صلوا إلى ما قدموه لأنفسهم (فلا فائدة ترجى من سيهم والتفكه بأعراضهم)^(٤).

وظاهر النهي في الروايتين أنه عام للميت المسلم والكافر، وللعلماء تفصيل في ذلك بورود أحاديث أخرى في الباب تجيز سب الأموات وذكر شرهم. وقد رجح الصنعاني بأن علة (فإنهم قد أفضوا) تفيد النهي عن السب بعد الدفن لأنه الإفضاء الحقيقي، وأما قبله بالأصل حرمة ولكن يجوز إذا كان من باب جواز غيبة الفاسق للتنبيه والتنفير عن فعله^(٥). لذلك قال ابن بطال: (سب الأموات يجري مجرى الغيبة)^(٦).

ابن رشد، البيان والتحصيل، ٢ / ٢١١.

^(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٣٠٢٢، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

^(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٣٩٣، ٣ / ٣٢٧.

^(٣) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار الأرقم، بيروت، ١ / ٣٧٦.

^(٤) المرجع السابق، ١ / ٣٧٧.

^(٥) ابن حجر، فتح الباري، ٣ / ٣٢٨.

Center of Theses
University of Jordan
Library of
Reserve
Deposit
All Rights Reserved

المطلب الخامس: شهود جناز غير المسلمين وزيارة قبورهم

ولاً: شهود جنازهم

إن شهود الجناز يشمل تشييع الجناز للأقرباء أو المشي مع الجنازة أو القيام لها وغير ذلك من الصور. وغالباً ما يكون المشارك في الجنازة من قرابة الميت أو أصدقائه أو جيرانه. محل البحث في هذه العادة الاجتماعية هو عند عدم مشاركة المسلم بفعل ما هو محظور في الشرع، فإن قيام المسلم بعمل محرم أثناء شهوده الجنازة لا يجعل حضوره محرماً وإنما يأثم لذات الفعل المحرم الذي قام به، إلا إذا لزم من شهوده وحضوره فعل ما هو محظور شرعاً. لأنني بينت الأصل العام في بر وصلة غير المسلم في تمهيد هذا الفصل - وشهود الجناز بسنها - فسوف أقتصر على ذكر أهم الأدلة التي وردت في خصوص صورة شهود جناز ككفار. فقد وردت بعض الأحاديث في المسألة أوردتها فيما يلي:

١- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال (مر بنا جنازة فقام لها النبي ﷺ فقمنا به. فقلنا: يا رسول الله إنها جنازة يهودي، قال: إذا رأيتم الجنازة فقوموا)^(١)، وفي لفظ عند البخاري (أليست نفساً)^(٢).

٢- حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال: سألت رجل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله تمر بنا جنازة الكافر أفقوم لها؟ قال: (نعم فقوموا لها فإنكم لستم تقومون لها، وإنما تقومون إعظماً للذي يقبض الأرواح)^(٣).

٣- حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (قلت يا رسول الله: إن عمك الشيخ الضال قد مات، قال (اذهب فوار أباك ثم لا تُحدثن شيئاً حتى تأتيني) فذهبت فواريته

(١) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٣١١، ٢٩٩/٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٣١٢، ٢٣٠/٣.

(٣) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٣٠٥٣، قال الشيخ شعيب: إسناده قوي، ٧/٣٢٤-٣٢٥.

ثم جنّته فأمرني فاغتسلت ودعا لي^(١). ووجه الدلالة من الحديث أن علياً رضي الله عنه قد قام بدفن أبيه بأمر من النبي ﷺ ثم دعا له النبي مواساةً له وتطيباً لخاطره. وهذا يدل على جواز المشاركة في تشييع جنازة القريب الكافر.

بعد إيراد هذه الأحاديث أقول: إن مسألة شهود الجنائز تنبني - بعد الأصل العام في الصلاة - على مدى صحة نسخ جواز القيام للجنائز، ومدى إمكانية قياس حكم شهود الجنائز عليها، والاستدلال بفعل علي رضي الله عنه مع أبيه عندما مات.

إن مسألة شهود الجنائز مسألة اجتهادية صرفة، ولذلك فإنني أرى ما يلي:

● إن شهود وحضور جنائز الكفار صورة من صور برهم وصلتهم والإحسان إليهم، فالأصل العام جوازها.

● إن الراجح في تفسير أحاديث القيام عدم نسخها لأن النسخ يلجأ إليه عند تعذر الجمع ولم يتعذر. فقد رجح ابن حجر أن النهي عن القيام - الوارد في روايات أخرى للأحاديث التي أوردت - صرّف أمر النبي ﷺ بالقيام في الحديث من الوجوب إلى الجواز^(٢).

● إذا ثبت عدم نسخ القيام صح قياس الشهود والحضور عليه فيجوز، والجامع بينهما أن القيام نوع من أنواع الشهود وكلاهما فيه معنى المواساة والوقوف بجانب أهل الميت في مصيبتهم. وإن رأى البعض نسخ جواز القيام للجنائز فإن ذلك يُفيد جواز شهود الجنائز استناداً إلى الأدلة العامة الواردة في تمهيد هذا الفصل وإلى فعل علي رضي الله عنه عندما مات والده ودعاء الرسول ﷺ له.

من هذه الأسس الشرعية فإنني أرى جواز كل الصور من تشييع الجنائز ومراسمها إذا كان ذلك يحقق مصلحة شرعية كأن يكون لحق قرابة أو جيرة أو زمالة، ودون ارتكاب ما حرم شرعاً فيها. ولا شك أن في شهود الجنائز - لا سيما للأقارب - مصالح كثيرة تخدم

٥٤٢٤١٥

(١) رواه أبو داود في سننه برقم ٣٢٠٦، ٤ / ٦٠ - ٦١.

(٢) ابن حجر، فتح الباري، ٣ / ٢٣١.

المسلم في دعوته الإسلامية بإظهاره بمظهر الإنسان صاحب القلب، والذي يُشفق على الأحياء والأموات.

وقد ذهب إلى جواز شهود جنائز المشركين وتشيعها فقهاء الحنفية^(١) والشافعية^(٢) والإمام أحمد - في رواية -^(٣) قياساً على جواز عيادته - لأنه إذا جازت المواساة في الحياة جازت في الممات - واستناداً إلى أصل البر والإحسان. وقد خالف في ذلك المالكية^(٤) والحنابلة^(٥) فحرموا ذلك لأن التشيع إكرام وتعظيم للكافر. ويمكن الرد على هذه الحجة العقلية بأن الشهود لا يلزم منه بالضرورة تعظيم للكافر في ذاته لأنه قد مات، بل هو تعظيم الجنس بني آدم أو - كما ورد في الحديث الذي ذكرت سابقاً - للذي يقبض الأرواح. كما وأن دخول الشهود والحضور للجنائز في عموم البر والصلة أقرب من دخوله في باب تعظيم الكافر المناقض للولاء والبراء. ذلك أن شهود وحضور الجنائز هو بالضرورة صورة من صور البر وصلة غير المسلم، ولكنه ليس بالضرورة التلازمة صورة من صور تعظيم الكافر، وهذا يقتضي إلحاقه بقاعدة البر والصلة والإحسان بدلاً من إلحاقه بقاعدة تعظيم الكافر لكفره.

وقد رجح جواز شهود وتشيع جنائز المشركين - عند خلوها من المخذور الشرعي - كثير من المعاصرين كالأستاذ الدكتور يوسف القرضاوي^(٦)، وآية الله السيستاني^(٧)، وهو

(١) الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، ٥/٤٣٠-٤٣١.

(٢) الشريبي، مغني المحتاج، ١/٥٣٤.

(٣) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١/٢٠٢-٢٠٤.

(٤) ابن رشد، البيان والتحصيل، ٢/٢١٨. والخرشي، محمد بن عبد الله بن علي، حاشية الخرشي على مختصر خليل،

ضبط زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٧، كراهة القيام للحنازة: ٢/٣٦٧، وحرمة تشيع

جنائزهم: ٤/٨٧.

(٥) البهوتي، كشف القناع، ٢/١٧٣-١٧٤.

(٦) القرضاوي، يوسف، فتوى (زيارة مقابر الأقارب من غير المسلمين)، مطبوع على موقع: www.islamonline.net

(٧) السيستاني، الفقه للمفتين، ص ٢٣٥.

قرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث^(١). ويستند هذا الموقف من المعاصرين إلى ما ذكرته من الاستدلالات ولما فيه من تحبيب بالإسلام وحفظ للعلاقات المثمرة.

ثانياً: زيارة قبور المشركين

إن زيارة القبور من العادات الاجتماعية الموجودة في أكثر المجتمعات مع تحقيقها أهدافاً مختلفة بحسب المعتقدات السائدة في كل مجتمع. وقد منع الإسلام في بداية مراحلها المكينة زيارة القبور مطلقاً لشدة ارتباطها بمنكرات عقديّة وعملية في المجتمع الجاهلي. وبعد أن استقرت العقيدة الصافية في النفوس أجاز الإسلام زيارتها وحض على ذلك؛ لأنها تُذكر بالآخرة. يدلنا على أن زيارة القبور -على وجه العموم- كانت محرمة ثم أجزيت قول الرسول ﷺ (نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها.. الحديث)^(٢). وزيارة قبور المشركين من العادات الاجتماعية التي تدخل في أصل جواز بر وصلة غير المسلم، غير أن البحث هنا سيكون في الأدلة الخاصة الواردة في زيارة قبور المشركين للنظر إن كانت تؤكد هذا العموم وتخصه حتى أستطيع الجزم في المسألة.

لقد ورد في المسألة حديث واحد هو حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله، فقال (استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت)^(٣). قال القاضي عياض في الحديث دليل على جواز زيارة القبور وصلة الآباء المشركين وإذا كان هذا بعد الموت نفني الحياة أحق)^(٤). وهذا الحديث نص في المسألة مؤكداً للعموم الجواز الذي بُحث في تمهيد هذا الفصل، ومؤكد أيضاً للعموم الحض على زيارة القبور -الذي ورد قبل أسطر- بعد انتهيه عنه.

(١) نقلاً عن: هويدي، فهمي، حزمة فتاوى أوروبية لتطلبات التعايش المفروض، مجلة المجلة، لندن، عدد ١١٠٠، ١١ -

١٧/٣، ٢٠٠١، ص ٣٥.

(٢) رواه مسلم في صحيحه برقم ٩٧٧، ٣/٤٥٢.

(٣) رواه مسلم في صحيحه برقم ٩٧٦ (١٠٨)، ٣/٤٥٢.

(٤) القاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٣/٤٥٢.

Thesis
Center of University of Jordan
Deposit
Library of University of Jordan
Reserve
All Rights Reserved

من هذه الأدلة يمكن أن أجزم بجواز زيارة قبور المشركين شرط عدم ارتكاب أي محظور عقدي أو عملي؛ كالدعاء للميت الكافر بالمغفرة والرحمة لقوله تعالى {ولا تُصلّ على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون} (١). والفارق بين زيارة قبور المسلمين والمشركين هو عدم جواز الدعاء والاستغفار للكافر بخلاف المسلم. وتتفق فائدة زيارة قبور المسلمين مع زيارة قبور المشركين وهي الاعتاظ بما ألوا إليه وتذكّر الموت والآخرة.

استناداً إلى ما ذكر من الأدلة الخاصة والعامة في زيارة قبور المشركين ذهب أكثر الفقهاء إلى جوازها (٢)، ولم أقف على ذكر لمخالفة في حكم الجواز إلا ما نسب للماوردي الشافعي (٣). وقد تعلق الماوردي في حكم الحرمة بقوله تعالى {ولا تُصلّ على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون} (٤). ويبدو لي أن وجه الدلالة هو صريح النهي عن القيام على قبر المشرك لأنه كفر بالله ورسوله. وقد ردّ عليه بأن الآية نزلت بسبب عبد الله بن أبي بن سلول لما صلّى عليه الرسول ﷺ واستغفر له (٥)، فالقيام المنهي عنه هو الاستغفار والدعاء بدلالة فعله ﷺ، والله أعلم.

المطلب السادس: زيارة غير المسلمين ومشاركتهم في المناسبات الدنيوية الخاصة

إن المراد ببحثه هنا ينحصر في صورة من صور العادات الاجتماعية وهي تبادل الزيارات مع غير المسلمين في الأحوال العامة والمناسبات الخاصة من زواج وولادة أو قدوم مسافر أو دواع زميل في العمل أو حفل تخريج طلاب المدارس والجامعات وغيرها من الصور الخاصة. أما المناسبات العامة التي تعني الأعياد الوطنية والدينية فسُبحّث في المطلب التالي. كذلك فإن

(١) سورة التوبة: ٨٤.

(٢) البهوتي، كشاف القناع، ٢/ ١٧٤. والشيخ نظام، الفتاوى الهندية، ٥/ ٤٣٠. والشريبي، مغني المحتاج، ١/ ٥٤٢.

(٣) الشريبي، مغني المحتاج، ١/ ٥٤٢.

(٤) سورة التوبة: ٨٤.

(٥) البهوتي، كشاف القناع، ٢/ ١٧٤.

محل البحث منحصر هنا في تبادل الزيارات التي تخلو من المنكرات المختلفة، فإن وجود منكر من المنكرات يُعدُّ مانعاً من موانع مثل هذه العادات - كما سيتبين في المبحث الثاني من هذا الفصل.

لقد ثبت في تمهيد هذا الفصل عموم حكم الجواز في صور بر وصلة غير المسلم، لذلك فسيكون الحديث هنا عن كل ما يرد على العموم من أدلة خاصة تؤكد أو تخصصه. ولم أقف على أدلة خاصة في حكم تبادل الزيارات الخالية من المنكرات مع غير المسلمين. وليس معنى ذلك أن المسألة لم تكن معروفة لديهم وإنما كان ذلك لأن الصحابة فهموا أن عموم بر وصلة غير المسلم مشمول بالأوامر العامة في صور صلة الرحم وبر الجار الشريك وذوي الحقوق علينا. يدلنا على ذلك ما روي عن عبد الله بن عمرو أنه قال للغلام وهو يسليخ الشاة (يا غلام إذا فرغت فابدأ بجارنا اليهودي. فقال رجل من القوم: لليهودي أصلحك الله؟ قال إني سمعت رسول الله ﷺ يوصي بالجار حتى نخشينا أو رؤينا أنه سيورثه)^(١). وهذا الأثر يؤكد الأصل العام في عموم جواز جميع صور البر والصلة لغير المسلم، ولم يرد ما يُخصصه إلا وجود المنكرات - كما سيتم بحثه في المبحث الثاني من هذا الفصل. من هذا الأساس الشرعي أستطيع القول بأن الأصل في المسألة المبحوثة هنا هو الجواز، والله أعلم.

وينبغي التأكيد على ضرورة أن يكون المسلم عاملاً إيجابياً عند الزيارة لأقربائه أو ملائه أو جيرانه من غير المسلمين، وأن يتمثل الخلق الإسلامي دون مداهنة أو تملق. وينبغي التحذير من تحجج البعض من إظهار إسلامه عند الزيارات أو حضور المناسبات المختلفة، ويستحي من الصلاة أو من رفض المشاركة في منكر من المنكرات. فهذا كله مما لا يجوز وقد وصل مثل هذا السلوك المشاركات إلى درجة الحرمة الخاصة بذلك الشخص لإيصالها إلى ما يخالف مقصود الشارع فيها.

(١) رواه البخاري في الأدب المفرد برقم ١٢٨، قال الألباني: صحيح، ص ٥٥.

ويستفرع على جواز المشاركة جواز التهئة بمثل هذه المناسبات، فقد ذكر ابن القيم جوازها قياساً على العيادة والتعزية، مع التحذير من الوقوع في ألفاظ تدل على الرضا بالكفر، وسمى هذه المناسبات الخاصة بالأموال المشتركة -أي بين المسلمين وغيرهم^(١).

المطلب السابع: المشاركة والتهئة بالأعياد الوطنية والدينية

أولاً: المشاركة بالأعياد الوطنية والدينية

إن مسألة المشاركة في أعياد الكفار مسألة كثر الحديث عنها في السنوات الأخيرة لتأثيرها الخطير على الحفاظ على الهوية المسلمة بالبعد عما يرتبط بعقائد الكفار. ذلك أنها مسألة مرتبطة بالتشبه بالكفار في خصائص عقائدهم، ومرتبطة بالبراء من الكفر وأعماله، ومرتبطة بالعبادات الاجتماعية المميزة لكل أمة. لهذا السبب فإن الحديث عنها متنازع الأطراف بين جانب العقيدة وبين جانب العبادات (الأعياد) وبين جانب العادات الاجتماعية.

إن المراد بالمشاركة هنا شهود العيد، فتشمل الحضور أو الممارسة الفعلية لأي طقوس دينية تابعة له سواء كانت في الكنيسة أم في المنازل. كما وتشمل ممارسة أي عادة اجتماعية مرتبطة به، كالسهرات والزيارات والهدايا ووضع نوع معين من الزينة وغيرها.

والأعياد صورة من صور العادات الاجتماعية الموجودة في كل المجتمعات. فالعيد اشتقاقه من عاد يعود، وقيل من العادة لأنهم اعتادوه، وهو كل يوم فيه جمع على حزن أو فرح يعود ويتكرر^(٢). وقد يكون العيد من العادات الاجتماعية التي تعارف الناس عليها دون أصل عقدي، أو يكون عادة اجتماعية أمر بها الدين. ونشوء الأعياد في الواقع لا يرتبط بالضرورة بأمر ديني أو عقدي بدليل أنه لا توجد طقوس مقدسة لها بل تسمى غالباً بـ "يوم" أو "مناسبة مرور كذا". والعيد الذي ينشأ من أصل عقدي قد يفقد صفته الدينية

(١) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١ / ٢٠٥.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، ٩ / ٤٦١، مادة (عود).

بمرور الزمن أو زوال الدين، ولكنه يتصف مع ذلك بالاستمرارية والثبات. وهذا بخلاف الأعياد ذات المنشأ العرفي فهي دائمة التغير في صفتها وأهدافها وقد تنقلب إلى أعياد دينية عند تحريف الأديان. ولأن الدين الإسلامي الحنيف رفض أن تكون الأعياد الدينية في الإسلام لعبة بين أيدي الناس فقد حدد أعياد المسلمين الدينية بعيدين هما عيد الفطر وعيد الأضحى. ويدلنا على ذلك رفضه ﷺ أن يوجد عيد يحتفل به المسلمون يضاهي ما شرع لهم في الإسلام. فقد ورد عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال (قدم رسول الله ﷺ المدينة ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال رسول الله: ما هذان اليومان؟ قالوا: كنا نلعب فيهما في الجاهلية، قال: إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الفطر ويوم النحر)^(١).

وقد استدل ابن تيمية في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) كثيراً على حرمة التشبه بالكفار في أعيادهم لأنها من جملة العقائد^(٢). ولاشك أن التشبه بالكفار في أعيادهم ذات الطقوس والمعاني الدينية أمر محرم قد يصل صاحبه إلى الكفر إن رضي به. ولا أظن أحداً يفتزع في حرمة المشاركة بمثل هذه الأعياد، ولذلك سألخص أهم الأدلة على ذلك فيما يلي:

- ١- قوله تعالى {والذين لا يشهدون الزور}^(٣)، قال الطبري (لا يشهدون شيئاً باطلاً من شرك أو غناء أو كذب وكل ما لزمه اسم الزور؛ لأن الله عمَّ بالوصف)^(٤).
- ٢- الحديث الذي مر (إن الله قد أبدلكم بهما خيراً منهما يوم الفطر ويوم النحر)^(٥)، ويدل بظاهره إلى منع النبي ﷺ المؤمنين أن يشهدوا ويمارسوا ما يمارسه غيرهم في أعيادهم، لأن الله أبدلهم خيراً منه.
- ٣- أثر عبد الله بن عمرو الذي مر في حرمة التشبه بالكفار في نيروزهم.

(١) رواه أحمد في مسنده برقم ١٣٦٢٢، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم، ٢١ / ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١ / ٤٧٨. وما بعدها.

(٣) سورة الفرقان: ٧٢.

(٤) الطبري، تفسير الطبري، ٩ / ٤٢١.

(٥) رواه أحمد في مسنده برقم ١٣٦٢٢، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم، ٢١ / ٢٢٥-٢٢٦.

٤ - إن في المشاركة في أعمال الكفر الخاصة مناقضة للولاء لله ولرسوله وللمؤمنين، ومناقضة لحرمة التشبه بما يتعلق بعقائد الكفر.

غير أن الخلاف في موضوع المشاركة بالأعياد يقع فيما يسمى عيداً من باب المجاز كالمناسبات والاحتفالات الوطنية العامة والخاصة. مثال المناسبات العامة عيد الاستقلال وعيد ميلاد الرئيس ويوم العمال ويوم المرأة، ومثال الأعياد الخاصة - أي المتعلقة بالأشخاص - لكنها ظاهرة عامة - عيد الحب وعيد الأم وعيد ميلاد الفرد وعيد مرور فترة على الزواج وغيرها. فهل كل عيد هو بالضرورة ذو علاقة بعقائد الكفر؟ أم أنه توجد مناسبات عامة غير دينية؟ (الأفضل عدم تسميتها بالأعياد حتى لا تلتبس بالأعياد الدينية).

لقد حاول البعض نفي وجود عيد غير عقدي، ويشتهر على الألسنة أن ذلك قول ابن تيمية. لكن الذي فهمته من كلامه عكس ذلك. حيث يقول عند الاستدلال أن لكل قوم عيد (أوجب ذلك اختصاص كل قوم بوجهتهم وبشرعتهم وذلك أن اللام تورث الاختصاص، فإذا كان لليهود عيد وللنصارى عيد كانوا مختصين به فلا نشركهم فيه)^(١).

المفهوم قوله أن الذي يحرم من أعيادهم هو ما اختصوا به، كعيد اليهودي وعيد المسيحي غير ذلك. ثم يؤكد هذا المفهوم قوله بعد الفراغ من أدلة تحريم مشاركة النصارى واليهود أعيادهم (النوع الثاني: ما ليس في الأصل مأخوذاً عنهم لكنهم يفعلونه أيضاً، فهذا ليس فيه حذور المشابهة، ولكن قد يُفوت فيه منفعة المخالفة)^(٢). وقد بينا سابقاً أن ابن تيمية أجاز مثل الأقليات المسلمة التشبه بغير المسلمين في هذه الأمور. لكنه إن صح عنه ذلك فقد انطلق بذلك من الواقع الصراعي الذي عاشه في حرب التتار والفتن الداخلية عند المسلمين. فإذا كانت المناسبة غير العقدية ذات معانٍ حسنة فليس هناك ما يمنع من مشاركة الأقليات المسلمة فيها. ذلك أنه فعل أصله الإباحة، وله مصالح اجتماعية متعددة.

فمثلاً هناك يوم في أمريكا تعطل فيه الدوائر الرسمية اسمه يوم الشكر ويصادف خامس يوم خميس في شهر نوفمبر. فهذا يوم وطني أمريكي، يحتفل فيه الناس بنعم الله تعالى، فتجتمع

(١) ابن تيمية، اقتضاء الصراط المستقيم، ١ / ٥٠١.

(٢) المرجع السابق، ١ / ٥٥٣.

فيه الأسر ويأكلون لحم الديك الرومي ويوزعون على المحتاجين، دون أن يكون للكنيسة فيه دور. فليس أصله دينياً بل يعود إلى قرار جمهوري عام ١٧٨٩م هدفه (شكر الخالق عز وجل على النعم التي وهبها لنا لإقامة حكومة تكفل الأمن والسعادة)^(١). ولهذا فإن كثيراً من الخطباء في أمريكا يتحدثون يوم الجمعة عن معنى الشكر في الإسلام فيؤكدون بأن المسلم ينبغي أن يكون شاكراً لربه على الدوام وأن يدعو غيره لإحياء قيمة الشكر. ولا يجري تبادل الهدايا بين الناس ولا يضعون زينة معينة، وكل ما فيه أكل لحم الديك الرومي كعادة المعتادوها. ومثال الأيام الوطنية في أمريكا التي يشوبها بعض الخرافات يوم الهالوين المصادف لآخر يوم من شهر أكتوبر. ويعود أصله إلى خرافات شيطانية يرفضها كثير من النصارى فضلاً عن غيرهم. ويقوم الأطفال في هذا اليوم بارتداء ملابس تنكرية ترعب من يراها حتى تعطيه حلويات الأطفال، دون طقوس أو عبارات دينية. ورغم أن الأطفال يحبون هذا اليوم فإن أصله محرم فيحرم على المسلمين المشاركة فيه^(٢).

وهذا الموقف من جواز المشاركة للأقليات المسلمة بالأعياد الوطنية غير الدينية هو وجه كثير من فقهاء عصرنا كالشيخ عطية صقر^(٣) والدكتور مزمل صديقي^(٤) والشيخ فيصل مولوي^(٥) والدكتور يوسف القرضاوي^(٦) وغيرهم.

انياً: التهنتة بالأعياد الوطنية والدينية

السؤال الذي يجب أن يُدقق فيه هنا: هل التهنتة بالشيء إقرار بصحة ما يُهنتأ به؟ أم أن تهنتة من الأعمال الظاهرة التي لا يُقصد منها إقرار ولا نفي ما يهنتأ به. وجواب هذا

Contemporary Publishing Group, Chase's 2000 Calendar of Events, USA, 2000, pp. 590.

صديقي، مزمل، فتوى بعنوان (Halloween)، على موقع الإنترنت: www.islamonline.net. بالمير، إدريس، فتوى بعنوان (Halloween)، على نفس الموقع.

^(٣) عطية صقر، فتوى (الاحتفال بالأعياد المختلفة) على موقع: www.islamonline.net

^(٤) مقابلة شخصية مع د. مزمل صديقي، عضو مجلس الإنماء لأمريكا الشمالية.

^(٥) مولوي، فيصل، من حوار حي بعنوان (فتاوى أسرية)، موقع www.islamonline.net، بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠١.

^(٦) القرضاوي، يوسف، فتوى بعنوان (حدود التعامل مع النصارى وحكم تهنتتهم في أعيادهم)، على موقع

السؤال هو الذي كان سبب الخلاف في حكم التهنة بأعياد ومناسبات غير المسلمين. ونعني بالتهنة ما يشمل العبارات المفلوطة أو المكتوبة بخلاف ما مر من المشاركة، فهل تُلحق به في الحكم أم تُلحق بأحكام البر والصلة؟

لقد ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والحنابلة من بعدهم إلى أن التهنة بأعياد الكفار إقرار بالكفر والباطل الذي يعملونه في عيدهم^(١). بل لقد بالغ ابن القيم في منع قائلاً: (وهو بمنزلة أن يهنته بسجوده للصليب بل ذلك أعظم إثماً عند الله وأشد مقتاً من التهنة بشرب الخمر وقتل النفس وارتكاب الفرج الحرام)^(٢). وهذه المقارنة غير جائزة عقلاً ولا شرعاً. ذلك أن قوله (أشد مقتاً من التهنة بشرب الخمر) مفتقر إلى نص يوضحه. كما هي مقارنة تخالف ما قاله الفقهاء من تقسيم الذنوب إلى كبائر وصغائر، فكيف تكون التهنة (وهي من الصغائر) أكبر عند الله من الكبائر المحرمة قطعاً.

وقد وافق على حرمة التهنة بالأعياد الدينية كثير من المعاصرين كالدكتور علي صوا^(٣) والشيخ محمد الحانوتي^(٤). ووجه الحرمة هو أن التهنة هي بذاتها إقرار بصواب ما عمله الكفار في عيدهم من الشرك والمعاصي، وتنازل عن اعتقادنا ببطان أعيادهم مما يقدر عقيدة الولاء والبراء.

لكن القول بأن التهنة تُفيد بذاتها إقراراً بصواب ما يعملون أمر فيه نظر. فالأصح أن اعتقاد راجع إلى نية الشخص لا إلى اللفظ المجرد الذي يطلقه. ولذلك فإن الشيخ مصطفى زرقا يرى جواز التهنة بعيد الميلاد وبصوم النصارى لأنه يدخل في باب البر والمجاملة الحسن^(٥). ويوافق الشيخ الزرقا في ذلك جمع من المعاصرين كالدكتور يوسف القرضاوي^(٦)

ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١ / ٢٠٥. والبهوتي، كشف القناع، ٣ / ١٤٩.

(٢) ابن القيم، أحكام أهل الذمة، ١ / ٢٠٦.

(٣) د. علي الصوا-مقابلة شخصية، الجامعة الأردنية، ١٣ / ١١ / ٢٠٠٠.

(٤) الحانوتي، محمد، فتوى بعنوان (Celebrating Non-Muslim Holidays)، على موقع www.islamonline.net

(٥) الزرقا، مصطفى، فتاوى مصطفى الزرقا، إعداد مجد مكّي، دار القلم، دمشق، ط ١ / ١٩٩٩، ص ٣٥٥.

(٦) القرضاوي، فتوى بعنوان (حدود التعامل مع النصارى وحكم تهنئتهم في أعيادهم).

All Rights Reserved - Library of Jordanian University of Deposit

والشيخ عبد الستار فتح الله سعيد (الأستاذ في الأزهر الشريف)^(١) وقرار المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث في دورته الأخيرة بدبلن^(٢). وقد قيد المحيزون لهذه التهنة الجواز بألا تحتوي ذات عبارة التهنة على ما يحرم شرعاً، كأن تحتوي على عبارة (الصليب) أو الخمر أو غيرها.

والموضح أن المسألة ليست مسألة قطعية كما هو حكم المشاركة في الأعياد الدينية، بل راجعة إلى تفاوت الأنظار في تحليل معنى التهنة وما يلزم منها. لهذا السبب فإنني أرجح القول بالجواز مع القيد الذي قُيد به، لأن ذلك أقرب لمعنى البر والصلة بغير المسلمين لأصل المداراة والتعايش الدعوي مع غير المسلمين. وأمر التهنة يمكن أن يُحل بما يحل للخلاف بقول عبارة التهنة المتعارف عليها في كل الأعياد والمناسبات في أمريكا وهي (عطلة سعيدة).

وهذا الحكم للتهنة يخضع إلى قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد، فإذا لم تحقق مصلحة شرعية فينبغي البعد عنها مراعاةً للخلاف. كما وأن استعمالها بين المسلمين أمر محرم لأنه ليس عيداً لهم.

أما الأعياد والمناسبات غير الدينية فيجوز المشاركة والتهنة والإهداء فيها لأنها لا تتصل بالعقائد، مثل عيد الأم (شرط ألا يقتصر الاهتمام بالأم بهذا اليوم) والميلاد - كما قال الشيخ علي الطنطاوي^(٣) - ويوم الاستقلال ويوم الشكر ويوم العلم وغيرها. وهذا هو الذي ذهب إليه من أجاز التهنة بالأعياد الدينية من باب أولى.

(١) سعيد، عبد الستار فتح الله، فتوى بعنوان (هل يجوز قننة النصارى في أعيادهم)، على موقع

www.islamonline.net

(٢) نقلاً عن: هويدي، فهمي، نداء إلى مسلمي الغرب باحترام القوانين وفاء بعهد الأمان، مجلة المجلة، لندن، عدد

١٠٩٩، ٤-١٠ / ٣ / ٢٠٠١، ص ٣٧.

(٣) الطنطاوي، علي، فتاوى علي الطنطاوي، جمع مجاهد ديارية، دار المنارة، جدة، ط ٤ / ١٩٩١، ص ٣٠٨.

المبحث الثاني

الموانع الشرعية الواردة في بر وصلة غير المسلمين

لقد ذكر الفقهاء موانع شرعية في مجال العلاقات الاجتماعية مع المسلمين وغير المسلمين من زيارات وولائم ومناسبات، وهي من الأدلة التي تصلح كمخصص لعموم جواز بر وصلة غير المسلم - الذي تم تأصيله في تمهيد هذا الفصل. ومثاله وجود بعض المنكرات المرافقة لمثل هذه العادات الاجتماعية، والتي تُحرّم مخالطة المسلم فضلاً عن غير المسلم. وأبرز الأمثلة التي يذكرها الفقهاء وجود تماثيل أو رسومات على الحائط ووجود الخمر على الموائد والمعازف والملاهي وتكشّف العورات واختلاط النساء بالرجال. وهذه الأمور تشكل موانع شرعية للاختلاط بغير المسلمين، ولذا فسأبحث أبرز هذه الأمور في واقع الأقليات وهي الاختلاط ووجود الخمر على الموائد لمحاولة الوصول إلى الحق فيها، ثم لوضع منهج للتعامل مع غيرها من المنكرات.

المطلب الأول: وجود الخمر في مكان الاجتماع

إن حرمة الخمر من الأمور المعلومة في الدين بالضرورة لقوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون^(١). والملاحظ في الآية الكريمة أنها أمرت المؤمنين باجتنب الخمر وهو يقتضي البعد عنه وعن مواطنه وعن كل ما يوصل إليه. ويؤيد هذا مبدأ سد الذريعة في الشرع، فكل ما أدى إلى الحرام فهو حرام، لأن للوسائل حكم المقاصد^(٢). ومن هذا الباب كان تحريم

(١) سورة المائدة: ٩٠.

(٢) الشاطبي، الموافقات، ٢ / ٦٤١.

الشارع لأمر قد تؤدي إلى شرب الخمر مع الاعتياد، فوضع إطاراً منيعاً من المحرمات حول الخمر وبجالسه ولم يترك مجالاً يعود المسلم فيه على وجوده حوله وبين يديه وأمامه. وهذا هو سبب اللعن الوارد في قوله ﷺ (لعنت الخمر على عشرة وجوه: لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقبها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وأكل ثمنها)^(١).

وفي هذا الإطار جاء الحديث النبوي الذي يرويه عمر بن الخطاب عن قول الرسول ﷺ (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعدن على مائدة يُدار عليها الخمر)^(٢). فالحديث أكد تحريم الجلوس على مائدة تدار عليها كؤوس الخمر لأن ذلك يؤدي بالتعود والتكرار إلى التآلف مع وجود الخمر وهو ما يؤدي إلى تحديث الشيطان للنفس بشرب القليل منها حتى يدمن الشخص عليها. وهذا واضح مشاهد في أيامنا سواء في الغرب أم في الدول الإسلامية التي ما انحلت من نفسها في إباحة الخمر بل وأخذت على عاتقها تصنيعه ونشره بين الناس.

وفقهاء المذاهب الأربعة متفقون على وجوب ترك المائدة التي توجد عليها كؤوس الخمر إلا إذا تحقق زوالها ببقاء المسلم^(٣). ولم يتفق الفقهاء على ترك مجلس لوجود منكر من المنكرات كاتفاقهم على وجوب ترك المائدة التي عليها الخمر. فقد اختلفوا في وجود المنكرات الأخرى إذا لم يعلم المدعو بوجود المنكر قبل حضوره. كما اختلفوا في ترك مجلس محرمات من الصغائر كاللعب والموسيقى والصور، وفرقوا بين صاحب المائدة وبين غيره على تفصيل يرجع إلى تعارض المصالح والترجيح بينها^(٤). وقد ذكر عن الشافعية وجه أن الجلوس في مجالس تتخللها منكرات مع عدم القدرة على الإنكار خلاف

(١) رواه أحمد في مسنده برقم ٤٧٨٧، قال الشيخ شعيب: صحيح بطرقه وشواهد، ٤٠٥/٨.

(٢) رواه أحمد في مسنده برقم ١٢٥، قال الشيخ شعيب: حسن لغیره، ٢٢٧/١.

(٣) الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، ٥/٤٢٢. والشربيني، مغني المحتاج، ٣/٣٢٥. وابن قدامة، المغني، ٦/٧. وابن

عابدين، حاشية ابن عابدين، ٩/٥٠١. والخطاب الرعي، مواهب الجليل، ٥/٢٤٣.

(٤) القادري، تكملة البحر الرائق، ٨/٣٤٥. والرافعي، فتح العزيز، ٨/٣٤٨.

الأولى وليس محرماً وهو المروي عن العراقيين منهم^(١). غير أن قولهم هذا محجوج بالحديث الصحيح الوارد في الباب.

هذا هو الحكم الأصلي الثابت في المسألة والموافق لمقاصد الشارع في إبعاد الناس عن مواطن الحرام حتى لا ينجرّفوا نحوه، فهو من باب المحرم لغيره لا المحرم لذاته كالخمر. ولقد عمت في أيامنا هذه ظاهرة الخمر في البلدان الإسلامية للأسف وأكثر منها في البلاد الغربية. فلو أزلنا من يسكن البلدان الإسلامية باجتناب كل مطعم أو فندق أو بائع يظهر فيه الخمر لكان هو الموافق للشرع ولا مشقة بالغة في ذلك، بل فيه مصلحة كبرى. أما أن تلزم الساكن في البلدان غير الإسلامية بهذا فذاك أمر يشق عليه لعموم الحرام في كل مكان وعدم تيسر البديل المباح. فالجالس في الطائرة لسفر طويل لا يملك منع الجالس بجانبه من شرب الخمر كما ولا يملك ترك المجلس بداهة. أيضاً فالمطاعم التي لا تقدم الخمر قليلة الانتشار، كما وأن البقاليات قلما تخلوا من بيع الخمر. ولست أتكلم عن الخمرات المخصصة لشرب الخمر فتلك لا يدخلها إلا قاصدٌ للشرب وهي محرمة على الإطلاق وغير خاضعة لأي استثناء. وإنما الكلام على الأماكن التي أصلها مباح ولكن تخللها بعض الحرام. إن هذا الوضع للأقليات المسلمة يمكن أن يندرج في إطار عموم البلوى وعموم الحرام، بل قد يندرج في قاعدة المقاصد والمآلات. فالحكم الشرعي في الامتناع عن مثل هذه المجالس محرّم لغيره أي لأنه يفضي للحرام، كما وأنه مرتبط بمسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فترك المجالس التي يشرب فيها الخمر لن يؤدي إلى امتناع الشارب عن ذلك بل قد يؤدي إلى فوات مصالح عدة. وهنا أستند إلى قاعدة الدكتور النجار (يجوز فيما لا يمكن تغييره ما لا يجوز فيما يمكن تغييره)^(٢)، وهي إن جاز استخدامها في مثل هذه المسألة (من حرم لغيره) فلا يجوز استخدامها للمحرم بذاته كشراب الخمر نفسه. ونظير هذه المسألة في معاملات المالية ما أفناه الشيخ الزرقا رحمه الله من جواز شراء أسهم شركات مساهمة

(١) الرفاعي، فتح العزيز، ٨ / ٣٤٨.

(٢) النجار، نحو منهج أصولي لفقه الأقليات، ص ١٩.

موضوع نشاطها حلال شرعاً، ولكن تدخل الفوائد الربوية في الأرباح الموزعة^(١)، وذلك يعود إلى عموم الحرام وعدم توفر البديل.

وتفريعاً على أصل عموم الحرام الجالب للتيسير فإنه يجوز الجلوس في مطاعم أصل طعامها مباح لكن وجد الخمر على طاولات أخرى، وفي فندق يحتوي على خمارة، وغير ذلك من صور المشاركة لغير المسلمين في الأماكن العامة. أما الاختلاط بالكفار في المناسبات الخاصة في المنازل (كحفلة عيد ميلاد الشخص) فلا يجوز حضورها مع وجود الخمر فيها إلا عند الضرورة، لأنها لا تدخل في قاعدة عموم الحرام التي تكون عند إطباق الحرام كل مكان ولا يوجد بديل مباح. على أنه ينبغي عدم التوسع في الجواز بما يزيد عما حدده الإمام الجويني في مسألة عموم الحرام، وهي التوسع في الجواز للحاجة دون التبسط. أيضاً ينبغي للمسلم أن يكون واعياً للمصالح والمفاسد المترتبة على حضوره أو عدمه وأن يوازن بينها في عمله. فلو قُدِّر أن موضوع المجلس لا يليق بمسلم فلا يحضر، لأن المصلحة التي يجنيها من مثل هذه المجالس موهومة غير متحققة فيعود حكمها إلى أصل الحرمة. كما وأوصي بأن يُبلغ المسلم صاحب الدعوة أو الدار بأنه يتضرر من وجود الخمر على المائدة، لأن الغالب عند غير المسلمين تقديرهم لموقف المسلم والاستجابة لطلبه، والله أعلم.

الطلب الثاني: اختلاط النساء بالرجال

إن اختلاط النساء بالرجال من الظواهر التي عمّت أكثر بلاد العالم وارتبطت بكثير من صور الفساد الأخلاقي، فأطلقت القيود وشجعت كل صور علاقة الرجل بالمرأة دون اعتبار دين ولا خلق ولا حياء. ولا بد قبل الشروع في اعتبار الاختلاط مانعاً من مخالطة غير المسلمين في مناسباتهم من بيان موقف الشريعة منها والصور المحرمة منها وغير ذلك من الأمور المرتبطة بالمسألة.

(١) الزرقا، فتاوى مصطفى الزرقا، ص ٥٥٨.

أولاً: حكم الاختلاط في الشرع^(١)

لا بد قبل الخوض في الحكم الشرعي أن أقول بأن هذا الموضوع واسع النطاق، وكثير الشعب مما يستلزم دراسة شاملة للجوانب الشرعية والاجتماعية والنفسية ودراسة الواقع التطبيقي لها. لهذا السبب فإنني أكتب هنا ملخصاً موجزاً للمسألة، فأقول وبالله التوفيق:

إن مصطلح الاختلاط يشير في ذاته إلى وجود النساء والرجال في مكان واحد. ولكنه ارتبط في العرف العام والواقع المعيشي بكثير من العادات الاجتماعية المحرمة، مثل تكشُّف العورات والنظر المحرم واللمس المحرم والحديث المحرم والعلاقة المحرمة بين الجنسين وغير ذلك كثير. وهذا جعل الحديث عن الاختلاط مرادفاً للحديث عن هذه الأمور، حتى لو حاول أي عالم أو باحث الفصل بينهما - بتعريفه للاختلاط تعريفاً دقيقاً يُخرج مثل هذه الصور المحرمة من الموضوع ثم باحثاً له ومُقيداً له - أتهم بأنه يبيح المحرمات ويدعو إلى الفواحش وأخذ كلامه بشكل مقتطع دون النظر إلى تعريفه أو قيوده وقَوْل ما لم يقل.

إن هذا الواقع البحثي لهذه المسألة دفعني إلى اجتناب مصطلح الاختلاط، ففضلت أن أتكلم عن موقف الشرع من (اجتماع النساء والرجال). وأعني بهذا المصطلح موقف الشرع من مجرد الوجود الحقيقي للرجل والمرأة في مكان واحد، دون أن يلزم بالضرورة من هذا الوجود تلامس أو نظر أو حديث أو اقتراب شديد بين الأبدان أو الأنفاس، ودون أن يلزم من هذا الاجتماع بالضرورة وجود أو عدم وجود منكر من المنكرات المرافقة.

إذا كان هذا الإطار الذي رسمت محور البحث في هذه المسألة، فإنني أقول: إن الناظر كتب السيرة والحديث عن هدي الرسول ﷺ والصحابة الكرام في تنظيم الحياة الاجتماعية بين الرجال والنساء يجد بأنه بعيد عن التعميم في الأحكام. فقد حرّم بعض النصوص تحريماً مطلقاً وقيداً صوراً أخرى بقيود تضمن أن لا تؤول إلى الحرام، وأجاز صوراً أخرى بظروف معينة.

إن عناية الشريعة الإسلامية في تنظيم وضبط العلاقة بين الرجل والمرأة راجع إلى أهمية هذا التنظيم في بناء المجتمع الفاضل وفي تحقيق مقاصد الشريعة من حفظ الدين والقيم

(١) لقد استندت في هذا البحث كثيراً مما كتبه الدكتور القرضاوي في (ملاحم المجتمع المسلم)، ص ٤٠٤-٤١٢.

والأخلاق والعرض والنسل. وقد أشارت أدلة متعددة إلى قوة تأثير علاقة الرجل بالمرأة في تحقيق أو عدم تحقيق هذه المقاصد مثل قوله تعالى ﴿رَزَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ﴾^(١)؛ حيث بدأ بالنساء عند تعداد الشهوات لأنها أعظمها. ويؤكد هذا المعنى قول الرسول ﷺ (ما تركتُ فتنَةً أضُرَّ على الرجال من النساء)^(٢). لهذا الموقع الحيوي أو الخطير للمرأة من الرجل كان توجه الشرع نحو تنظيم وضبط العلاقة بينهما مبتعداً عن المبالغة في عزل المطلق بينهما وعن المبالغة في إطلاق القيود؛ أي أنها ابتعدت عن الإفراط والتفريط.

والنساء بالنسبة للرجل صنفان: إما أن يكونوا من محارمه أو لا. أما إذا كان النساء من حرام الرجل^(٣) فيجوز لهن الاجتماع معه دونما قيد على ذات الاجتماع (كقيد عدم الخلوة وعدم الاقتراب الشديد بينهما)، وإنما ترد عليه القيود العامة في أي اجتماع بين النساء الرجال، مثل أن يكون موضوع الاجتماع مباحاً وألا يتخلله منكر من المنكرات المطلقة بالخمر والقمار، وألا تتكشف العورات -مع خلاف في حدودها بين المحارم عند الفقهاء. لا يشترط في مثل هذا الاجتماع جدية موضوعه وعدم وجود اللهو المباح من الإنشاد للدف أو عدم النظر واللمس -من غير شهوة-. والاستثناء الوحيد في قيد تغطية العورات هو عند انفراد الزوجين لحديث النبي ﷺ (احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت منك)^(٤). وليس هذا الصنف من النساء وطبيعة العلاقة معه محل البحث هنا، فيرجع في أدلته وتفصيلاته إلى مظانّه من كتب الفقه^(٥).

أما الذي له صلة ببحثي فهو في أحكام اجتماع النساء مع الرجال غير المحارم. لبيان هذه المسألة وتوضيحها سأقوم بذكر أهم الأدلة الواردة فيها ثم استنباط الضوابط الشرعية

سورة آل عمران: ١٤

(١) رواد البخاري في صحيحه برقم ٥٠٩٦، ١٧٢/٩.

(٢) النساء المحارم للرجل: من لا يجوز له مناكحتهن على التأييد بقراة أو رضاع أو صهرية، ويلحق به الزوج مع

اختلاف في أحكامه: مجموعة من العلماء، الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، الكويت، ط ١٩٩٦/١م، ٢٠٠/٣٦.

(٣) رواد الترمذي في سننه برقم ٢٧٦٩، وقال: حديث حسن، ٥٥/٨-٥٦.

(٤) يرجع مثلاً إلى: الموسوعة الفقهية الكويتية، ٢٠٢/٣٦-٢٠٧.

Thesis
Center
of Jordan
University
Library
All Rights Reserved
Deposit

العملية لها. فقد وردت أدلة كثيرة تشير إلى التنظيم الشرعي لاجتماع الرجال والنساء - سواء بالمنع الكامل لبعض صورته أو بالتقييد لغيرها - أورد أهمها فيما يلي:

١ - حديث عمر بن الخطاب في قوله ﷺ (ألا لا يخلون رجل بامرأة فإن ثالثهما الشيطان)^(١). ورواه البخاري بلفظ (لا يخلون رجل بامرأة إلا مع ذي محرم)^(٢). وهذا الحديث يدل على أن الخلوة محرمة لأنها مظنة وجود الفتنة التي يوسوس بها الشيطان. كما ويبين أن الخلوة هي وجود الرجل والمرأة في مكان بحيث لا يمكن لأحد سماعهما أو رؤيتهما وبمكان مغلق. فرواية البخاري تدل بمفهومها أن وجود رجل أجنبي مع امرأة أجنبية مع حضور محرمة - الفعلي أو الممكن - أو غيره لا يُعد من صور الخلوة الواردة في الحديث. ولكن هذا لا يعني جواز اجتماع الرجل والمرأة مع وجود ثالث - أو إمكان اطلاعه - على وجه الإطلاق، فإن هذه الصورة وإن لم تدخل في صورة الخلوة المحرمة بعينها إلا أنها تأخذ حكم التحريم سداً للذريعة لكثرة إفضائها في الواقع إلى الحرام. ولأن هذه الصورة القريبة من الخلوة لم تحرم لدائمتها - كما هو تحريم الخلوة الحقيقية - بل لكثرة إفضائها إلى الحرام فإنها تجوز في حال الضرورة أو الحاجة بخلافها. وهذا المعنى هو المستفاد من حديث أنس بن مالك قال: جاءت امرأة من الأنصار إلى النبي ﷺ فخلا بها، فقال (والله إنكم لأحب الناس إلي)^(٣). فالخلوة هنا ليست المحرمة في الشرع لأنها اجتماع بين الرسول والمرأة بحيث لا يسمعها أحد ولكن الأبصار تشاهدهم، وهو ما قاله ابن حجر^(٤). وهذا يدل على جواز مثل هذه الصورة لمثل الغرض الذي فعله ﷺ وليس على الإطلاق، لأنه جاز من باب الحاجة.

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قوله ﷺ (خير صفوف الرجال أولها وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها وشرها أولها)^(٥). قال القاضي عياض: (شر النساء:

(١) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٥٥٨٦، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرطهما، ٣٩٩ / ١٢ - ٤٠٠.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٢٣٣، ٤١٠ / ٩.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥٢٣٤، ٤١٣ / ٩.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ٤١٣ / ٩.

(٥) رواه مسلم في صحيحه برقم ٤٤٠، ٣٥١ / ٢.

لقربهن من الرجال وتحضيضاً على بعد أنفاسهن من أنفاسهم^(١). ويدل قول القاضي على أن الشارع لم يأمر أو ينه هنا بصيغة الجزم بل وجهه وحضّ الناس على سلوك معين هو البعد عن مظانّ تلامس واختلاط الأنفاس. يؤكد هذا المعنى حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله (لو تركنا هذا الباب للنساء)، قال نافع: فلم يدخل منه ابن عمر حتى مات^(٢). والخلاصة أن كلا الحديثين يوجّهان المسلمين في حال اجتماع النساء والرجال إلى اتخاذ السبل التي تُبعد من فرص اللقاء بينهم من غير حاجة، وهو ما يؤكد أيضاً الحديث التالي.

حديث أم سلمة قالت: (إن النساء في عهد رسول الله كن إذا سلمن من المكتوبة قمن وثبت رسول الله ومن صلى من الرجال ما شاء الله)^(٣). تقول أم سلمة: (والله أعلم أن ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن أحد من الرجال)^(٤). قال ابن حجر (فيه الاحتياط في اجتناب ما قد يفضي إلى المحذور وفيه اجتناب مواضع التهم وكراهة مخالطة الرجال بالنساء في الطرقات فضلاً عن البيوت)^(٥). ويلاحظ أن ابن حجر أطلق الكراهة وليس الحرمة لأن الكراهة كما يقول - هو الاحتياط لما قد يؤدي إلى الفتنة. وهذا الحديث يدل على أن الشارع لم يمنع مجرد الاجتماع للعبادة، ولكنه ضبط ذلك بما يُضيق فرص اللقاء بين الجنسين بل يكاد يعدها.

حديث سهل بن سعد قال: (كنّ النساء يؤمرن في عهد رسول الله ﷺ في الصلاة أن لا يرفعن رؤوسهن حتى يأخذ الرجال مقاعدهم من الأرض من ضيق الثياب)^(٦). ويدل الحديث بظاهره على مبدأ الاحتياط في أن تطّلع النساء إلى ما قد يظهر من عورات الرجال. ويدلنا هذا الحديث إلى أن الشارع لم يتخذ موقف العزل المطلق بين

القاضي عياض، شرح صحيح مسلم، ٢ / ٣٥١.

(١) رواه أبو دارود في سننه برقم ٤٦٣، ١ / ٣٧٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٨٦٦، ٢ / ٤٥٠.

(٣) رواه البخاري في صحيحه برقم ٨٧٠، ٢ / ٤٥٢.

(٤) ابن حجر، فتح الباري، ٢ / ٤٣٤.

(٥) رواه ابن حبان في صحيحه برقم ٢٢١٦، قال الشيخ شعيب: إسناده صحيح على شرط مسلم، ٥ / ٥٩٤.

النساء والرجال في كل مجالات الحياة، بل نصح إلى تشريع ما يحفظ الاجتماع الآمن في المساجد من أن يؤدي إلى مفسدة. والوارد في الحديث هو أحد الأساليب التي استخدمها الشارع من أجل درء المفسد المتوقعة من اجتماع النساء والرجال في المسجد. ويلاحظ في أسلوبه هذا أنه لم يتبع أسلوب العزل المطلق بوضع الحواجز والجدران أو يمنع النساء من المساجد لاحتمال انكشاف عورة الرجال.

حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال رسول الله ﷺ (لا تمنعوا النساء من الخروج إلى المساجد بالليل) فقال ابن لعبد الله بن عمر: لا ندعهن يخرجن فيتخذونه دغلاً، قال: فزيره ابن عمر وقال: أقول قال رسول الله وتقول لا ندعهما!)^(١). والحديث يدل أن اتباع أحكام الشرع خير من الرجوع إلى الرأي والتأويل. وليس معنى الحديث أن ابن عمر لا يعتبر الفتنة حكمة لتحريم الاختلاط ولكنه يعني أن معيار الفتنة مرجعه أحكام الشارع فهو الأعلم بمواطن الفتنة ومظاهرها. وقد روى مسلم في نفس الموطن عن عائشة أنها كانت ترى منع النساء لأجل الفتنة، وهو اجتهاد منها لم يوافقها فيه غيرها من الصحابة فليس بحجة.

حديث أبي سعيد الخدري قال: (جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله ذهب الرجال بحديثك فاجعل لنا من نفسك يوماً نأتيك فيه تعلمنا مما علمك الله، فقال: اجتمعن في يوم كذا وكذا في مكان كذا وكذا)^(٢) والحديث يفيد أن للمرأة حاجة في العلم الخاص بها، وأن ذلك يتحقق بوجه أفضل عند كونه خاصاً بمن.

حديث أم الفضل بنت الحارث (أن ناساً تماروا)^(٣) عندها يوم عرفة في صوم النبي ﷺ . فقال بعضهم: هو صائم، وقال بعضهم: ليس بصائم. فأرسلت إليه بقدر لبن وهو واقف على بعيره فشربه)^(٤). قال ابن حجر في فوائد الحديث: (وفيه قبول هدية من

(١) رواه مسلم في صحيحه برقم ٤٤٢-١٣٧، ٣٥٤/٢.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ٧٣١٠، ١٣/٣٥٨.

(٣) تماروا: أي اختلفوا: ابن حجر، فتح الباري، ٣٠١/٤.

(٤) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٩٨٨، ٣٠١/٤.

المرأة ... والمناظرة في العلم بين الرجال والنساء^(١). وقول ابن حجر واضح في جواز مثل هذا الاجتماع على المناظرة العلمية عند أمن الفتنة وستر العورات. وصورة هذا اليوم هو في المؤتمرات العلمية والندوات الفكرية، وليس في نظام التعليم المدرسي أو الجامعي - سيأتي عدم تأييدي له - لأن ذلك يغلب عليه التلقي وهو غير المناظرة.

حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: (مرَّ النبي ﷺ بامرأة عند قبر وهي تبكي، فقال: اتقي الله واصبري)^(٢). وقد بَوَّب البخاري هذا الحديث (باب قول الرجل للمرأة عند القبر اصبري)، ووضح حكمة ذلك ابن حجر فيما نقل عن العلماء بقوله (عَبَّرَ بقوله "الرجل" ليوضح أن ذلك لا يختص بالنبي ﷺ - ثم تابع ابن حجر قوله - وموضع الترجمة من الفقه جواز مخاطبة الرجال النساء في مثل ذلك بما هو أمر معروف أو نهي عن منكر أو موعظة أو تعزية، وأن ذلك لا يختص بعجوز دون شابة لما يترتب عليه من المصالح الدينية)^(٣). فهذا الإمام ابن حجر العسقلاني يُصرِّح بأن اجتماع النساء والرجال (مع تخصيص مكان لكل منهم لاجتناب ما يثير الفتنة) بهدف المخاطبة بالموعظة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو التعزية هو من المصالح الدينية فلا يختص بعجوز دون شابة.

حديث سهل بن سعد قال: (كُنَّا نفرح يوم الجمعة. قلت - الراوي - لسهل: ولم؟ قال: كانت لنا عجوز تُرسل إلى بُضاعة - نخل بالمدينة - فتأخذ من أصول السَّلِق فتطرحه في قِدرٍ وتُكرِّك^(٤) حبات من شعير، فإذا صَلَّينا الجمعة انصرفنا، ونُسَلِّمُ عليها فتقدِّمه إلينا فنفرح من أجله)^(٥). وقد أورد البخاري في نفس الباب حديث السيدة عائشة رضي الله عنها قالت: (قال رسول الله ﷺ: يا عائشة هذا جبريل يقرأ

(١) ابن حجر، فتح الباري، ٣٠٢/٤ - ٣٠٣.

(٢) رواه البخاري في صحيحه برقم ١٢٥٢، ١٦١/٣.

(٣) ابن حجر، فتح الباري، ١٦١/٣.

(٤) تُكْرِكِر: أي تطحن: ابن حجر، فتح الباري، ٤٢/١١.

(٥) رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٤٨، ٤١/١١.

عليك السلام، قالت: قلت: وعليه السلام ورحمة الله^(١). وبوّب البخاري هذين الحديثين بـ (باب تسليم الرجال على النساء وتسليم النساء على الرجال)، ووضح ابن حجر بأن وجه هذا التبويب هو ردُّ كل الأدلة على كراهة تبادل التحية بين النساء والرجال، وقيد الجواز بأمن الفتنة^(٢). ثم قال ابن حجر بعد ذلك (فلو اجتمع في المجلس رجال ونساء جاز السلام من الجانبين عند أمن الفتنة)^(٣). فكلام ابن حجر يدل على جواز اجتماع النساء والرجال في مجلس واحد مع أمن الفتنة ومع القيود الواردة في الآيات والأحاديث من مثل الحجاب والستر وغض البصر وتخصيص مكان للنساء ومكان للرجال.

١- حديث سهل بن سعد (لما عرسَ أبو أُسَيْدَ دعا النبي ﷺ وأصحابه فما صنع لهم طعاماً زلا قرّبه إليهم إلا امرأته أم أُسَيْدَ بلّت تمرات في ثور^(٤) من حجارة من الليل، فلما فرغ النبي ﷺ من الطعام أمأته^(٥) له فسقته تتحفه بذلك)^(٦). وقد بين ابن حجر الفوائد الفقهية من الحديث قائلاً: (وفي الحديث جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوه، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة ومراعاة ما يجب عليها الستر، وجواز استخدام الرجل امرأته في مثل ذلك)^(٧). وقد كان فقه ابن حجر للحديث موافقاً لفقه الإمام مالك في المسألة لما سُئل: هل تأكل المرأة مع غير ذي محرّم منها أو مع غلامها؟، فأجاب قائلاً: (ليس بذلك بأس إذا كان ذلك على وجه ما يُعرف للمرأة أن تأكل معه من الرجال، وقد تأكل المرأة مع زوجها ومع غيره ممن يواكله أو مع

رواه البخاري في صحيحه برقم ٦٢٤٩، ٤١/١١.

ابن حجر، فتح الباري، ٤١/١١، بتصرف.

^(٣) ابن حجر، فتح الباري، ٤٣/١١.

^(٤) ثور: هو إناء يكون من نحاس وغيره، وقد بين في الحديث أنه من الحجارة: ابن حجر، فتح الباري، ٣١٢/٩.

^(٥) أمأته: يقال مثت الملح في الماء مثتاً أذبتُه: ابن حجر، فتح الباري، ٣١٢/٩.

^(٦) رواه البخاري في صحيحه برقم ٥١٨٢، ٣١١/٩.

^(٧) ابن حجر، فتح الباري، ٣١٢/٩.

أخبرها على مثل ذلك^(١). ويُلاحظ أن الإمام مالك حدد هذه المسألة بالعرف بالإضافة إلى القيود الأخرى التي ذكرها ابن حجر من الستر وعدم الخلوة وأمن الفتنة وغيض البصر وغيرها؛ أي أن العرف لا يبيح الحرام وإنما يقيد ما لم يُحرّم بنص. فإذا تعارف بلد ما على ألا تأكل المرأة مع غير المحارم من الرجال لم يُجرّها ذلك، بخلاف المجتمع الذي تعارف على جوازها - شرط ألا تؤدي إلى المفاسد-. ومن الملاحظ أن بيوت الصحابة رضوان الله عليهم كانت مكوّنة من غرفة واحدة فلا سبيل إلى خروج المرأة منها عند قدوم الضيف، خاصة بأن الغالب عدم وجود غيرها لخدمته. وهذه الحال هي الحال في البيوت الأمريكي التي بُنيت على أساس عدم الفصل بين الجنسين، ولذلك تعارف أغلب المسلمين في أمريكا على مجرد تخصيص جانب من غرفة الطعام أو الجلوس للنساء وجانب آخر للرجال مع اجتماعهم في غرفة واحدة. ولا بد من ملاحظة أن الحديث ليس فيه أن المرأة تجلس بجانب الرجل الأجنبي عنها على طعام، ولكن فيه مجرّد وجودهم في حجرة واحدة، فإن جلوس النساء بجانب الرجال غالباً ما يؤدي إلى تلامس الأيدي والنظر المحرم ولذلك لا يجوز، والله أعلم.

من مجموع هذه الأحاديث وغيرها مما لا يسع المقام ذكره أستخلص الضوابط^(٢) التالية:

لقد حرم الشرع بشكل قطعي اجتماع رجل وامرأة أجنبيين بمفردهما في مكان واحد بحيث لا يمكن لأحد الاطلاع أو الاستماع أو الدخول عليهما، وهي المسمّاة بالخلوة. وهذا النوع من الاجتماع هو أشد الأنواع حرمة لأنه غالباً ما يؤدي إلى الوقوع في الحرام. ولا يدخل في هذه الدرجة من الحرمة اجتماع الرجل والمرأة بمفردهما بحيث يطلع أو يمكن أن يطلع أو يستمع عليهما أحد من الناس. ولكن عدم دخول هذه الصورة في مفهوم الخلوة - التي هي من الكبائر - لا يعني جوازها بل هي مُلحقة في

(١) مالك، مالك بن أنس الأصبحي، الموطأ، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، النص رقم ٣٥ في

باب (جامع ما جاء في الطعام والشراب)، ٩٣٥/٢.

(٢) لا بد من ربط هذه الضوابط معاً وعدم اجتزاء أحدها خارج السياق.

حكم الحرمة لقرنها من صورة الخلوة، ولأنها غالباً ما تؤدي إلى الحرام ولكن بوجه أقل من توصيل الخلوة إلى الحرام. ولذلك فإن الخلوة المطلقة لا وجه لجوازها بالحاجة أو الضرورة، اللهم إلا الضرورة الملحّة التي تُجيز شرب الخمر. أما الصور القرية من الخلوة - يُطلق عليها لفظ الخلوة مجازاً كما مرّ في حديث أنس بن مالك الأول - فالأصل فيها المنع إلا عند وجود حاجة عامة أو خاصة أو ضرورة من الضرورات الملحّة أو غير الملحّة. وهذا المعنى هو المستفاد من الجمع بين نهي ﷺ عن الخلوة ثم ورود الحديث بأنه ﷺ "خلأ" بامرأة من الأنصار.

إن اجتماع النساء والرجال في الأماكن العامة - كالطرق والمساجد والأسواق ومقرات المؤتمرات والجالس النيابية وغيرها - غير محرّم على وجه العزل المطلق بينهم، وإنما هو مقيّد بقيود ضابطة له حتى لا يكون مدخلاً للفساد والإفساد. فينبغي اتباع الوسائل الكفيلة بعدم تلامس الأبدان والأنفاس بين الجنسين، كتخصيص مكان ومدخل وممر ودرج لكل منهم. وهذا هو المستفاد من أحاديث تخصيص الصفوف الأخيرة للنساء والأولى للرجال، ومن تخصيص باب لكل منهم - كما ورد في الأحاديث السابقة الذكر. وهذه السبل وغيرها - مما يُمكن استحداثه بحسب وسائل العصر - هي الكفيلة بأن لا يؤول مثل هذا الاجتماع المشروع إلى الحرام.

ينبغي أن يكون موضوع اجتماع النساء والرجال في الأماكن العامة والخاصة مقيّداً بما يُحقق المصالح الدينية التي ذكرها ابن حجر سابقاً. مثال هذه المواضيع التي تحقق المصالح الدينية: الاستماع لموعظة أو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أو التعزية أو إلقاء التحية أو المناظرة العلمية (كما هو اليوم في المؤتمرات والجامع العلمية). ومفهوم هذا أنه لا يجوز أن يكون موضوع الاجتماع محرماً في ذاته كالرقص والغناء المبتذل، ولا أن يكون الموضوع غير جديّ الطابع. فاجتماع النساء والرجال الأجانب للرياضة أو للترفيه أو الفكاهة أو اللعب بما يباح - أو لا يباح - وغير ذلك من المصالح غير الدينية لا يجوز؛ لأن ذلك يؤدي إلى مفسد كبيرة - كما هو مُشاهد في أيامنا المعاصرة.

٤- إن الاجتماع بين الرجال والنساء في المنازل على طعام أو حوار أو تجمع أسري للعائلة من الأمور التي لم يقطع بحرماتها الشرع، وإنما قيّد جوازها بقيود عديدة من الستر وأمن الفتنة وآداب الاجتماع - التي سأذكرها ضمن الضوابط التالية. وأجدُ توجيه الإمام مالك لهذا الجواز المقيد بالعرف توجيهاً يُحْكِم ضبط هذا الاجتماع. وأؤكد على أن هذا لا يعني جلوس النساء خليطاً بجانب الرجال فإن ذلك يؤدي إلى نقض قيد عدم التلامس أو الاقتراب الشديد بين الجنسين، لذلك ينبغي مراعاة تخصيص مكان للنساء ومكان للرجال.

٤- إن موضوع اجتماع الذكور والإناث الاختلاط في نظام التعليم المدرسي والجامعي أمر يختلف عن الاجتماع المقيد في الطرقات والمنازل والمساجد فلا يصح القياس بينهما. وهذا هو المشاهد في الواقع المرير الذي تمر به المدارس والجامعات المختلطة التي لم تكتف في أيامنا بإباحة اجتماع الرجل والمرأة في مكان عام، بل هيأت فرص اللقاء والتعارف بينهما وشجعت عليه بمثل الحفلات والرحلات المختلطة وغيرها من الوسائل المتاحة لديها. فلست ممن يُحيز نظام التعليم المختلط لما هو مُشاهد من آثاره في فساد الشباب والشابات والمجتمع بأسره. فنظام التعليم يتيح ويُشجع على تلامس الأبدان والأنفاس والنظر المحرم بين الجنسين، كما ويُتيح فرص التعارف واللقاء بينهم مما يؤدي إلى اجتماعهم خارج المدارس في مواطن الفساد وإلى ضياع الضمير والحياء في المجتمع المسلم.

٤- لقد وضع الشارع آداباً للاجتماع المقيد بين النساء والرجال - يمكن أن تُضاف إلى بقية القيود. ومثل هذه الآداب: غضُّ البصر الواجب بقوله تعالى {قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم إن الله خبير بما يصنعون} * وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن ويحفظن فروجهن ولا يُبدن زينتهن إلا ما ظهر منها^(١). وكذلك أدب الجدِّية في الكلام بعدم الخضوع بالقول لقوله تعالى {فلا

(١) سورة النور: ٣٠-٣١.

تخضعنَ بالقول فيطمع الذي في قلبه مرض وقلنَ قولاً معروفاً^(١). وغير ذلك من الآداب العامة من اللباس الساتر والحياء والخلق الرفيع والبعد عن الفحش بالقول.

٧- يُلاحظ في النصوص التي أوردتُ أنها لا تدعو إلى العزل الكامل بين النساء والرجال بحيث يستحيل وينعدم كل مجال لوجود النساء والرجال في مكان واحد. ولكنها دعت إلى فرض القيود الكفيلة بأن لا يؤدي ذلك إلى الفساد اعتباراً بمآلات الأحكام. ولقد ترك الشرع اجتناب الاجتماع المقيد بقيود وضوابط بالكلية إلى مجال الورع الشخصي. فلستُ أرى وجهاً لمن يدعو إلى العزل المطلق بين الجنسين في كل مكان ومجال إلا الورع الشخصي الذي لا يلزم إلا من يدعو إليه.

ثانياً: واقع الاختلاط عند الأقليات المسلمة

تعيش الأقليات المسلمة واقعاً يفتح باب الاختلاط على مصراعيه ويشجعه ويهيئ فرصه، وهو بلا شك واقع لا ينسجم مع الشرع الحنيف. فما الحل إذن: هل يعتزل المسلم عمله ودراسته وعلاقاته العامة لما يشاهده من فساد أخلاقي؟ أم يحاول أن يتعد عن المواطن التي يغلب على ظنه أنها تؤدي للفتنة ويشارك في المواطن التي يغلب الأمن فيها من الفتنة؟ إن الحل يحتاج إلى الرجوع إلى قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد التي بينت في الفصل الثاني من هذا الفصل. فلا شك أنه إذا تحقق أو غلب على الظن أن اجتماع النساء والرجال في موطن معين - كالنادي الرياضي مثلاً- يؤدي إلى التحلل الأخلاقي فإن الشرع لا يعتبر مصالح التي يجنيها الإنسان منه مثلها ويغلب جانب الحظر درءاً للمفسدة. ولكن غالب الصور العملية هي صور تتنازعها المفاسد والمصالح بشكل مختلط يصعب يصعب للباحث الترجيح بينهما، وإنما تُقدَّر كل حالة على حدة بالاعتماد على قواعد الترجيح بين المصالح والمفاسد. فعلى المسلم العمل بقدر استطاعته على البعد عن الاختلاط المؤدي للفساد وأن يعمل على بناء معيار يحدد المواطن التي يشارك فيها غير المسلمين والمواطن التي يعتزلهم فيها.

(١) سورة الأحزاب: ٣٢.

كذلك فإن على المسلم أن لا يجعل للتحلل الأخلاقي باباً إلى أسرته وعلاقاته الاجتماعية مع المسلمين، فيحرص على أن تكون وفق الأسس الشرعية للاجتماع. ومن المهم التأكيد على ضرر اتخاذ المسلم في الغرب بالذات موقف العزل المطلق والكامل بين الجنسين في العلاقات الأسرية مع المسلمين وغيرهم. ذلك أن هذا ورع في غير محله يؤدي في كثير الأحيان إلى نفور الأبناء عن كل القيود الشرعية للاجتماع لعدم صلاحية سياسة العزل المطلق للتطبيق خارج المنزل. أما إذا تجنب المسلم في الغرب مثل هذا الورع في الحكم الشرعي واقتصر على تعليم أبنائه القيود الشرعية لاجتماع النساء والرجال - وهي في نظري صلاح للتطبيق خارج المنزل - حتى يجتنبوا المواطن التي ينعدم فيها قيد من القيود الشرعية نكونوا بذلك أقرب إلى التطبيق الشرعي.

ومن الجدير بالذكر أنه لا توجد مدرسة إسلامية في أمريكا تفصل بين الجنسين إلا في نصف الحادي عشر والثاني عشر. ويعود السبب الأول في ذلك إلى قلة الموارد المالية، ولكنه يبدو في إنشاء توازن لدى الطلبة. فهم يعيشون في المدرسة جواً من التوجيه المكثف والمراقبة الدائمة مع عدم إتاحة فرص اللقاء بين الجنسين حتى في وقت الراحة بين الدروس. فالمدرسة إسلامية تحاول أن تغرس في النفوس السلوك الإسلامي في التعامل مع الجنس الآخر حتى يلبق ذلك المسلم عندما يتعامل مع المجتمع الخارجي.

والحمد لله رب العالمين

الخاتمة

لقد توصل البحث إلى النتائج والتوصيات التالية:

١- إن المسلمين في أمريكا يعيشون أوضاعاً متميزة عن بقية الأقليات المسلمة في العالم. فهم يعيشون في مجتمع نشأ حديثاً دون تاريخ ثقافي أو صراعي مع المسلمين، كما ويمنحهم وضعاً قانونياً يفتح المجال لممارسة الدين الإسلامي.

٢- يتكون المسلمون في أمريكا من فئات واسعة من الأجناس والعرقيات، مما يضعف التحدي الذي يواجهونه في الوصول إلى هوية إسلامية موحدة ترتب الأولويات التي يجب أن يعملوا عليها من أجل حفظ دينهم والدعوة إليه. وما لم يتوحد المسلمون على هوية واحدة ويَدْعُوا الأمراض القومية التي جلبوها من بلادهم فإنهم لن يحققوا هدف حفظ الدين ولا الدعوة إليه.

٣- إن التعامل مع غير المسلمين ينبغي أن يتخذ منهج التعارف والتكامل بتبادل الخبرات بين الطرفين، فلا يفقد المسلمون هويتهم بالانحلال أو الخضوع ولا ينزولون عن المجتمع فيخالفوا هدف عالمية الرسالة الإسلامية.

٤- إن الجهل الشديد بالإسلام من قِبَل غير المسلمين هو سبب غالب المشاكل التي يواجهها المسلمون، لذا فعلى الجمعيات والمراكز والمسلمين كأفراد أن يقوموا على نشر الفكر الصحيح للإسلام.

٥- إن فقه الأقليات المسلمة هو الفهم الشرعي للأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية والمُوجَّه نحو معالجة الظروف الخاصة للأقليات المسلمة.

٦- إن من الضروري على فقه الأقليات أن يضع أصولاً خاصة به من خلال الأصول والقواعد الموجودة عند الفقهاء فيصوغها بشكل يناسب الأوضاع الخاصة بالأقليات ويضمن تحقيق البعد الحضاري الجماعي لهذا الفقه. وأهم هذه الأصول: الالتزام

بالقانون بما لا يخالف الشرع، والاندرج ضمن إطار المقاصد الشرعية في الحال والمآل، واعتماد منهج التيسير، وتغير الفتوى بتغير الزمان والمكان والعرف والحال.

٧- إن موضوع فقه الأقليات هو البحث المقاصدي في المسائل المستحقة وإعادة النظر في الأحكام الاجتهادية القديمة بما يحقق المقاصد الشرعية في الواقع، وذلك تأكيداً على صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان.

٨- إن العادات الاجتماعية أنماط سلوكية تُنظَّم العلاقات الاجتماعية وتنشأ من خلال فهم مجتمع معين لمنظومة القيم التي يؤمن بها، ثم تتفاعل تلك القيم مع الثقافة والتاريخ والحضارة لذلك المجتمع وتتلوّن بلونه في صور عادات اجتماعية، فتكون العادات فرعاً للقيم والقيم أصلاً للعادات.

٩- إن الاندماج في المجتمع المحيط إذا كان بناءً على تنازل عن حكم شرعي أو موقف أخلاقي فسيكون نهاية المسلم هي الذوبان وفقدان الهوية. بينما لو كان الاندماج منطلقاً من القيم الإنسانية المشتركة والثقة القوية بالهوية المسلمة فسيكون مدعاةً للتعاون المشترك بين جميع فئات المجتمع دون فقدان الهوية.

١٠- إن أكثر ما يقع فيه المسلمون المهاجرون في الغرب هو الخلط بين ما هو من قيم الإسلام الرفيعة وبين ما هو من العادات والتقاليد والأعراف الخاصة ببلدهم الأصلي. إن توضيح وترسيخ القيم الإسلامية في نفوس المسلمين كفيل بأن يبتكر المسلمون في أمريكا عادات اجتماعية جديدة نابعة من ظروفهم وحاجاتهم الاجتماعية بما يتفق والتوجه العام للقيم الإسلامية.

١١- إن الأصل الأوحد والأعظم في علاقة المسلم مع غير المسلم هو الدعوة إلى الله بكل وسائلها وأشكالها كالبر والقسط والمداراة مع المسلمين منهم والقتال والشدة مع المحاربين.

١٢- إن الولاء المحرم هو ما كان للمحاربين أو كان ضاراً بمصالح المسلمين، بينما التحالف والتناصر لرفع الظلم عن الناس ونشر قيم الحرية والعدل من الأمور التي حض عليها الشارع ولو كان مع غير المسلمين.

- ١٣- إن مسودة الكافر تحرم إن كان محارباً وتجاوز إن كان مسلماً، لأن البراء الواجب من الكفر لا يلزم منه ضرورة بغض شخص الكافر. وهذا بشرط ألا يصل ذلك إلى درجة حب الله ورسوله والمؤمنين.
- ١٤- يحرم التشبه بالكفار فيما يرتبط بدينهم من أمور، كما ويحرم في العادات الاجتماعية المرتبطة بمضارهم وتاريخهم إلا أن الأقليات المسلمة غير مكلفة بترك النوع الثاني من التشبه. وأما بقية صور التشبه فهي جائزة إن جلبت مصلحة للمسلمين.
- ١- إن المدارة بمعنى اللطف واللين وبذل الدنيا لأجل مصلحة الدين والدنيا من غير تنازل عن المبادئ الإسلامية هي من أخلاق المسلم مع المسلم ومع غير المسلم.
- ١- إن للعرف مكانة في التشريع بتفسيره للنصوص وبناء الأحكام عليه. لذلك فإن أعراف الكفار معتبرة -بشروطها- إلا إذا تعارضت مع الشرع من كل وجه، لأن الشرع حاكم على العادات وليس العكس. وعلى المسلمين أن يتعرفوا على الأعراف والعادات الأمريكية حتى يتجنبوا الصراع مع غيرهم ويتمكنوا من إيصال رسالة الإسلام على الوجه الصحيح.
- ١- إن الجنسية أو المواطنة ينشأ عنها مع مرور الزمن انتماء لبلد الكفر مما يعني بالنسبة للمسلم حب الهداية لغيره والحرص على مصالح الوطن الداخلية والخارجية بكل السبل المتاحة، ما لم تتعارض مع الانتماء للدين. والجنسية الأمريكية تتميز عن غيرها بأنها تتضمن ولاء خاصاً لمبادئ عامة (كالحرية والعدالة والعيش بسلام) وليس لأشخاص الكفر أو رموزه. وهذه المبادئ التي حواها الدستور -الحالي عن الهوية الدينية- لا تتعارض مع ما يدعو إليه الإسلام من حيث المبدأ، فلا يمنع الدستور الأمريكي المسلم من ممارسة الدين كما ولا يلزمه بفعل ما هو محرم في الشرع. أما كونه قد أباح ما حرمه الله فذلك مما عم به البلاء في غالب الدول الإسلامية وغير الإسلامية وعلاجها الوحيد هو التربية القوية والسليمة، فمن لم يستطع ذلك فعليه أن يلجأ إلى أي أرض أخرى يحافظ فيها على دينه ودين أولاده.

- ١٨- إن جواز بر وصلة غير المسلم هو القاعدة في أحكام العادات الاجتماعية، إلا ما أخرجه الدليل أو الأصل العام. فيجوز ابتداء غير المسلم بتحية السلام أو غيرها، كما ويجوز الإهداء إليه (في غير عيده الديني) وقبول هداياه مطلقاً، وتجوز عيادته، وتشيع جنازته، وزيارة قبره، وتعزيتته، ومشاركته في جميع مناسباته الخاصة كزواج أو ولادة أو دعوة طعام أو غيرها. أما الأعياد الدينية فلا يجوز المشاركة فيها لغير المسلمين بكل صورها وسواء في الكنيسة أم في المنزل من سهرات وزينة. ولكنه تجوز التهنة اللفظية أو المكتوبة بالأعياد الدينية (شرط ألا يكون ذات اللفظ محرماً) لأنها لا تدل بذاتها على الرضى بالكفر وباطله. أما الأعياد أو المناسبات الوطنية فتجوز المشاركة والتهنة فيها بكل الصور إلا إذا كانت بذاتها تخالف الشرع فتحرم.
- ١٩- إن من موانع المشاركة لغير المسلم في مناسباته وأعماله وجود منكر من المنكرات في مكان الاجتماع. ومثال المنكر وجود الخمر على الموائد، فإن الأصل في حكمها حرمة الجلوس حيث وجدت. لكنه يجوز للأقليات المسلمة المشاركة في المناسبات العامة التي تدخل في الحاجة العامة الجالبة للتيسير ولو مع وجود الخمر شرط ألا يكون الموضوع الأساس من هذه المشاركة هو الخمر. وهذا الحكم تطبيق لقاعدة عموم الحرام التي تميز فعل الحرام الذي لا بديل عنه فيما فوق مقدار الضرورة دون التبسط. ولا يدخل في الحكم المشاركة في المناسبات الخاصة في المنازل والتي تحتوي على شرب الخمر لعدم الحاجة لمثل هذه المشاركة، فإن وجدت ضرورة - وليس حاجة - فيجوز.
- ٢٠- أما اختلاط النساء بالرجال، فإنه يشكل مانعاً قطعياً في المشاركة في صورة الخلوة أو ما يقرب منها من المواعيد الخاصة أو ما تحقق فيه تلامس الأجساد والأنفاس بين الجنسين أو ما كان موضوع المشاركة فيه غالباً ما يؤدي إلى المفاسد. بينما لا يشكل الاجتماع بين النساء والرجال بحد ذاته مانعاً من المشاركة في غير تلك المواطن إلا إذا ترافقت معه منكرات أخرى أو كان مؤدياً للمفسدة عرفاً.

٢١- إن مسألة الاختلاط مندرجة في باب سد الذرائع إلى الحرام، فينبغي فتحها في المواطن التي أجازها الشرع وبالضوابط التي وضعها، كما وينبغي سدها في المواطن التي غالباً تؤدي إلى المفسدة.

٢٢- ينبغي على المسلم أن يتوازن في حياته الخاصة في موضوع الاختلاط، فلا يكون متشدداً ولا متساهلاً لأن كلا المنهجين يؤدي إلى المفسدة. وعليه أيضاً أن ينمي في أولاده آداب الإسلام في التعامل مع الجنس الآخر حتى لا يخرج إلى المجتمع الخارجي فيصاب بازدياد المبادئ.

٢٣- أخيراً: أوصي بالتمسك بكتاب الله وسنته والمحافظة على الهوية المسلمة من الذوبان بتقوية الثقة بها ومعرفة الأحكام الشرعية الصحيحة التي تعالج مسائل الاندماج مع المجتمع حتى يكون ذلك طريق الجنة بإذن الله تعالى.

قائمة المراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: كتب التفسير وعلومه

- * الطري، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣/١٩٩٩م.
- * ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- * ابن عطية الأندلسي، عبد الحق، المحرز الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد الله الأنصاري، عبد العال إبراهيم، محمد العناني، ط ١/١٩٢٨م.
- * القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
- * محمد رشيد رضا، تفسير القرآن الكريم - تفسير المنار، عناية إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٩م.

ثالثاً: كتب الحديث وعلومه

- * البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، تخريج محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق، السعودية، ط ١/١٩٩٩م.
- * البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، مكتبة دار السلام-الرياض، ومكتبة دار الفيحاء-دمشق، ط ١/١٩٩٧م، مطبوع مع شرحه فتح الباري لابن حجر العسقلاني.
- * ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، علاء الدين علي الفارسي، تحقيق وتخريج الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٨٨م.
- * البيهقي، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، دار المعرفة، بيروت، ط ١/١٣٥٦هـ.
- * الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، عناية علي معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١/١٩٩٨م، مطبوع مع تحفة الأحوذى للمباركفوري.
- * ابن حنبل، أحمد، المسند، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط وجماعة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/١٩٩٦م.
- * السجستاني، سليمان بن الأشعث، سنن أبو داود، بعناية محمد عوامة، دار القبلة-جدة، مؤسسة الريان-بيروت، المكتبة المكية-مكة، ط ١/١٩٩٨م.

- * الشوكاني، محمد بن علي، نيل الأوطار، عناية وهبة الزحيلي، دار الخير، بيروت، ط ١٩٩٨/٢ م.
- * الصنعاني، محمد بن إسماعيل، سبل السلام شرح بلوغ المرام، دار الأرقم، بيروت، دون طبعة.
- * الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة، شرح مشكل الآثار، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٩٤/١ م.
- * ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، تحقيق محمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٨/١ م.
- * العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، مكتبة دار السلام-الرياض، ومكتبة دار الفيحاء-دمشق، ط ١٩٩٧/١ م.
- * عياض، القاضي عياض بن موسى بن عياض البحصي، إكمال المعلم بفوائد المسلم، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط ١٩٩٨/١ م، مطبوع مع صحيح مسلم.
- * المباركفوري، محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم، تحفة الأحمدي شرح سنن الترمذي، عناية علي معوض وعادل عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١٩٩٨/١ م.
- * مسلم، مسلم ابن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق د. يحيى إسماعيل، دار الوفاء، مصر، ط ١٩٩٨/١ م، مطبوع مع شرح القاضي عياض.
- * السنوي، يحيى بن شرف، شرح النووي لصحيح مسلم، عناية صدقي العطار، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٩٥ م.

اباً: كتب الفقه المذهبي

- * اليهودي، يونس بن منصور، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧/١ م.
- * ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع عبد الرحمن العاصي النحدي، دون طبعة.
- * الخطاب الرعيني، محمد بن محمد بن عبد الرحمن المغربي، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل، ضبط زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٥/١ م.
- * الخرشبي، محمد بن عبد الله بن علي، حاشية الخرشبي على مختصر خليل، ضبط زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧/١ م.
- * السرافعي، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، العزيز شرح الوجيز، تحقيق علي معوض وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٩٩٧/١ م.

- * ابن رشد، أبو الوليد الجد، البيان والتحصيل، تحقيق محمد صبحي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٤م.
- * السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، تحقيق محمد بن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠١م.
- * الشريبي، محمد بن الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، عناية محمد عيتاني، دار المعرفة، بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.
- * الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، ضبط عبد اللطيف عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.
- * الشيرازي، أبو إسحاق، المهذب، مطبوع مع مجموع شرح المهذب للنووي بتكملة محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة.
- * ابن عابدين، محمد أمين، رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.
- * ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، الاستذكار، تعليق سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ٢٠٠٠م.
- * القادري، محمد بن حسين بن علي الطوري، تكملة البحر الرائق كثر شرح الدقائق، ضبط زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.
- * ابن قدامة، عبد الله بن أحمد بن محمد، المغني على مختصر الخرقي، ضبط عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٤م.
- * المرداوي، علي بن سليمان بن أحمد، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق محمد إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٩٩٧م.
- * النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة.

خامساً: كتب الفتاوى وكتب الفقه المتخصصة

- * توبولسيك، سليمان محمد، الأحكام السياسية للأقليات المسلمة في الفقه الإسلامي، دار النفائس، عمان، ط١/ ١٩٩٧م.
- * ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق ناصر العقل، دار إشبيلية، الرياض، ط٢/ ١٩٩٨م.
- * دو كوري، عثمان، التدابير الواقية من التشبه بالكفار، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١/ ٢٠٠١م.

- * رابطة علماء الشريعة في أمريكا الشمالية، البيان الختامي للمؤتمر الفقهي الأول، ديترويت-أمريكا، ١٩-٢٢/١١/١٩٩٩م، القرار الأول.
- * الزرقا، مصطفى، فتاوى مصطفى الزرقا، إعداد مجد مكى، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٩٩م.
- * الزرقا، مصطفى أحمد، المدخل الفقهي العام، دار القلم، دمشق، ط١/١٩٩٨م.
- * السيستاني، السيد علي الحسيني، الفقه للمفتربين، إعداد عبد الهادي الحكيم، مؤسسة الإمام علي، لندن، ط٣/١٩٩٩.
- * صيني، سعيد، حقيقة العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٩٩م.
- * الطنطاوي، علي، فتاوى علي الطنطاوي، جمع مجاهد ديرانية، دار المنارة، جدة، ط٤/١٩٩١م.
- * عبد القادر، خالد، فقه الأقليات المسلمة، دار الإيمان، بيروت، ط١/١٩٩٨م.
- * القحطاني، محمد بن سعيد، الولاء والبراء في الإسلام، دار طيبة، مكة المكرمة، ط٨/١٤١٧هـ.
- * القرضاوي، يوسف عبد الله، تيسير الفقه للمسلم المعاصر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/٢٠٠٠م.
- * القرضاوي، يوسف، الحلال والحرام في الإسلام، المكتب الإسلامي، دمشق، ط١٥/١٩٩٤م.
- * قلعه جي، محمد رواس، الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفائس، بيروت، ط١/٢٠٠٠م.
- * اللويحق، جميل بن حبيب، التشبه النهي عنه في الفقه الإسلامي، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط١/١٩٩٩م.
- * مجمع الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، عدد ٥، ٤/٣٤٦٥، جدة، ١٩٨٨م، قرار رقم (٩) بشأن العرف، الدورة الخامسة (١٠-١٢/١٥/١٩٩٧م).
- * مجموعة من العلماء، الموسوعة الفقهية، وزارة الأوقاف، الكويت، ط١/١٩٩٦م.
- * ابن مفلح، محمد، الآداب الشرعية، تحقيق شعيب الأرتؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٩٩٦م.
- * مولوي، فيصل، الأسس الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، دار الرشاد الإسلامية، بيروت، ط١/١٩٨٧م.
- * مولوي، فيصل، السلام على أهل الكتاب، المؤسسة الإسلامية، بيروت، ط١/١٩٩٩م.

سادساً: كتب أصولية ومقاصدية

- * الأشقر، عمر سليمان، الأعراف البشرية في ميزان الشريعة، دار النفائس، عمان، ط١/١٩٩٣م.
- * الجويني، عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق د. عبد العظيم الديب، وزارة الأوقاف، قطر، ط٢/١٤٠١هـ.

- * الحكمي، علي بن عباس، أصول الفتوى وتطبيق الأحكام الشرعية في بلاد غير المسلمين، مؤسسة الريان-بيروت والكتبة المكية-مكة، ط١/١٩٩٩.
- * خلاف، عبد الوهاب، مصادر التشريع الإسلامي فيما لا نص فيه، دار القلم، الكويت، ط٤/١٩٧٨م.
- * الدريني، محمد فتحي، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/١٩٩٧م.
- * الروكي، محمد، قواعد الفقه الإسلامي من خلال كتاب الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي، دار الأرقم، دمشق، ط١/١٩٩٨م.
- * الزركشي، بدر الدين محمد بن بهادر، المنثور في القواعد، تحقيق تيسر فائق محمود، وزارة الأوقاف، الكويت، ط٢/١٩٨٥م.
- * الشاطبي، إبراهيم بن موسى بن محمد، الاعتصام، ضبط أحمد عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، دون طبعة.
- * الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، الموافقات في أصول الشريعة، عناية إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٣/١٩٩٧م.
- * شير، محمد عثمان، القواعد الكلية والضوابط الفقهية، دار الفرقان، عمان، ط١/٢٠٠٠م.
- * الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، شركة مكتبة أحمد بن سعد بن نيهان، إندونيسيا، ط١.
- * ابن عابدين، محمد أمين، نشر العرف في بناء بعض الأحكام على العرف، مجموعة رسائل ابن عابدين، دون طبعة، ص ١١٤-١٤٧.
- * ابن عاشور، محمد الطاهر، مقاصد الشريعة الإسلامية، تحقيق محمد الطاهر المساوي، دار الفجر ودار النقائس، عمان، ط١/١٩٩٩م.
- * العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبط عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٩٩٩م.
- * الغزالي، محمد بن محمد بن محمد، شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، تحقيق د. حمد الكبيسي، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط١/١٩٧١م.
- * الغزالي، أبو حامد، المستصفى في علم الأصول، مطبعة مصطفى محمد، مصر، ط١/١٩٣٧.
- * القرافي، أحمد بن إدريس المصري المالكي، الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القضاة والإمام، عناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ودار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢/١٩٩٥م.

- * القراني، أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، الفروق، تحقيق مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، دار السلام، القاهرة، ط ١/٢٠٠١ م.
- * ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، الأشباه والنظائر، تحقيق عبد العزيز محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي وشركاؤه، القاهرة، ١٩٦٨ م.

مابعداً: كتب المعاجم اللغوية والسياسية

- * الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، عناية عصام حرساني، دار عمار ودار الفجر الجديد، عمان، ط ١/١٩٩٦ م.
- * العمري، أحمد، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٥ م.
- * ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، معجم مقاييس اللغة، وضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٩٩٩ م.
- * الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٦/١٩٩٨ م.
- * الكيالي، عبد الوهاب، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، ط ١/١٩٧٩ م، ٢٤٤/١
- * مجموعة المؤلفين، المعجم الوسيط، دون دار نشر، ط ٢/١٩٧٢ م.
- * ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣/١٩٩٣ م.

مابعداً: الكتب العامة

- * ابن يبه، عبد الله، فتاوى فكرية، دار الأندلس الخضراء، جدة، ط ١/٢٠٠٠ م.
- * البوطي، محمد سعيد رمضان، شرح وتحليل الحكم العطائية، دار الفكر، دمشق، ط ١/٢٠٠٠ م.
- * دياب، فوزية، القيم والعادات الاجتماعية، دار النهضة، بيروت، ١٩٨٠ م.
- * عبد الحميد، كمال، أضواء على التربية والتعليم لدى الأقلية المسلمة في الولايات المتحدة الأمريكية، المؤتمر السادس للندوة العالمية للشباب الإسلامي (الأقلية المسلمة في العالم)، المجلد الأول، الرياض، ١٩٨٦، ص ٧٩-١٠٦.
- * الغزالي، محمد، فقه السيرة، تخرّيج الألباني، دار القلم، دمشق، ط ٣-١٩٨٧ م.
- * قاري، لطف الله، العرب قبل كولبس، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٩٩ م.
- * القرضاوي، يوسف، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ١/١٩٩١ م.

- * القرضاوي، يوسف، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/١٩٩٦م.
- * ابن القيم، محمد بن أبي بكر، روضة المحيين ونزهة المشتاقين، عناية عبد الرازق مهدي، دار الخير، بيروت، ط٢/١٩٩٨م.
- * ابن مسعود، عبد المجيد، القيم الإسلامية التربوية، كتاب الأمة رقم ٦٧، وزارة الأوقاف، قطر، السنة ١٨، رمضان ١٤١٩هـ.
- * السنجار، عبد المجيد، فقه التدين فهماً وتزيلاً، كتاب الأمة رقم ٢٣، وزارة الأوقاف، قطر، جمادى الأولى، ١٤١٠هـ.
- * النووي، يحيى بن مشرف، الأذكار، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١٥/١٩٨٦م.
- * ياسين، محمد نعيم، الإيمان، مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، ط ٥/١٩٨٧م.

تاسعاً: المجلات والدوريات

- * أسرة التحرير، الإسلام ثاني أكبر ديانة في أمريكا، مجلة الأسرة، هولندا، عدد ٦٧، شوال ١٤١٩هـ، ص ٧٠.
- * أسرة التحرير، داعية إسلامي: تطبيق الشريعة في أمريكا صار ممكناً، مجلة المجتمع، الكويت، عدد ١٣٨٨، ١١/١١/١٤٢٠هـ، ص ١٥.
- * أسرة التحرير، مقابلة مع الدكتور علي المزروعى -عضو المجلس الإسلامى الأمريكى، مجلة المجتمع، الكويت، عدد ١٣٨٩، ٢/٢٢/٢٠٠٠م، ٤٦-٤٨.
- * أسرة التحرير، مقابلة مع الشيخ فيصل مولوي -المستشار الشرعى لاتحاد المنظمات الإسلامية في باريس، مجلة المجتمع، الكويت، بتاريخ ٢/٣/١٩٩٩م، عدد ٢٣٤٠، ص ٣٤-٣٥.
- * باقادر، أبو بكر، الأقليات المسلمة وحقوق الإنسان، المسلم المعاصر، بيروت، عدد ٣٠، إبريل ١٩٨٢م، ص ٣٩-٥٢.
- * البيانوني، محمد أبو الفتح، الأصول الشرعية للعلاقات بين المسلمين وغيرهم في المجتمعات غير المسلمة، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، عدد ٦، يوليو ١٩٩٢، ص ١٤٣-١٦٩.
- * حبيب، كمال السعيد، نحو بناء إسلامي لمصطلح الأقلية، مجلة البيان، المنتدى الإسلامي، لندن، السنة ١٠، عدد ٩٠، يوليو ١٩٩٥م، ص ٩٢-١٠١.
- * صالح، محمد علي، الماريتز في المشاعر المقدسة، في مجلة المحلة، لندن، العدد ١٠٩٩، ٤-١٠/٣/٢٠٠١م، ص ٤-٦.

- * الصلاحين، عبد الحميد، عموم البلوى: مفهومه وآثاره الفقهية، مجلة دراسات-علوم الشريعة والقانون، عمادة البحث العلمي بالجامعة الأردنية، عمان، المجلد ٢٥، العدد ٢، كانون أول ١٩٩٨م، ص ٣٦٣-٣٧٢.
- * العلواني، طه جابر، مدخل إلى فقه الأقليات، إسلامية المعرفة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، أمريكا، السنة الخامسة، العدد ١٩، شتاء ١٩٩٩، ص ٩-٢٩.
- * فاتح، أمين، تحديات الأسرة المسلمة في الغرب، مجلة الرابطة، رابطة الشباب المسلم العربي، أمريكا، السنة ٢٨، عدد ١، أيلول ٢٠٠٠، ص ١٠-١١.
- * مروح، يوسف، المسلمون في الأمريكيتين قبل كولومبس، ترجمة قاسم اليريسم، مجلة الأمة، عمان، العدد السادس، السنة الأولى، أيار ١٩٩٨، ص ٣٤-٣٨.
- * هويدي، فهمي، حزمة فتاوى أوروبية لمتطلبات التعايش المفروض، مجلة المجلة، لندن، عدد ١١٠٠، ١١-١٧/٣/٢٠٠١، ص ٣٤-٣٥.
- * هويدي، فهمي، نداء إلى مسلمي الغرب باحترام القوانين وفاء بعهد الأمان، مجلة المجلة، لندن، عدد ١٠٩٩، ٤-١٠/٣/٢٠٠١، ص ٣٦-٣٧.

عاشراً: المصادر الخاصة

- * القرضاوي، يوسف، الإشكاليات الفقهية للأقليات المسلمة في الغرب، بحث غير منشور مقدم للمجلس الأوربي للبحوث والإفتاء، أكتوبر ٢٠٠٠م.
- * المبارك، محمد بن عبد القادر، شرح قوله تعالى: {يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى}، بحث غير منشور ضمن تراثه.
- * مقابلة شخصية مع د. علي الصوا، الجامعة الأردنية، ١٣/١١/٢٠٠٠م.
- * مقابلة شخصية مع د. محمود الرشدان - الرئيس السابق للاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية- في الأردن ٢٤/٣/٢٠٠١م.
- * مقابلة شخصية مع د. مزمل صديقي، رئيس الاتحاد الإسلامي لأمريكا الشمالية، أمريكا، ٢٥/٩/٢٠٠٠م.
- * السنجار، عبد الحميد، نحو منهج أصولي لفقه الأقليات، بحث غير منشور مقدم للمجلس الأوربي للبحوث والإفتاء.

حادي عشر: مواقع الإنترنت

- * Blank, Jonah, *The Muslim Mainstream*, US news, USA, July 20th, 1998, www.usnews.com/usnews/issue/980720/20isla.htm

- Hoffman, Murad, *Muslims As Co-citizens of the West*, www.islamonline.net, pp. 1-2 *
- Islam Online, Conference Report: *The Growth And Development Of Islam In America*, Harvard University, USA, www.islamonline.net, March 3-4, 2000 *
- Khan, M.A. Muqtedar, *American Muslims: Global or tribal?*, www.islamonline.net, Washington D.C, pp. 1-2 *
- أسرة التحرير، حوار مع الدكتور حسان حتحوت، مجلة الرشاد، مركز دراسات الثقافة والحضارة، أمريكا، السنة الرابعة، العدد ٧، مايو ١٩٩٩م، على موقع المجلة: www.alrashad.org *
- بالمير، إدريس، فتوى بعنوان (Halloween)، على موقع، www.islamonline.net *
- البيان الحكومي حول إحصائيات عام ٢٠٠٠م على موقع إنترنت دائرة الإحصاءات السكانية الأمريكية: www.census.gov/Press-Release/www/2000/cb00cn64.html *
- البيان الحكومي حول التنوع العرقي في إحصائية عام ٢٠٠٠م على موقع إنترنت دائرة الإحصاءات السكانية الأمريكية: www.census.gov/Press-Release/www/2001/cb01cn61.html *
- جدول (الأديان في أمريكا) في الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت: www.britanica.com/bcom/eb/article/single_table/0,5716,367840,00.html *
- الخانوق، محمد، فتوى بعنوان (Celebrating Non-Muslim Holidays)، على موقع www.islamonline.net *
- سعيد، عبد الستار فتح الله، فتوى بعنوان (هل يجوز قنينة النصارى في أعيادهم)، على موقع www.islamonline.net *
- صدّيق، مزمل، فتوى بعنوان (Halloween)، على موقع الإنترنت: www.islamonline.net *
- صقر، عطية، فتوى (الاحتفال بالأعياد المختلفة) على موقع: www.islamonline.net *
- قانون المحجرة والتحنس في المرسوم (٣٣٧)، على موقع الإنترنت لدائرة المحجرة والتحنس الأمريكية الحكومية: www.usdoj.gov *
- قرارات الدورة العادية الثانية للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث ومقره دبلن، أيرلندا، ٩-١١/١٠/١٩٩٨م- المصدر موقع www.fioe.org *
- القرضاوي، يوسف، حلقة (فقه الأقليات)، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، ١٤/٩/١٩٩٧م، مطبوع على موقع: www.qaradawi.net *
- القرضاوي، يوسف، حلقة (فقه الجاليات الإسلامية في الغرب-ج ١)، برنامج الشريعة والحياة- قناة الجزيرة الفضائية- قطر- ٢/٥/١٩٩٩م، مطبوع: www.qaradawi.net *
- القرضاوي، يوسف، حلقة (فقه الجاليات الإسلامية في الغرب-ج ٢)، برنامج الشريعة والحياة، قناة الجزيرة الفضائية، قطر، ٩/٥/١٩٩٩م، مطبوع على موقع: www.qaradawi.net *
- القرضاوي، يوسف، فتوى (زيارة مقابر الأقارب من غير المسلمين)، مطبوع على موقع: www.islamonline.net *

- * القرضاوي، يوسف، فتوى بعنوان (حدود التعامل مع النصارى وحكم هنتهم في أعيادهم)، على موقع www.islamonline.net
- * مقابلة السيد نهاد عوض -رئيس المجلس، في حلقة (فيلم الحصار) من برنامج الشريعة والحياة على قناة الجزيرة الفضائية، قطر، بتاريخ ٢٢/١١/١٩٩٨م، مطبوع على موقع القرضاوي على الإنترنت: www.qaradawi.net
- * موقع وزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت (الإسلام في أمريكا) <http://usinfo.state.gov/usa/islam/fact2.htm>
- * مقابلة موقع وزارة الداخلية الأمريكية على الإنترنت (الإسلام في أمريكا) مع الباحثة د. إيفون حداد، <http://usinfo.state.gov/usa/islam/haddad.htm>
- * الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت : توزيع العرقيات في الولايات المتحدة www.britanica.com/bcom/eb/article/6/0,5716,121246+6+111233.html
- * الموسوعة البريطانية (٢٠٠٠) على الإنترنت: معلومات عامة عن الولايات المتحدة www.britanica.com/bcom/eb/article/6/0,5716,121244+1,00.html
- * مولوي، فيصل، من حوار حي بعنوان (فتاوى أسرية)، موقع www.islamonline.net، بتاريخ ٢٢ / ٣ / ٢٠٠١.
- * هاشم، مازن، رؤية منهجية للواقع: الأقليات بين العرف والقانون الأمريكي، مجلة الرشاد، مركز دراسات الثقافة والحضارة، أمريكا، السنة الأولى، العدد ٣، ١٩٩٦م، على موقع المجلة: www.alrashad.org
- * هاشم، مازن، الوجود المسلم في الغرب والعلاقات الإثنية، مجلة الرشاد، مركز دراسات الثقافة والحضارة، أمريكا، السنة الرابعة، العدد ٨، ديسمبر ١٩٩٩م، على موقع المجلة: www.alrashad.org

عشر: المراجع الإنجليزية

- 1- American Muslim Council, *The AMC Report-Quarterly Newsletter*, Vol. 9, No. 1, Fall 1999, Washington D.C.
- 2- American Muslim Council, *The AMC Report-Quarterly Newsletter*, Vol. 8, No. 3, May-June 1998.
- 3- American Muslim Council, *The American Muslim Council Annual Report 1997*, American Muslims: Politics New Reality, Washington D.C, 1998.
- 4- Ba-Yunus, Ilyas and Siddiqui, M. Moin, *A Report On Muslim Population in the United States of America*, CAMRI, USA, 1st print, 1998.
- 5- CAIR Research Center, *The Status of Muslim Civil Rights in the United States 1998: Patterns of Discrimination*, CAIR, Washington D.C, 1998.
- 6- CAIR, *An Employer's Guide to Islamic Religious Practices*, USA, 1997
- 7- Contemporary Publishing Group, *Chase's 2000 Calendar of Events*, USA, 2000, pp. 590.

- 8- Haddad, Yvonne Y., *A Century of Islam in America*, Occasional Paper No. 4 in (The Muslim World Today), Islamic Affairs Program of the Middle East Institute, USA, 1986, pp. 10.
- 9- Hashem, Mazen, American Attitudes towards Islam: A National Poll, *The American Journal of Islamic Social Sciences*, Vol. 10, No. 3, Fall 1993, USA, pp. 402-426
- 10- Hatout, Maher, Interview, *The Muslim Observer*, USA, Vol. 1, Issue 36, Sep 10-16 1999, pp. 3
- 11- Khan, M.A. Muqtedar, *Islamic Identity and the Two faces of the West*, The Washington Report on Middle East Affairs, Vol. XIX, No. 7, Washington D.C, Aug-Sep 2000, pp. 71
- 12- Khan, Najeeb, *Islam in Pre-Columbus America*, Alkalima Newspaper, MSA at UCI, USA, Issue 3, Vol. 1, Summer 1998, pp. 9
- 13- Nyang, Sulayman S., *Islam in the United States of America*, ABC International Group Inc, USA, 1999.
- 14- Power, Carla, *The New Islam*, Newsweek Magazine, USA, March 16th, 1998, pp.35.
- 15- *The Constitution of the United States of America and the Constitution of the State of California*, California State Senate, 1993-94, USA.

Abstract

Islamic Laws Governing Social Customs for Muslim Minorities in USA

By
Ammar Monzer Mohammad Kahf

Supervisor
Professor Majed Abu Rakheya

This thesis tries to contribute to the formation of the long-awaited Islamic Jurisprudence for Muslim minorities in the world. There is an estimated four hundred million Muslims in the world who live as minorities, among which eight million in the USA, and go through hardships that other Muslims don't due to different living conditions. This study concentrates on social customs and traditions of Muslims in the USA, since that is critical in the integration process of Muslims in American society. The study's purpose is to reach a balance between preserving the Muslim identity and integrating in the American melting pot of cultures. It does so by examining the manner by which Islamic text handles social customs regarding dealings with non-Muslims in order to derive principles that govern all forms of social interaction with non-Muslims and then apply such principles on practical examples.

The thesis's goal was approached by discussing the issues in four chapters. The first chapter was a study of American Muslims: their history, their characteristics, their demography and their problems. It also studies the type of communication Muslims have with the majority non-Muslim community from legal, official and social perspectives.

The second chapter discussed the foundations of Jurisprudence for Muslim Minorities, its goals, its characteristics, and its methodology. This chapter also discussed the meaning of social customs, its importance in Islamic Jurisprudence, and its correlation with the ethical and moral system of Islam.

The Third chapter discussed the five important principles that govern social relations with non-Muslims, their meaning and implications on practical levels. These principles are: 1) Allegiance to Allah and the prophet and the believers and the renunciation of all other allegiances, 2) Prohibition of blind imitation to non-Muslims in their religious customs, 3) The ethic of hospitality and palliating with others, 4) The status of traditions and customs in Islamic Jurisprudence and its effect on Muslim minorities, and 5) Citizenship and its social effects such as affiliation with American society, and the effect of that on the Islamic identity.

The fourth and final chapter is the practical application of the principles and foundations of Islamic Jurisprudence for Muslim Minorities. It discusses the Islamic

Jordan - Center of Thesis
Library
Deposit

point of view on: greeting non-Muslims, exchanging gifts, visiting the sick, giving condolence for the deceased, participating in the funeral of non-Muslims, visiting their graveyard, making social visits between Muslims and non-Muslims, attending weddings, birthday parties, and celebration of religious and national holidays. This chapter also discusses the restrictions to social intermingling with non-Muslims, such as the presence of alcoholic drinks, or the mingling of men and women intimately.